والشيخين ابى نصر وابى علي واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ المقتول

فذهبوا الى ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شيء

آخر لكونه متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب

فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه

في الحالين في ذاته وهو من حيث جوهر ذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله

للصورة النوعية التي هي لانواع الجسم يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك

الجسم مركب من الهيولى والصورة يجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من

الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان تكون

بذاتها غنية عن المحل اولم يكن والاول ممنوع والا استحال حلولها في المحل

المستلزم لافتقارها الى المحل لان الغني لذاته عن الشيء استحال حلوله

فيه المستلزم لافتقارها اليه فتعين افتقارها بذاتها الى المحل فيه نظر

فی الخارج الی الطبیعة العنصریة ویکون مطلق الجسمیة عرضا عاما او طبیعة

جنسیة مشترکة بین الجسمیات المتخالفة الحقایق وانحصار ما به التخالف

بین الجسمیات فی تلک الامور الخارجة عنها المنضافة الیها بحسب الاشارة

الخارجة ممنوع لابد له من دلیل وقد یقال هب ان الجسمیة طبیعة

نوعیة لکن لا نم وجوب تساوی افرادها فی الحاجة الی المادة وانما یکون

کذلک لو کانت محتاجة الی المادة لذاتها وهو مم لجواز ان یکون الاحتیاج

الیها لتشخصها فان الطبیعة النوعیة مختلفة بالتشخصات کما ان

الطبیعة الجنسیة مختلفة بالفصول فکما یجوز اختلاف مقتضی الطبیعة

الجنسیة بحسب اختلاف الفصول فلم لا یجوز اختلاف مقتضی الطبیعة

النوعیة بحسب اختلاف التشخصات ویجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة

الی المادة لیست من جهة هذه الجسمیة وتلک الجسمیة وهذه الجسمیة

اذا کان خارجا

اذا کان داخلا

انما هي طبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل في الحاجة الى المادة

كان الحاجة الى المادة لا لبعضها الا لذاتها فتامل في ان الصورة الجسمية

لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان مقصد هذا الفصل ومقصد فصل السابق

متحدان في المال لانها لو وجدت بدون حلولها في الهيولى فاما ان تكون

اللهم الا ان يقال سبب ايراد هذا الفصل بزيادة الاستيضاح فافهم

متناهية في المقدار او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اراد

بها الابعاد ولا نخرج عن بعد كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدء

وجه التعبير عن الابعاد اطلاق الاجسام على الابعاد مجاز لعلاقة الحالية والمحلية

واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث فكلما كانا اعظم

كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد

غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف واعترض عليه

الشيخ في الشفا بانا لا نم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية

ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون

قوله بعد غير متناه اي البعد الواصل بينهما

هناك بعد زايد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته

متناه الا بعد متناه والزايد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا

وهذا كالعدد يقبل القسمة الى غير النهاية مع ان يكون كل مرتبة من مراتبه

في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد

وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى

بين حاصرين لزوما لا سترة فيه وفيه نظر اذ المحال انما نشاء من فرض

امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل بين

الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين

نقطتين منهما فهما ينتهيان بتينك النقطتين كيف لا ويكون كل منهما

محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل وقيل لا يتضح هذه المقدمة حق

الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى

ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما
ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد
من مبدء واحد مثل نقطة ا خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن
ان يفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي
ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي
اب اج حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من
الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد
عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعدي
ب ج عن ا ويكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي
د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز فنصل بينهما بخط و ز
حتى

البعد الاول
البعد الثاني
البعد الثالث
البعد الرابع
البعد الخامس

وهكذا الى غير النهاية وكلما زاد الخط زاد البعد

حتى يكون كل من اضلاع او ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى ك ثم

ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على الوجه المذكور

وكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذى بعده اعنى

د ه البعد الاول و ز البعد الثانى و ح ط البعد الثالث وعلى هذ

الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذى

قبله وعلى زيادة ذراع مثلا البعد الاول اعنى د ه مشتمل على البعد

الاصل اعنى ب ج وزياده ذراع والبعد الثانى اعنى و ز مشتمل

على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة

فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فهيهنا زيادات غير

متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التى فوق البعد الاصل الثالثة

ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة فى بعد واحد

المادية اعراض والمجردة جواهر و على عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوع

فصل فى الحيز كل جسم فله حيز طبعى قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز

على تفسيره اى السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى اذ ليس وراءه جسم

آخر نعم له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما فى جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم

ما به تمايز الاجسام فى الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذى

يمتاز به المحيط عن غيره فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس فى مكان وطبيعته فى ان يكون

الحالة التى تميزه فى الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شئ من أوضاعه

ونسبته بالقياس الى ما تحته امرا طبيعيا فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق فى الاشارات

من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوى

وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير والحيز عندهم هو الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذى

لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو

السطح الباطن من الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى قلت المفهوم من كلام الشيخ ان

الحيز اعم من المكان حيث قال فى موضع من طبيعيات الشفاء انه لا جسم الا وليحقه ان يكون له

حيز

نظ وأما الثاني فلما ذكره المص وأما الثالث فلانه ح اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه

وح اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاول يلزم ميله الى جهتين مختلفين وهو مح

وعلى الثالث يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه

اقول لا حاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل فان محصله ان لو كان لجسم ما حيزان طبيعيان

لامكن حصوله في احدهما والتالي بط اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف فكذا المقدم فصل

في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل

طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل

فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وقد مر ما فيه فتذكر وانما قلنا ان

كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اى الامور الخارجة لكان على

شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا

عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف

على تناهي ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي ابعاده ولا يستلزمه من

حيث هي وما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث

ثلاثة ١٢٥٥

اى حين كونه على سمت الحيزين ١٢

اى لا يكون بحيث اذا وصل بينهما بخط يكون ذلك الخط مستقيما ١٢

ثلاثة ١٢٥٠٠ ٥٥

اى على تقدير ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون متوسطا

وهو حصول في احدهما ١٢

حيزين

جسم ١٢ حيزين ١٢

حاصله ان كلام المص لا يحتاج الى

او اذا كانت نسبة الى الحيزين على السوية قربا وبعدا

واما ان لم يكن كذلك بل كان اقرب الى احدهما

فلا يميل الا الى الاقرب لوجود المرجح وهو

تمكنه او اذا حصل فيه عاد الى القسم

الثاني في تقريره

الاقرب

ان لا يكون الجسم مقتضيا لحصول في الجهتين

المختلفين وذا يستلزم اجتماع النقيضين ١٢

بهذا التفصيل بل يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية

هي لا يكون يمكن حصوله في احدهما ١٢

الجسم صح

وهو انه يلزم التشكل اذا كانت تناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره ١٢

هذا منع لقوله فاذن هو عن طبعه فح ١٢

اى الشكل

للزومه بالمقدار الذي هو اعم منه ١٢

اى الجسم

اى تناهى

صفة واسطة ١٢

اذ يمكن تعقل وجوده من حيث هو من غير التناهي ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

له الحمد على ما انعم علينا وكلّ شئ يعود اليه الهداية امرٌ من لدنه

بسوابق النعم ولواحقها والهمنا حقائق الحكم ودقائقها

والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد

جهات العدالة وخاتم فص الرسالة وعلى اله الواصلين واصحابه

الكاملين وبعد فيقول المعتصم بلطفه الابدي حسين بن معين

الدين الميبدي اصلح الله حالهما ونوّر بالهما ما رايت كمال عين الاعيان

وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى

اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر في حقايق الاشياء بصيرا ومن يؤتى

الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا

يمكن ان يراد بالفقرة الاولى المبدء وبالثانية المتعلقة المعاد ١٢

المراد بالحقايق مسائل الحكمة وبدقائقها ادلتها

والعبارة من قبيل القلب والمراد فص خاتم الرسالة ١٢

اي لا انقطاع له لانه يكون في الدنيا والآخرة

اي الموجودات الخارجية

عين كل شئ خياره ١٢

الارتقاء بالارتفاع كنز اللغات

قوله الى اقسام الحكمة اراد بالاقسام حقيقة الحكمة باعتبار القسمة الثانية لا الاولية واما ما وقع بالاعتبارين علم ١٢

تشبيه الجد بانسان له ساق استعارة مكنية والساق تخييل وذكر التشمير ترشيح

عن

عن اجمالها وتفصيلها آخذا عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من

الحكماء ابد الله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل على

كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيها بصيرة ومنه الهداية للمحقق الكامل

والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس الله سره

فالتمس مني بعض المترددين الي المشتغلين بقرائته لدي ان اجعل

لهم من الارقام المتعلقة بها شرحا وابين ما يليق بكل مبحث منها

تعديلا وجرحا وقد كنت متعذرا بتراكم العوائق وافواج همومها

وتلاطم العلائق وامواج غمومها فكرروا الالتماس وزادوا في الاقتباس

فرقمته على ما وافق مسئولهم وطابق مأمولهم والمرجو من الطالبين بطريق

الرشاد والشاربين لو تحقيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية

والوداد ويعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد وما ابرئ

الفرق بين السهو والنسيان لان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والثاني زوالها عنهما معا فيحتاج الى كسب جديد في حصولها

نفسی ان الانسان تساوق السهو والنسیان علی انه لا یسع المجال لتحقیق

الصواب فی کل باب وهذا اول ما صنفته فی عنفوان الشباب

ان الحکمة علم باحوال اعیان الموجودات علی ما هی علیه فی نفس الامر

بقدر الطاقة البشریة وتلک الاعیان اما الافعال والاعمال التی

وجودها بقدرتنا واختیارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حیث

انه یؤدی الی صلاح المعاش والمعاد یسمی حکمة عملیة والعلم باحوال

الثانی یسمی حکمة نظریة وکل منهما ثلاثة اقسام اما العملیة فلانها

اما علم بمصالح شخص بانفراده لیتحلی ویتخلی عن الرذائل ویسمی

تهذیب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشارکة فی المنزل کالوالد

والمولود والمالک والمملوک ویسمی تدبیر المنزل واما علم بمصالح جماعة

متشارکة فی المدینة ویسمی سیاسة المدینة واما النظریة فلانها

اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالاله

وهو العلم الاعلى ويسمى بالعلم الالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي

ووجه كونه الاعلى تقدمه رتبة في الدرس

ومابعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايض لكنه نادر

الطبيعي الذي موضوعه الجسم لانه مرتبته التعلم بعد العلم الطبيعي

جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون التعقل

كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما علم باحوال

النفس لحصول الرياضة لان الصبيان في زمان القدماء يعلم ذلك

ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى

ويسمى بالطبيعي وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين

ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه

الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر امور العامة فسمي العلم باحوال

الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة الاولى واختلفوا في ان

المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن

في جانبي العلم والعمل جعله من الحكمة بل جعل العمل ايضا منها وكذا من

ولا شك ان الجسم يحتاج في الوجودين الى المادة فيلزم ان يكون الهيئة داخلة في الطبيعية وجوابه ما سنح لنا بعد التتبع ان هذا التقسيم للقدماء وموضوع الهيئة الجسم ولا شك في عدم احتياجه الى المادة في التعقل في الدرس

العلم الرياضي على اربعة اقسام الهندسية والهيئة والحساب والموسيقي

لا ينافى ما ذكرناه فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه فصل

ما اثبت ان مبدأ الحركة الارادية نفس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يبين انه

فان المحرك القريب اى بلا واسطة محرك آخر للفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة

قيد به لان لها واسطة غير محرك وهو الميل كما عرفت

الخيال الينا فى ان كلا منهما محل لارتسام الصورة الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهى

اى القوة الجسمانية

سارية فى جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فى المحلية وتسمى نفسا

مرتسمة فى جرم الفلك — اى القوة الجسمانية

اى الافلاك السبعة للكواكب السبعة

منطبعة واعلم انهم اختلفوا فى المحركات للافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب

اى منتقشة الانطباع الانتقاش سميت به لانطباعها فى جرم الفلك — وهى زحل والمشترى والمريخ والشمس والزهرة والعطارد والقمر

فريق الى ان كل كوكب منها يتنزل مع افلاكه منزلة حيوان واحد ذو نفس واحدة يتعلق

بالكواكب اول تعلقها وبافلاك بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه

ناشية

اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذى هو

اى بناء على ما ذهب اليه هذا الفريق

كالقلب فى افلاكه التى هى كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية

وهو الفلك الذى فيه الكواكب الثوابت اى الغير الكواكب السبعة السيارة

تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ و

من تابعه الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب و

اى كما اثبتوا للفلك — الى المستديرة

قد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها فتعدد النفوس المحركة على هذا الرأى

فعلى هذا الرأى يكون النفوس ستة عشر

عدد الافلاك والكواكب جميعا لان التحريكات الاختيارية اى بمعنى الارادية الجزئية لا تقع

الاعن ارادة تابعة فى الاغلب لشوق تنبعث الى امر ملايم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر

وهو الميل الطبيعي ١٢

كانه قيل لابد فى التابع والمتبوع من نحو المغايرة وهما متحدان فاجاب بقوله ويدل اه

ويسمى غضبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه

وزعم بعض الى ان الارادة والشوق واحد لقرابته

كما فى الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختيارى قد يترتب على قصد لنفع او الضر من غير

من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حياء

او حمية ثم ذلك الشوق تنبعث عن تصور ذلك الامر الملايم او المنافر من

حيث انه ملايم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق وح اما ان يقع عن

تصور كلى او جزئى لا سبيل الى الاول لان تصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات

على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم

فالحركة الترتيب للفلك ذو تصورات جزئية

الترجيح بلا مرجح فمبدء التحريكات الجزئية الارادية له تصورات جزئية

عن الفلك ١٢ يقع بها الحركات الجزئية

قيل لو كان المعتبر فى صدور الفعل الجزئى التصور الجزئى لزم الدور لان

اى معارضة ١٢

تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده لانا قبل حدوث

يعنى تصوره من حيث الجزئية

السواد المعين مثلا لا نتصور الا سوادا معينا فى هذا المحل فى هذا الوقت على

هذا الشرط والمقيد بهذه القيود فانكانت الوفا لا يكون الا كليا واما تصور هذه

السواد

البشع بفتح الباء الموحده وكسر الشين المعجمه وفى الصحاح البشع كريه الطعام ١٢ منه

السواد من حيث شخصية المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد

وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئى

قبل وجوده موقوف على حصوله فى الخيال لا على حصوله فى الخارج وحصوله فى الخارج هو

الذى يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئى

فى الخارج مبدا لحصوله فى الخيال فقد يكون حصوله فى الخيال ايضا مبدا لحصوله فى الخارج

ولا يلزم الدور وثانيهما ان كل ماله تصور جزئى فهو جسمانى هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص

بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم فى النفس لان الصورة

الجزئية ترتسم وهى اصغر وترتسم وهى اكبر فاما ان يكون الاختلاف فى الصغر والكبر

لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف الماخوذ عنه الصورتان بالصغر والكبر

او لاختلافهما فى المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض

كالشكل والسواد والبياض واجيب بان المفروض تساويهما فيها واقول تساويهما فى الا عراض

باشخاصها ممتنع ومجرد التساوى فى ماهيات الاعراض لا يسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون

الاختلاف لتشخصاتها لا سبيل الى الاول لانا نتكلم فى الصورتين من نوع واحد ولا سبيل

الى الثانى لان الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج فتعين

القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة فى محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصغيرة

فينقسم المدرك لا محالة فى الوضع وما هذا شانه فهو جسمانى قيل قد ثبت بالبرهان

ان القوة الجسمانية لا يقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك

قوة جسمانية فكيف صدرت عنه هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض

صريح واجيب عنه بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية

المنطبعة فى اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة آثارا غير

متناهية لا على ان لا يكون واسطة فى صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية

مع غير متناهية وكونها واسطة فى صدور آثار لا يتناهى جاز ايضا كونها مبادى لتلك

الآثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها

استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس

هذا غير مسلم لجواز ان لا يكون لها قوة الاستقلال فى الآثار

المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة و

الثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء

فيما سبق

مع غير

من غير واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات

الغير المتناهية العارية عليها من غيرها فتأمل الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل

على ستة فصول فصل في البسايط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد

او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس

هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في

اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب

منها المركبات يسمى اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها المركبات يسمى عناصر

ومن حيث يحصل بنضدها عالم الكون والفساد يسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل

منها الى الآخر يسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الآخر في صورته

الطبيعية اي النوعية والا يشغل كل واحد منها بالطبع حيز الآخر المناسب ترك

كل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل والتالي باطل اذ كل واحد منها يهرب

بطبعه عن حيز غيره فالمقدم مثله فكل واحد منها قابل للكون والفساد الصورة

المحتملة للانقلابات اثنا عشر حاصلة من مقايسة كل من الاربعة مع الثلثة الباقية

نسبة منها لا واسطة فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر يعنى انقلاب الارض

ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهى التى تعرض المص لبيانها واما

الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة يعنى انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء

نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم فقال الشيخ ان الصاعقة يتولد من اجسام نارية فارقتها

السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جواهرها متكاثفة فلو صح ما ذكره لكان اجزائه

النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبية بلا واسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تحيل

الاجزاء الارضية نارا لان الماء الصافى ينقلب فى زمان قليل حجرا يقرب منه فى الحجم فلا مجال لان

يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر والنضوب وقيل ذلك

معاين فى عين سيهكوه وهى قريبة من بلدة مراغة من بلاد اذربايجان وماء ينقلب حجرا

مرمرا والحجر يتحلل بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصييره ملحا اما بالاحراق او بالسحق مع

ما يجرى مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون

مياها حارة ويحلون فيها اجسادا صلبية حجرية حتى يصير مياها حادية وكذا الهواء

ينقلب ماء كما يرى فى قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرد ويصير ماء ويتقاطر دفعة من

النضوب بضم النون والضاد المعجمة فرو رفتن آب

بتصييره علم برجع موافق

ارتقال دفعة لانه لا يتوهم ان الهواء بسبب الغلظ يصير سحابا متقاطرة دفعة بل لا بد من زمان كثير لان السحاب لا يتقاطر ١٢

عينى

غيران ينساق اليها سحاب من موضع آخر او ينعقد من بخار متصاعد والشيخ قد حكى انه

شاهد ذلك فى جبل طبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك

كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالبخر كما نشاهد فى الثياب المبلولة المطروحة فى الشمس

وعند غليان القدر وكذا الهواء ينقلب نارا كما فى كور الحدادين اذا سدت المنافذ التى تدخل

فيها الهواء الجديد والح فى النفخ والنار ايضا ينقلب هواء كما يشاهد فى المصباح فان ما ينفصل

عن شعلته لو بقيت نارا لرايت ولاحرقت سقف الخيمة فاذن انقلب هواء وايضا النار الكائنة

فى كور الحدادين ينطفى ويصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصورة

الطبيعية لانها يستحيل فى الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة الطبيعية

بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما

ذكره غير ظاهر فى جميع الكيفيات لساير العناصر والبسايط سواء كانت حقيقية او اضافية

ليشمل الكلام المزاج الثانى ويكون تعريف المزاج جامعا اذا تصغرت واجتمعت و

تماست فى المركب وفعل بعضها فى بعض بقواها اى بكيفياتها المتضادة قيل المراد بتضاد

الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقى المصطلح الذى يكون بين شيئين

فی نهایة الخلاف والالم یکن متناولا للمزاج الثانی کمزاج الذهب الحاصل من امتزاج

الزیبق والکبریت لان مزاج الزیبق لیس فی غایة البعد عن مزاج الکبریت لتشابههما

ورد ذلک بانه لاحاجة الی حمل الکلام علی خلاف المصطلح فان المرکبات بعضها حار

وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها یابس وکما ان بین السواد والبیاض علی الاطلاق

تضادا وغایة الخلاف کذلک بین الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة وکسر کل

واحد منها سورة کیفیة الاخر الظاهر ان مذهبه ما ذهب الیه بعض المحققین

من ان الفاعل الکاسر هو نفس الکیفیة والمنفعل المنکسر هو سورة الکیفیة لا نفسها

فان الحرارة مثلا تکسر سورة البرودة والبرودة سورة الحرارة وانکسار سورة البرودة

لایجب ان یکون لسورة الحرارة بل یحصل ذلک بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء

الشدید البرد تکسر سورة برودتها وکذلک انکسار سورة الحرارة لایلزم ان یکون لسورة

البرودة بل قد یحصل بنفس البرودة اذ الماء القلیل البرد اذا امتزج بالماء الشدید الحرارة

یکسر سورة حرارتها فیحصل کیفیة متوسطة توسطا ما بین الکیفیات المتضادة بحیث

یستحن بالقیاس الی البرودة ویستبرد بالقیاس الی الحرارة وکن الحال فی الرطوبة

بهذا القید یخرج الاولی والطعوم والروائح عن الحدلان التی منها لا یستحن بالقیاس الی البارد ولا یستبرد بالقیاس الی الحار والیبوسة

والیبوسة متشابهة فی اجزائه یعنی یکون الحاصل من الکیفیة فی کل جزء من اجزاء

المرکب مماثلا للحاصل فی الجزء الاخرای یساویه فی الحقیقة النوعیة من غیر تفاوت

الا بالمحل وهی المزاج فصل فی کائنات الجو هی ما یحدث من العناصر بلا مزاج ووجه

التسمیة ان اکثرها ما یحدث فی الجو ای ما بین السماء والارض اما السحاب والمطر

وما یتعلق بهما فالسبب الاکثری فی ذلک تکاثف اجزاء البخار وهو اجزاء هوائیة

تمازجها اجزاء صغار مائیة تلطفت بالحرارة لا تمایز بینها فی الحس لغایة الصغر

الصاعد لان ما یجاور الماء من الهواء یستفید کیفیة البرد من الماء وقیل هذه

المقدمة لیست تعلیلا لما قبلها بل هی مقدمة یفید نافی اثناء البحث حیث قال فان کان بخار

کثیرا فقد ینعقد سحابا ماطرا واقول یمکن توجیه الکلام بوجه لا یکون هذه المقدمة

مستدرکة ههنا بان یقال قد ذکروا ان للهواء اربع طبقات الاولی ما یمتزج

مع النار وهی التی یتلاشی فیها الادخنة المرتفعة عن السفل ویتکون فیها

الکواکب ذوات الاذناب والنیازک وما یشبهها الثانیة الهواء الغالب وهی التی

یحدث فیها الشهب الثالث الهواء البارد المختلط بالابخرة المائیة ولا یصل

یوافق — یعنی ان الجزء الناری کالجزء المائی فی الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة وکذا الهواء والارض ۱۲

جو ما بین کرة الارض وفلک القمر اعظم

وانما قیل بلا مزاج انما یحصل صورة کیفیات الاربعة ۱۲

قوله بلا مزاج لان المزاج یحصل فی العناصر الاربعة والکائنات الجو من عنصرین او عنصر واحد ۱۲

ای الکیفیة المتوسطة ۱۲ — لانه موجودات ما بین السماء والارض ۱۲

وانما قیل اکثرها لان بعضها یحدث فی الارض کالعیون والزلزلة ۱۲

جمع شده

بخار لطیف ۱۲

نرم

صفة بخار

تخلیط ۱۲

شرع فی بیان طبقات الهواء

جمع دخان

کم میشود — بیدا میشود

جمع نیزک

جمع ذنب یعنی دم — جنانچه حیوان شاخ دار

الکواکب التی کهیئة حاصلة فی وقوع النار فی الاجزاء الکبریتیة التی فی الدخان فان اشتد منه تلک النار شیء الی الملتهب یسمی ذوات الاذناب وان امتد الی الکواکب یسمی نیازک تسمیة بالکواکب لکونه صورة الکواکب لا انه کوکب حقیقة محمد شریف

ای بعد النار وهی الهواء المحض الذی لا یختلط به الاجزاء الناریة من الفوق ولا المائیة من التحت ۱۲

جمع بخار

النازک یطول مثل الرمح ویمکث ساعة والشهب جمع شهاب یطول وینقبض فالنیازک یقال بالفارسیة ستاره دیوانداز

کما یأتی الشهب الشعل

اليها اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض ويسمى طبقة زمهريرية وهي منشاء السحب

والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء الكثيف الذى يصل اليه اثر شعاع الشمس

فالطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والاخريان للماء فحاصل كلامه ان كل من

الطبقتين الاخيرتين يستفيد كيفية البرد من مخالطة الابخرة المائية لكن الطبقة الرابعة

لا يبقى على صرافة برودتها التى اكتسبها من مخالطة تلك الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس

اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التى ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس يبقى باردة

فاذا بلغ البخار فى صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع

ذلك البخار ويقاطر للثقل الحاصل من التكاثف والانجماد فالمجتمع هو السحب

والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحب قبل

اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها ينزل السحب

ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعده نزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار

الى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة حرارته الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا

ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال

الاجزاء

صعودا

ترك الاعيان فى تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه
الا عن المعقولات الثانية التى ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
واما من فسرها بما ذكرنا وهو المشهور فيما بينهم لم يعد منها لان
موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات المأخوذة
فى تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها
لانها غير موجودة فى الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان الامور
العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان
قولنا الوجود زائد فى الممكن فى قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد
والمصنف رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول فى المنطق لانه آلة لتحصيل
العلوم والثانى فى الطبيعى والثالث فى الالهى بالمعنى الاعم وله شدة
احتياج الى الطبيعى فلذا اخره عنه وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية
لابتنائها فى الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث

صعودا يسيرا وتكاثف حتى كأنه مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو فوق تلك

الغمامة فى الشمس وكان من تحته من اهل القرية التى كانت هناك يمطرون وقد

لا ينعقد ويسمى ضبابا وين تفع بادنى حرارة يصل اليه لكثرة لطافته وان كان قليلا

فاذا ضربه البرد اى برد الليل فان لم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع ونسبته

الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحب من انقباض الهواء بالبرد الشديد

فيحصل منه الاقسام المذكورة ولهذا قيد المعد السبب فيما سبق بالاكثرى واما الرعد

والبرق فسببهما ان الدخان هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت

بالحرارة لا تمايز بينهما فى الحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار تختلطين وانعقد

السحب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحب فما صعد من الدخان

الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى السفل لبرد والهافوق السحب فى صعوده او نزوله

تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هايل هو الرعد بتمزيقه وتغلغله وان اشتعل الدخان

لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا

وينطفى بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفى حتى يصل الى الارض واذا

الضباب بالفارسية میغ

الصقيع بكسر الصاد وتشديد القاف هو الذى يقع على وجه الارض شبه الثلج وانما يحس وقت الانجماع لا وقت النزول ۱۲

شب نم بسیار کم سرهای دیوار سفید گردد ۱۲

التمزيق بدريدن و پراگنده شدن

الاذابة كداختن

الاندماج درج شدن ۱۲

وصل اليها فيما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب الذهب

والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل

كل شئ اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح فقد تكون بسبب ان السحب اذا ثقل

لكثرة البرد اندفع الى اسفل فصار لتسخنه بالحركة وتحلل الاجزاء المائية في اثنائها هواء متحركا

اي ريحا وايضا يموج الهواء باندفاع المذكور فيحصل الريح وقد تكون الاندفاع يعرض بسبب تراكم

السحب وتزاحمها ولاختلافها في القوام فيدفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب من جانب الى

فان الهواء اذا تسخن بحرارة الشمس او غيرها

جهة اخرى وقد تكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اي ازدياد مقداره بدون انضمام جسم

اخر اليه واندفاعه من جهة الى اخرى فيدفع ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره

فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فيقف وقد يحدث ايضا من تكاثف

الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له الى جهة ضرورة امتناع الخلاء وقد تكون

بسبب برد الدخان المتصعد الى الطبقة الزمهريرية وثقله ومن الرياح ما يكون سموما

اي متكيفا بكيفية سمية محرقا قد ترى فيه حمرة كشعل النيران لاحتراقه في نفسه بالاشعة

وقيل باختلاطه ببقية مادة الشهب او لمروره بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح مختلفة

الدك كوفتن

التراكم بهم خوردن

جمع شعاع

بسبب اشعة الشمس ۱۲

النيران بكسر النون جمع النار

بحران جمع بحار ۱۲

الجهة

الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة

كانها يلتوي على نفسها وهي الاعصار وأما قوس قزح فهي انما يحدث من ارتسام ضوء

النير الاكبر اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة

اي واقعة على هيئة الاستدارة وبيانه انه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة

على وضع تنعكس الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء

جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على

الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء انعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى من كل

من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذي ينعكس

منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء

على هيئة قوس مستضيئة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينتقص

هذه القوس لانتقاص الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس

من الطرفين وانما احتاج احدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم

كثيف ليصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شيء اذا كان وراءه شفاف آخر

اما فبعد كون الشمس قريبة من افق فلان الاجزاء الرشية الكائنة فى الجو للطافتها تتحلل بعد ما

بادنى سخونة تقبلها من ارتفاع الشمس فان قلت لو صح ذلك لنرى فى الجو احيانا شيئا غير

مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة

الاستدارة قلت لما تقرر فى المناظر انه لابد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس فاذا

اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس

كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان الغمام

المختلفة وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشراق فرى

احمر ناصعا واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى منها حمرة الى

سواد ما وهو الارجوانى وما توسط بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين والكراثى

ورد هذا بان الكراثى لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد عن الصفرة والسواد و

بان سبب اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النير

كان الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج فلم يكن الوان الثلثة متشابهة

الاجزاء عند الحس وقال الشيخ ليست احصله واما الهالة فانها انما يحدث من اى تمام

ضوء النير فی اجزاء صغیرة صقیلة متقاربة غیر متصلة مستدیرة حول النیر وبیانه انه

اذا وجد بین الناظر والنیر الاجزاء المذکورة علی وضع تنعکس الشعاع البصری

من کل منها الی النیر ونظر فی تلک الاجزاء فیری فی کل منها ضوء النیر دون شکله لما سبق

فکان مجموعها علی هیئة دائرة تامة او ناقصة وهی الهالة ویدل علی حدوث المطر

لدلالتها علی رطوبة الهواء واذا اتفق ان یوجد سحابتان علی الصفة المذکورة احدیهما

تحت الاخری حدثت هناک هالة تحت هالة فیکون التحتانیة اعظم لانها اقرب

ونعم بعضهم انه رای سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس یسمی الطفاوة بضم

الطاء نادر جدا لان الشمس تحلل السحب الرقیقة وقد حکی الشیخ فی الشفا انه رای

حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة علی الوان قوس قزح واما الشهب

فسببها ان الدخان اذا بلغ حیز النار وکان لطیفا غیر متصل بالارض اشتعل فیه

النار فانقلب الی النار وتلهب بسرعة حتی یری کالمنطفی بیانه علی ما ذکره

المحقق فی شرح الاشارات انه یشتعل فیه الی اخره فیری الاشتعال ممتدا علی

سمت الدخان الی طرفه الاخر وهو المسمی بالشهاب فاذا استحال الاجزاء

الدخان طرفه العالی اولا ثم ینهب الاشتعال

الالتهاب زبانه زدن آتش

التلهب الاشتعال

الارضية نارا ضعيفة صارت غير مرئية فظن انها طفئت وليس بطفؤوان

كان الدخان غليظا لا يطفى النار اياما او شهورا بقدر غلظة ويكون على صورة

ذو ذؤابة او ذنب او تنيح او حيوان له قرون وحكى ان بعد المسيح عليه السلام

بزمان كثير ظهر فى السماء نار مضطربة من ناحية القطب الشمالى وبقيت

السنة كلها وكانت الظلمة يغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل

حتى لم يكن احد تبصر شيا وكان ينزل من الجو شبه الهشيم والرماد وان تصل

بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة والانفجار

العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس فى الارض تميل الى جهة ويبرد بها اى

بالارض فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية اذا قل فاذا كثر بحيث لا تسعه

الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال ابو البركات

فى المعتبر ان السبب فى العيون والقنوات وما يجرى مجراها هو ما يسيل

من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها

وان استحالة الاهوية والابخرة المنحصرة فى الارض لا مدخل لها فى ذلك واحتج

بان

بان باطن الارض فی الصیف اشد برداً منه فی الشتاء فلوکان سبب هذه استحالتها

لوجب ان یکون العیون والقنوات ومیاه الابار فی الصیف ازید وفی الشتاء

انقص مع ان الامر بخلاف ذلك علی ما دلت علیه التجربة والحق ان السبب

الذی ذکره صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا انه غیر مانع من اعتبار السبب الذی

ذکره المص واحتجاجه فی المنع انما یدل علی انه لا یجوز ان یکون ذلك هو السبب

التام لا علی انه لا یجوز ان یکون ذلك سبباً فی الجملة واذا غلظ البخار بحیث

لا ینفذ فی مجاری الارض او کانت الارض کثیفة عدیم المسام اجتمع طالباً

للخروج ولم یمکنه النفوذ فزلزلت الارض وکذا الریح والدخان وربما

قویت المادة علی شق الارض فیحدث صوت هائل وقد یخرج نار لشدة

الحرکة المقتضیة لاشتعال البخار والدخان الممتزجین علی طبیعة الدهن

فصل فی المعادن المرکب التام وهو الذی له صورة نوعیة یحفظ ترکیبه

اما ان یکون له نشو ونماء اولا فالثانی هو المعدن والاول اما ان یکون

له حس وحرکة ارادیة اولا فالثانی هو النبات والاول هو الحیوان

انقلاب الاجزاء ۱۲

مع ان هذه الامور مبنی علی التجربة ۱۲

مصدر میمی اسم لا النفی الجنس وخبره محذوف وهو موجود ۱۲

وهو ان استحالة الاهویة الخ

ما ذکره المص

ای شق البخار

سوراخ

ای مادة البخار ۱۲

ای من الارض ۱۲

جمع معدن

کالذهب والفضة ۱۲

المرکب الغیر التام کالکائنات الجو لم یحفظ صورته النوعیة مدة معتد بها

وتقسیم الحیوان الی الانسان وغیره بانه اما ان یتعلق به نفس مجردة مدرکة للکلیات اولا والاول هو الانسان والثانی غیره من الحیوان ۱۲

[illegible]

وقد يقال لم ينتهض دليل على ان المعدنى والنبات ليس لهما حس وحركة

ارادية وان المعدنى ليس له تغذية ونمو غايته عدم الوجدان وانه لا

يدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس

وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدنى

وقد يتمسك بشعور النبات واختياره فى الحركة بما يشاهد من ميلانه عن

سمت استقامته فى الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى

ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة ففى شجرة النخل

واليقطين امارات شاهدة بذلك وقد يتمسك ايضا لاغتذاء المعدنى

بما ظهر من المرجان من هيئة النماء الابخرة والادخنة المحتبسة فى

الارض اذا كثرت يتولد عنها ما مر فاذا تركبت كثيرة اختلطت على ضروب

من الاختلاطات المختلفة فى الكم والكيف فيتكون منها الاجسام المعدنية

فان غلب البخار على الدخان يتولد اليشم والبلور والزيبق والرصاص وهو

اما ابيض وهو القلعى او اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به

الابيض

قوله والكيف بان يكون بعضها حار وبعضها بارد وبحسب اختلاف الاكنة وفصول السنة

البخار من الاجزاء المائية والهوائية والدخان من الاجزاء النارية والارضية

ای لم يقل

فان المرجان له نماء كنماء الاشجار

فى نفس الامر عند بعضهم وجه التقسيم وقال ملا زاده

اى يثبت

اسم كتاب

اى ان تحقق انه بدليل

فى نفس الامر

من الجدار ونحوه

علة لقوله يتمسك

علامات

بان يكون بعضها قليلا وبعضها كثيرا

اى يحدث

الفارسية القلعى

[illegible]

الابيض وغيرها من الجواهر المشفة قيل في عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما

الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي يتولد من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه

لاشفيف فيه واما الزيبق فلانه لاشفيف فيه ايضا وكما تقرر عندهم انه متولد من

من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا

له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب

هبائي مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي يحفظها

وان غلب الدخان تولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض

هذه اي الزيبق مع بعض اي الكبريت تولدت الاجسام الارضية اي الاجساد

السبعة المتطرقة وهي القابلة لضرب المطرقة بحيث لا ينكسر ولا يتفرق بل تلين

وتندفع الى عمقها فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصيني

والاسرب والقلعي فصل في النبات وله قوة اي صورة نوعية عديمة الشعور

عند الاكثر يحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات النبات في الاقطار المسماة نموا وافعال

مختلفة بآلات مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالآلات

يجي تعداده في اخر الفصل

كوكرد

كالرصاص

فلم يغلب البخار على الدخان اذ في الكبريت غلبة الدخان على البخار فيكون من القسم الثاني لا من هذا القسم

اقول لما كان الزيبق متولدا من جسم مائي خالطه اجزاء كبريت فلا شك ان الماء الحاصلة من البخار غالبة على الدخان فظهر ان في هذا ان البخار غالب على الدخان فيكون من هذا القسم علم

غبار منسوب الى هباء ميده وهو الجزء الصغير المتولد من الشمس النافذ في الكوى

اي تراب اجزائه كالهباء

من الماء

معرب من الزاك

زاك

سفتة شده

كفته شده

تلين

فاصدت آن كرم

برنج وروى بعضهم صرح بانه صورة نوعية عديمة الشعور والتقيد بالفعل والانفعال

روى برنج پولاد

عبر عنها بلفظ الصورة اذ الصورة تطلق عليها

حكم بانها عديمة الشعور ذهابا الى التقسيم المشهور الاول

نفي بعدم الشعور عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل

التحقيق لا زاده

كالجذب والامساك وغيرها

موصوف

اطراف

صفته

اي التغذية والتنمية وتزايد المثل

وهو القوة الغاذية والنامية والمولدة

يعني قيل في تعليل قول المصنف ويصدر عنها افعال مختلفة بآلات مختلفة فان الواحد لا يصدر الا

والحال ان في هذا التعليل نظر لان قولهم اه عبد الرحيم

وقد يطلق القوة على الصورة النوعية الخاصة للمركبات كصورة الجنس في الحيوان وصورة الافعال في الشجر وليس المراد بالقوة بمناسبة الصورة بوزنه فتكون قوته

وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته يستلزم

ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات الآلات او غيرها

وبعبارة اخرى ما يصير به النوع نوعا بالفعل فالكمال الاول يتوقف الذات عليه والكمال الثاني يتوقف

ويسمى نفسا نباتية وهي كمال اول هو ما يتم به النوع اما في ذاته كهيئة السرير فانها كمال للخشب السريري

اي القوة العديمة الشعور — اي النوع الذي يصير به الشيء نوعا بالفعل وهو الفصول والصور النوعية

لا يتم في حد ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به و

كمال اول والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم

فانه كمال اول لكن لا لجسم طبيعي بل لجسم صناعي

الصناعي واحترز به عن مثل هيئة السريرية ومنهم من رفع طبيعي على انه صفة لكمال احترازا

عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السرير وقد

يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه آلي يجوز جره على انه صفة جسم اي جسم مشتمل على الآلة

بل انما بصنعه الصانع الكامل القادر على ما يشاء ويريد

ورفعه على انه صفة لكمال اي كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات من

جهة ما يتولد ويربى ويغتذي فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية

فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي

هي فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية

او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية

عنها فی الهیئة وعن اقسام الحکمة العملیة باسرها لان الشریعة

المصطفویة قد قضت الوطر علی اکمل وجه واتم تفصیل وفیه بحث

لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا یکون موجودا فی نفس الامر ومخترعه

الوهم فلا نم ابتناء الریاضی علیها اذ لا شک ان الکرة اذا تحرکت علی

مرکزها فلا بد ان یفرض فیها نقطتان لا حرکة لهما اصلا وهما

القطبان وان یفرض بینهما دائرة عظیمة فی حاق الوسط ویکون الحرکة

علیها سریعة وهی المنطقة وان یفرض عن جنبیها دوایر صغار موازیة

لها ویکون الحرکة علیها بطیئة بالقیاس الیها بطوا متفاوة جدا فما هو

اقرب الی القطب یکون ابطأ مما هو اقرب الی المنطقة فهذه وامثالها

وان لم تکن موجودة فی الخارج لکنها امور موهومة متخیلة بتخیلات

صحیحة مطابقا فی نفس الامر کما یشهد به الفطرة السلیمة ولیست

الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن

الزيادة الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب

مثل اذا كان طول طرف من الشمع انتقص في طرف الآخر

النقصان في بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه

المتغذي ١٢

واذا كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف الصائغ الى الشمعة مقدارا آخر

الثلث كما في الزيادة الغذائية فلا يفيد هذا الاحتراز عنه والجواب ان الزيادة في الغذاء تبين بدون الجواب الثلث وفي الجسم الصناعي يمكن ان يكون في احد الجوانب او في الجانبين ١٢ هد

من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو يخرج به السمن والورم اذ ليس غايتهما

متعلق بيزيد ١٢

بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل هما خارجان بقوله على تناسب طبيعي اي نسبة يقتضيها طبيعة

المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن

فلانه لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق و

اي في خروج السمن والورم بقوله في اقطاره الثلثة ١٢

تورم العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في الاقطار الثلثة ان يزيد

هذا جواب عن الورم حاصله انه لا يلزم في الازدياد زيادة كل جزء بل يرى ان المجموع قد ازداد ١٢

مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن

هذا جواب عن الاول بمنع قوله لا يزيد في الطول لسند حتى يصير جلد راسه غليظا سمينا ١٢

يزيد في الطول ايضا ولها قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا كما هو سبب للولد ١٢

نفس النباتية ١٢

وتجعله مادة ومبدأ لمثله او شخص من جنسه ليشمل البغل واعلم ان ههنا ثلث قوى احديها

وهي المسماة بالمحصلة — فان البغل يتولد من الجسم الذي ليس في نوعه مثلا

ما يجعل الدم المستعد للمنوية منيا في الانثيين وثانيها ما يفيد كل جزء من المني الحاصل من الذكر

اي في الخصيتين وهذه القوة تختص باسم المحصلة فخر الدين

اي شخص من نوعه لان النائمة انما يستعمل بنايه ... لم يكن شخصا من جنسه فانه قد يتولد من الحمار وتارة من الفرس وتارة من البقر شرح تجريد

والانثى في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعد للعظمية وبعضه مستعد للعصبية الى غير

ذلك وللمولدة بجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها مايصور مواد الاعضا بصورها

الخاصة بها ويسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسى الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور

ممتنع وكان المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا والغاذية يجذب الغذاء وتمسكه

وتهضمه وتدفع ثقله فلها خادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل لايبعد

ان يتحد الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابى سهل المسيحى وصاحب الكامل وغيرهم

من الاطبا المتاخرين لم يفرقوا بينها وغاية ما قيل فى الفرق ان القوة الهاضمة يبتدئ فعلها عند انتهاء

فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو شيا من الدم وامسكته ماسكة ذلك

العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة

اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما

يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية فى

الانتقاص وياخذ استعدادها للصورة العضوية فى الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثانى

يشتد الى ان ينتهى المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهى الدموية فيحدث الاخرى وهى العضوية

فههنا

فههنا حالتان احدهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة والثانية هى فعل القوة

الغاذية واورد عليه انه لم لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات

واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة

بحسب مراتب الهضوم بعضها تغير فى الكيف فقط وبعضها تغير فى الصورة النوعية ايضا ولما جاز

ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية

ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هى مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة

للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية والنامية يقف من الفعل اولا حين كمال النشو ويبقى

الغاذية ويفعل الى ان يعجز فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان يكون

هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فيحصل من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل

وذلك فى سن النمو اعنى الى قريب من الثلاثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف فيحصل منه

ما يساويه وذلك فى سن الوقوف اعنى الى قريب من الاربعين ثم تتزايد ضعفها فلا يقوى على

تحصيل ما يساوى المتحلل وذلك فى سن الانحطاط الخفى الذى لا يتبين اعنى الى قريب من الستين

وفى سن الانحطاط الظاهر هو ما بعده الى آخر العمر فصل فى الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية

Marginal notes:

ومن الاربع

مثل القوة والضعف والحرارة والبرودة ١٢

مثل الصورة الدموية والعضوية ١٢

اى بعد ارتقاء سائر القوى ١

اى الغاذية والنامية

بيان لما بعده قدر

يعرض

قدرا بل ينقص منه ١٢

٢ بعضه صح ارتفعت من الزمان ١٢ باره

اى الزائلة بالحرارة الغريزية اوغيرها من المرض ١٢

اى بالحرارة الغريزية ١٢

[illegible marginal notes in upper right and left margins, written diagonally]

وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة مايدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة اقول فيها

بحث لانه ان اراد الآلي من جهة هذه الامور فقط على ما مر في النبات فلا يصدق التعريف

على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلي من جهتها

مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل الافعال

النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب

الى ما ذهب بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس

نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية

ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر الصورة المعدنية

وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة

مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي خمس

والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ممكن التحقق في نفس الامر

او المتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات

وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة

في العصبة

قوله اللهم هذا جواب باختيار الشق الاول وتعيين المراد بالمعرف يعني يراد بها ذلك فقط والتعريف صادق على المعرف بناء على ان للحيوان نفس نباتية وحيوانية والتعريف لتلك النفوس فقط الا ان لم نقل الا واحدة ذات قوى خمس ... من ادراك الجزئيات الجسمانية والحركة الارادية بخلاف النباتية

قوله ولا يرد وهو جواب عن سؤال مقدر تقريره ان يقال ان هذا الاعتراض وارد على تعريف النبات بان يقال ان اراد انها آلية من جهة هذه الامور فقط فلا يصدق التعريف على نفس النبات لانها آلية من جهة حفظ التركيب ايضا وان اراد انها آلية من جهتها مطلقا فينتقض التعريف بالحيوانية بل الانسانية

فلا يلزم عدم الابصار وعدم لذة الجماع في نفس الامر

وكذا لا يلزم من عدم علمنا بعض الحال بعض عدم في الخارج

ولا يلزم من عدم العلم بها عدمها في الخارج

فی العصبة المفروشة مودعة فی موخر الصماخ التی فیها هواء محتقن کالطبل فاذا

وصل الهواء المتکیف بکیفیة الصوت لتموجه الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومة

المقروع للقارع والمقلوع للقالع الی تلک العصبة وقرعها ادرکتها القوة المودعة

فیها وکذا اذا کان الهواء قریبا منها ولیس المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الی

السامعة ان هواء واحدا بعینه یتموج ویتکیف بالصوت ویوصله الیها بل ان ما

یجاور ذلک الهواء المتکیف بالصوت یتموج ویتکیف بالصوت ایضا وهکذا الی ان

یتموج ویتکیف به الهواء الراکد فی الصماخ فیدرکه السامعة والبصر وهو قوة

فی ملتقی عصبتین نابتتین من مقدم الدماغ مجوفتین یتقاربان حتی یتلاقیا

ویتقاطعا تقاطعا صلیبیا ویصیر تجویفهما واحدا ثم یتباعدان الی العینین فذلک

التجویف الذی هو فی الملتقی اودع فیه القوة الباصرة ویسمی مجمع النور والمذاهب

المشهورة للحکماء فی الابصار ثلثة الاول مذهب الریاضیین وهو ان الابصار

بخروج الشعاع من العین علی هیئة مخروطة راسه عند مرکز البصر وقاعدته

عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فیما بینهم فذهب جماعة الی ان ذلک المخروط

کالهواء المحبوس فی الطبل ۱۲

نهاده

سوراخ گوش

کیفیت

مجبول

ای شدیدین ومع مدافعة

کیفیت جیزی درچیز

ای منضم ای مع العصبة

ای اذا وصل الهواء الی تلک العصبة

ای الوصول الی تلک العصبة ۱۲

بخلاف ما اذا کان الهواء بعیدا فانه یضعف تلک المدافعة شیا فشیا الی الغایة ما یقف فلا یتصل الی تلک العصبة ۱۲

جزئیلش

ای تمثیل ذلک الصوت ۱۲

ای الهواء المتکیف اولا ۱۲

یک هوا بر دیگر هوا میخورد

المراد بالتموج حالة شبیهة بموج الماء علم

راسخ

مکان ملاقات

بالارفتن وبلند آمدن ۱۲

جای ملاقات ۱۲

برابر آمده النور بر آمدن ۱۲

هکذا

ای العین

موضع ملاقات وهو مجمع النور ۱۲

مقدم الدماغ

مقدم الدماغ ۱۲

صلیب نشانه که ترسایان بر خود بندند بدین شکل X لا تجویف

ای وصله

حدقه

کالودوم

الریاضیین

ان هوای ما ۱۲ ای هوای قرب الاذنین است

واذا قرب بتموج الصوت من الاذنین یتقبله تلک الشقة باذن الله تعالی تنح خارج الاذن لانه لو ادرکته بعد الدخول فی الاذن لما عرف الانسان ان الصوت من ای جهة وصلت الیه ۱۲

مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي يلي المبصر
مجتمعة عند مركزها ثم يمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه
البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على المبصر المسامات التي في غاية
الدقة في سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم
فاذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة و
يتخيل بحركته هيئة مخروطة الثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو
المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب
استعدادا تفيض به صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية
والا لرئي شيء واحد شيئين لانطباع صورته في جليدتي العينين بل لابد من تادى الصورة
الى ملتقى العصبتين المجوفتين والى الحس المشترك ولم يريدوا بتادى الصورة من الجليدية
الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في
الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك
والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع

فان قيل الصورة عرض وهو لم ينتقل فكيف يتادى الى الملتقى اجيب لم يريدوا الخ

بل هاهنا

بل بان الهواء المشف الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر

ويصير بذلك آلة للابصار والشم وهو قوة فى زائدتين نابتتين من مقدم الدماغ شبيهتين

بحلمتى الثدى والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذى الرائحة يتكيف بالرائحة

الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاور الشامة فيدركها وقال بعضهم بسبب تبخر وانفصال

اجزاء من ذى الرائحة يخالط الاجزاء الهوائية فيصل الى الشامة وقد يقال انه يفعل ذى الرائحة

فى الشامة من غير استحالة فى الهواء ولا تبخر وانفصال والذوق وهو قوة فى العصب المفروش

على جرم اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم

ثم تغوص هذه الرطوبة معها فى جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس ح هو كيفية ذى الطعم

ويكون الرطوبة واسطة لتسهل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان يتكيف نفس

الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو

قوة فى العصب المخالط لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين

ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة

والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما التى فى الباطن

يدل على ذلك بطلان القوة الشامة عند فساد مزاج هذا العضو من الدماغ مع سلامة ساير اعضائه ١٢

اى عصبتين صاعدتين

اى قطعتين من اللحم زائدتين على موضعهما

يقال بالفارسية پستان والحلمة محركة راسها

كالورد مثلا

عطف تفسيرى

اى بسبب ادراك القوة الشامة

من الهواء

شانه اى يجد الرائحة

ورد بان المسك قد تذهب الى المسافة بعيدة ويحرق ويفنى بالكلية مع ان الرائحة مدركة فى الهواء ازمنة متطاولة

انتقال — كما قال الجمهور — كما قال البعض

اى فى الكيف اذ لا قائل باستحالة فى الحقيقة ١٢

واعلم ان رؤس جميع الاعصاب التى فى البدن مجتمعة فى قطعة من لحم تحت الدماغ وتنبعث من تلك الرؤس البلغم الى السطح الاعلى من اللسان وهى الرطوبة اللاعبة كذا قاله ع

اى اللعابية — فرو برود

وهى الاجزاء اللطيفة ١٢ — كردانيدن

آسان — فهو ذو الطعم ١٢

اى كيفية الرطوبة لا كيفية ذى الطعم وعلى التقديرين لا واسطة بين الذائق ومحسوسها حقيقة بخلاف الابصار المحتاج الى توسط الجسم الشفاف علم ١٢

اللعابية — الماخوذة معه فى الطعم

وانما قال اكثر البدن لان الكلية والكبد والطحال والعظم ليس فيها اللمس على ما بين فى موضعه ١٢

درشت

هموار — نرم — دسخت

فهی ای فی خمس بالاستقراء الحس المشترک والخیال والوهم والحافظة والمتصرفة عدّ جمیعها

من المدرکة مع ان المدرکة منها هی الحس المشترک والوهم فقط لان الباقی یعین علی الادراک

اما الحس المشترک ویسمی بالیونانیة بنطاسیا ای لوح النفس فهو قوة مرتبة فی مقدم

التجویف الاول من التجاویف الثلثة التی فی الدماغ یقبل جمیع الصور المنطبعة

فی الحواس الظاهرة فهی کالجواسیس لها ولهذا سمی حسا مشترکا وهی غیر البصر لانا نشاهد

القطرة النازلة خطا مستقیما والنقطة الدایرة بسرعة خطا مستدیرا ولیس ارتسامهما

ای الخط المستقیم والمستدیر فی البصر اذ البصر لا یرتسم فیه الا المقابل وهو القطرة

والنقطة فاذن ارتسامهما انما یکون فی قوة اخری غیر البصر ویرتسم فیها صورة القطرة

والنقطة ویبقی قلیلا علی وجه یتصل الارتسامات البصریة المتتالیة بعضها ببعض

فیشاهد خط واعترض علیه بانه یجوز ان یکون اتصال الارتسام فی الباصرة

بان یرتسم المقابل الثانی قبل ان یزول المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول وسرعة

تعقب الثانی فیکونان معا واما الخیال فهو قوة مرتبة فی موخر التجویف الاول

عند الجمهور وقال المحقق فی شرح الاشارات کان الروح المصبوب فی البطن

قال الشیخ الرئیس سه تجویف دارد دماغ بشر کز احاس باطن وهندت خبر مقدم ز تجویف اول بدان بود حاسه مشترک را مقر موخر ازو شد محل خیال

که مانند ازو در تصور اثر پس انداز تجویف اوسط بدان تخیل ز حیوان تفکر ز بشر اخیر وسط جای وهم است حفظ ز تجویف آخر نباشد بدر ۱۲

وهو جسم لطیف بخاری یتولد من لطایف الاخلاط ویبعث فی التجویف الایسر من القلب وتنتشر فی البدن بعد ان یکتسب السلطان النوری من النفس الناطقة ۱۲

المقسم

المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الا ان ما فى مقدم ذلك البطن بالحس

المشترك اخص وما فى موخره بالخيال اخص يحفظ جميع صور المحسوسات

ويمثلها بعد الغيبوبة وهى خزانة الحس المشترك فانا نشاهد ناصورة ثم ذهلنا

عنها ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها انها هى التى شاهدناها قبل فلو لم تكن

تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هى التى شاهدناها

قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها فى بعض الاشياء

الغايبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتى الذهول والنسيان بملكة الاتصال

بها وعدمها واعترض عليه بان الغايب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا

او قوة جسمانية والاول بطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة

بالعوارض المادية وكذا الثانى لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة

عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك

لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغايب الحافظ للصورة قوة جسمانية

امكان ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان

من الروح المصبوب ۱۲

ای لحفظها

ای فی قوة كاينة فينا ۱۲

ای امتناع الحكم منا بانها التى شاهدناها قيل على ذلك على تقدير عدم انحفاظ الصورة فينا ۱۲

كالعقل الفعال ۱۲

كانه قيل الاختلاف بين حالتى الذهول والنسيان بانحفاظ الصورة فى الخيال وعدمه واذا كان الانحفاظ فى بعض الاشياء الغايبة كيف الاختلاف بينهما فاجاب

ای يكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب اتصالنا بذلك الغايب فاذا تحقق لنا ملكة الاتصال يحصل التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال التذكر بالكلية واستمر النسيان

ای الحافظة ۱۲

لاستلزام انقسام الحال انقسام المحل وان المفارق لا ينقسم وان كان الحلول سريانيا ۱۲

حاصله دفع الاعتراض المذكور بارادة الشق الثانى ۱۲

يعنى الكن درك كنيم مابقوة او ۱۲

الفرق بين الذهول والنسيان ان يكون زوال الصورة عن المدركة فقط والنسيان ان يكون زوالها عن المدركة والحافظة محتاج الى تحصيلها ابدا حلبى

يكون الاختلاف بين ۱۲ منه

علا زاده

ان يبصر شخص ويبصر باصرة الغير وسامعته بل اللازم منه امكان ان تدرك شيا او تسمع

قوة جسمانية غايبة بالاتصال كالقوى الحالة فى اجرام السماوية وهذا غير البطلان

وقد يقال الذى يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما

دون الاخر كما فى الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل

واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهى الحس المشترك

غير الحافظة وهى الخيال وفيه نظر لان الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة

فقد اجتمعا فى قوة واحدة سميتموها بالخيال على ان القبول والادراك من قبيل

الانفعال دون الفعل فاجتماع القبول والحفظ فى شئ واحد لا يقدح فى قولهم

الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة فى الدماغ كله لكن الاخص

بها هو اخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعانى وهى ما لا يدرك بالحواس

الظاهرة الجزئية الموجودة فى المحسوسات كالقوة الحاكمة فى الشاة بان الذئب

مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة فهى قوة مرتبة فى اول التجويف

الاخر من الدماغ يحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعانى الجزئية الغير المحسوسة

الموجودة

مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا

فى الخارج وان كان موجودا فى نفس الامر فلا نم ان الابتناء عليها

يصلح علة للاعراض كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة

والبطوء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالالات الرصدية

وينكشف بها احكام احوال الافلاك والارض وما فيهما من دقايق

الحكمة وعجايب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها فى عظمة مبدعها قائلا

ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون الشىء موجودا فى نفس الامر

انه موجود فى نفسه فالامر هو الشىء ومحصله ان وجوده ليس متعلقا

بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس و

وجود النهار متحققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد

اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج

الموجودة فی المحسوسات وهی خزانة القوة الوهمیة واما المتصرفة فهی قوة مرتبة

فی البطن ای التجویف الاوسط من الدماغ وسلطانها فی الجزء الاول من ذلک

التجویف من شانها ترکیب بعض ما فی الخیال مع بعض وتفصیله عنه وهذه القوة

اذا استعملها العقل فی مدرکاته بضم بعضها الی بعض او فصله عنه سمیت متفکرة

واذا استعملها الوهم فی المحسوسات مطلقا سمیت متخیلة فان قیل کیف یستعملها الوهم فی

فی الصور المحسوسة مع انه لیس مدرکا لها اجیب بان القوة الباطنة کالمرایا المتقابلة

فینعکس الی کل منها ما ارتسم فی الاخری والوهمیة هی سلطان تلک القوة فلها تصرف

فی مدرکاتها بل لها تسلط علی مدرکات العاقلة فینازعها ویحکم علیها بخلاف احکامها

واما القوة المحرکة فینقسم الی باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمی شوقیة فهی القوة

التی اذا ارتسم فی الخیال صورة مطلوبة او مهروبة عنها حملت ای تلک القوة الفاعلة

علی التحریک ای تحریک الاعضاء وهی الباعثة ان حملت الفاعلة علی تحریک یطلب

به الاشیاء المتخیلة سواء کانت ضارة فی نفس الامر او نافعة طالبا لحصول اللذة

سمی قوة شهوانیة لان حملها هنا تابع للشوق الی تحصیل الملایم المسمی شهوة

(حاشیة: ۱۲ والحافظة من الصور والمعانی صح)

(حاشیة: لتصرفها فی الصورة الخیالیة عکس ... بعضها مع بعض ... ان یتصور ... وترکیب المعانی ... صداقة زید مع ... عداوة ... مع صداقته ...)

(حاشیة: فان العقل قد یحکم علی الشیء بان هذا الشیء لا یفترقان والوهم ینازعه فی ذلک الحکم ویحکم بخلافه بانه یفترقان)

(حاشیة بین السطور: ای غلبتها؛ لتصرفها فی المواد الفکریة؛ ای کانت فی الخیال او معان او لوازم؛ کانت صورا کانت ظاهرة او باطنة؛ المتصرفة ای القوة؛ ای النفس الناطقة؛ ای الحاصلة فی الخیال؛ ای یطلب طلب؛ فی نفس الامر؛ موصوف؛ صفة)

وان حلت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع به الشئ المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او مفيدا طلبا للغلبة يسمى قوة غضبية لابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبيا واما الفاعلة فهى التى تعد العضلات بقبضها وبسطها وارخائها على التحريك فصل في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية او الحدسية فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات اى الامور التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة النظرية وقوة عاقلة يحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحدس على مقتضى آراء واعتقادات يخصها اى تلك الافعال ويسمى تلك القوة العقل العملى والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات اى التى تكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا تخ عن العلم الحضورى بنفسها وهى اى هذه المرتبة العقل الهيولانى واكثر اطلاقه على النفس

والنفس بحسب هاتين القوتين اعنى الشهوانيه والغضبيه يسمى امارة جنگی

التشنج بالنون والجيم المعجمه بمعنى الاستحكام

هو كل عصبة معها جسم عليظ ١٢

وهو ما يتركب من اللحم والرباط والعصب ١٢

عطف تفسيرى

بسيط تفسيرى

اى ممتاز عن الغير بسبب النفس الناطقة ١٢

عطف تفسيرى

ازدو در رفتن كشف ١٢

عطف تفسيرى

الناطقة اى النفس

اى الانتقاش ١٢

فلا يخلو عن العلوم مطلقا ١٢

او اقل اطلاقه على القوة العاقلة ١٢

تشبيها لها بالهيولى لانها ليست بذات صورة وهى قابلة لكل صورة ١٢

في ١٤

فى هذه المرتبة وكذا الحال فى سائر المراتب والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية

ببب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا

احست بجزئيات كثيرة وارتسمها صورها فى الاتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها

الى بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدء اى صور كلية واحكام فيما بينها بالنظر

ويستعد استعدادا قريبا لان ينتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس

وهى العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ

ليس فى هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال اى الكيفية

الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ فى هذه المرتبة او ما يقابل

العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما سمى

العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريبة من الفعل جدا و

المرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا يطالعها بالفعل بل صارت

مخزونة عندها بحيث يستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك

انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة

حواشی:

يمرتبه الاحساس ... (اعلى الصفحة)

مثل زيد وعمرو وبكر — كالحيوان الناطق — كالمشخصات

اى عقل الفعال — كالانسان شئ — مبدء الفياض — اى التصديقات

اى يسمى العقل بالملكة لما حصل لها

بيان وجه التسمية — لا ملكة لانها متاخرة عنه — نفس — وجود

لان الكيفية ان كانت راسخة سميت ملكة وان كانت غير راسخة سميت حالا فما يقابل الحال هو الكيفية الراسخة

جواب النظر — اى تفسير الملكة

وغير الراسخة هى الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجل

نفس — اى الانفس — خزانه — نفس — النفس

تقوى بها على تلك الاستحضار وهى العقل بالفعل قال صاحب المحاكمات عندى انه لا اعتبار

لملكة الاستحضار فى العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية فيه فاذا حضرت المعقولات

وذهلت عنها فهى قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل لم ينحصر

فيكون خمسا

مراتب القوة النظرية فى الاربع فلا بد من الانقياد على الاقتدار على الاستحضار وانه مرتبة

الرابعة ان يطالع معقولاتها المكتسبة وهى العقل المطلق اعتبرها اكثرهم بالقياس

الى كل معقول بانفراده ولا شبهة فى وقوعها فى هذه النشاة وقد يعتبرها بالقياس الى

جميع المعقولات معا والنظم انها انما يكون فى دار القرار ومنهم من جوزها فى

هذه النشاة لنفوس كاملة لا يشغلها شان عن شان فانهم مع كونهم فى جلابيب من

ابدانهم قد انخرطوا فى سلك المجردات التى يشاهد معقولاتها دائما واعلم ان العقل

بالفعل متاخر فى الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا لان المدرك ما لم يشاهد مراتب

كثيرة لا يصير ملكة الاستحضار مستمرة ومتقدم عليه فى البقاء لان المشاهدة تزول بسرعة

ويبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى مشاهدته فمنهم من نظر الى التاخر

فى الحدوث فجعل مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم فى البقاء فجعله مرتبة ثالثة

وجه التسمية بالمطلق لكونه كمالا حقيقيا ومقصودا اصليا فيما بين هذه المراتب كانه هو العقل مطلقا فتامل

وهذه المرتبة للانبياء والحكماء ويقابلها البليد الذى لا يدرك شيئا من العلوم الالهية

انما قال عما سماه المص عقلا مطلقا لان غيره سماه عقلا مستفادا على ما سيصرح الشارح فيض

ويسمى معقولا بها عقلا مستفادا لا يخفى على من احاط بكتب الفن ان ما ذكره خلاف اصطلاح

القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة

ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري بالحدس من غير حاجة

الى فكر يسمى قوة قدسية واعلم ان القوة العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما

يطلق على مبدأ التعقل للنفس يطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية

لكانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع

من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت

بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلايم

اذ المركب قد يتركب من مركب اجزاؤه تنتهي الى البسايط فالملايم ان يقول كل مركب انما يتركب بالآخرة من البسايط

قوله كل مركب انما يتركب من البسايط وان اراد ما لا جزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام

لانه ليس شيء من المركبات مركبا من البسايط التي لا اجزاء لها اصلا لا بالفعل ولا بالقوة بل لا اجزاء لها بالفعل فقط ١٢

بالقوة غير مناف للبسايط لان الحال في احد جزئيها غير الحال في جزء الآخر انما يتم هذا اذا كان

وهو ان يكون كل جزء من الحال ثابت في كل جزء من المحل كالماء في الورد

الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كانت مركبة فكل مركب انما يتركب من البسايط

لجواز ان لا يكون سريانيا كالماء في الكوز والنقطة في الخط اذ لا يلزم منه انقسام الخط

ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك البسايط هف ونقول

لزوم التركيب من اجزاء خارجية غير متناهية ثم وامتناع التركيب من اجزاء العقلية الغير المتناهية ممنوع

ايضا ان التعقل اي تعقل النفس المجردة ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها

حاصله ان القوة العاقلة التي هي آلة للنفس الناطقة ودعوى قيام بالنفس ليست آلة جسمانية الجسمية ١٢

في البحث بمعنى النفس الناطقة كما سبق

الذبول لضعف البدن كما يعرض لمبادى الاحساسات والحركات وليس كذلك

لان البدن بعد الاربعين ياخذ فى النقصان مع ان القوة العاقلة اى ما به تعقل

النفس هناك شرع فى الكمال واما الخرافة الطارية فى اواخر سن الشيخوخة

فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس فى تدبير البدن المشرف

تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز

ان يضعف القوة العاقلة بضعف البدن وكان ما يرى من ازدياد التعقل

بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان المتمرن

على فعل من المشايخ يقدرون عليه ما لا يقدر على مثله الشبان الاقوياء وفى آخر

سن الشيخوخة يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة

بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان

يكون المزاج الحاصل فى زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة

وبذلك يقوى القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع

حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها

لانها

لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما

ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لاجائز ان يكون بالماهية

كالضاحك مثلا — كالسواد والبياض

ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها فى الماهية لشمول حد واحد لها

بل يجوز ان يكون رسما تاما

وفيه نظر لانا لانم ان ما عرفوا النفس به حد لها وان سلم فلم لايكون حدا

للقدر المشترك بين النفوس وهي متخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك

النفس جوهر مجردة عن المادة فى ذاته ومقارن لها فى فعله

غير ما به الامتياز ولاجائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض

انما يلحق الشيء بسبب القوابل اى العوارض المفارقة للشيء لايفيض من المبدأ

الفياض عليه الالقابل ذلك الشيء واختلاف استعداداته لان الماهية لا تستحق

وهذا خلف

العوارض لذاتها والالكان العارض لازما والقابل للنفس الناطقة وعوارضها

انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة على التعدد

والاختلاف فيكون حادثة مع الابدان ضرورة وهو المطلوب هذه الحجة مبنية على بطلان

التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض

المفارقة الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لا الى نهاية القسم الثالث فى

فلا يكون الماهية ولوازمها سببا للاختلاف والاشتراك فيلزم ان يكون الشيء سببا للاشتراك والاختلاف

وهو العقل العاشر عند الحكماء والله تعالى عند المتكلمين

والتناسخ هو الذي يكون النفوس قديمة وبعد فناء البدن يتعلق ببدن اخر الى غير النهاية

والمراد من القسم الثالث فى احوال الموجودات التى لا يفتقر فى وجودها الى المادة

الالهيات اى فى مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان الموجود

ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنة لها فهو الامور العامة اولا والثانى اما

واجب وممكن الفن الاول فى تقاسيم الوجود قيل اراد بها الامور العامة لكونها

ينقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من

اقسام الموجودات التى هى الواجب والجوهر والعرض وقيل هى ما يشتمل جميع الموجودات

اما اكثرها وقيل هى الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل بان

يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات فان الاحوال

المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات

زاد بعضهم قيد اخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمى وهو

مرتب على سبعة فصول فصل فى الكلى والجزئى اما الكلى فليس واحدا بالعدد مشتركا

بين كثيرين فى الخارج والا لكان الشئ الواحد بالعدد بعينه موصوفا بالاعراض

المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض هف ومنهم من زعم ان اجتماع

المتقابلات انما يمتنع فى الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية

او الجنسية

او الجنسية قال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها
وهى فى كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد
مجموع المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور
كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود
فى الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه فى نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا
فى ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة
فى الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها فى الخارج متعينة فى ذاتها غير قابلة
للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها
بل هو معنى معقول فى النفس مطابق لكل واحد من جزئياته فى الخارج
على معنى ان ما وجد فى اى شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك
الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعنى لو وجد متشخصا بتشخص زيد
كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو كان عينه وهكذا الحال
بالنسبة الى سائر افراده هذا انما يأتى على مذهب من قال ان الحاصل فى النفس

هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها صورها واشباهها المخالفة

لها بالحقايق فالكلي عنده هو الماهيات المعلومة بها واما الجزئي فانما يتعين

بمشخصاته الزايدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرهما اقول ظاهر

الحكم غير صحيح على الطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين

بالطبيعة الكلية وح يكون منحصرة في فرد وقد نقل صاحب المحاكمات عن

بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها اذا كانت عقلية لم يشخص

شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين عند

العقل ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض

وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض بل الحق ان المشخص هو

المبدء الفاعل فان الشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما

يكون لذاتها وهو واجب الوجود وربما يكون هذه الهوية بالغير فذلك

الغير هو الذي يجعل هذه الهوية هوية ولا نعني بالمشخص الا هذا

لان كل كلي فان تصوره غير مانع من الشركة بين كثيرين بان يقال لكل واحد

منها

وهو الهيئة الحاصلة من التقديم والتاخير ١٢

اي امثالها

وهو الهيئة الحاصلة من التقديم والتاخير ١٢

حقيقة كلية ١٢

مكان

كالكم والكيف ١٢

لان تشخصه عينه ١٢

كالشمس

ولا يلزم الدور ١٢

اي هوية الخارجي ١٢

نفس

اي كلي ١٢

فان قلت يجوز ان يكون الكلي عنده عين الصورة باعتبار ما قال بعضهم من ان الكلية يعني المطابقة بعض للصور الذهنية وبعض لا فيجوز ان لا يكون الا الصورة العقلية اذا تعقلنا زيدا ثم عمروا حصل في الذهن ذلك الاثر بعينه الا اثر الذي يحصل منه قلت المنطقيون رب يعتبرون المطابقة بين الصورة الكلية كالكلي والجزئي من عوارض الكلية هو المعلوم دون العلم كيف لا والعلم صورة جزئية في نفس جزئية فلو اتصفت بالكلية يلزم ان لا يكون موضوع الكلية والجزئية شيئا واحدا او العلم يطلعون عليه ١٢

ههنا نظر لان من الظاهر ان النفس الانساني ليس له تعقل الا الكليات ١٢

مطلقا فكل موجود فی الخارج موجود فی نفس الامر بلا عکس کلّی

ومن الذهن من وجه لامکان ملاحظة الکواذب کزوجیة الخمسة

فتکون موجودة فی الذهن لا فی نفس الامر ومثلها یسمی ذهنیا فرضیا

وزوجیة الاربعة موجودة فیهما ومثلها یسمی ذهنیا حقیقیا

ولما سنحت عناکب النسیان علی القسم الاول وما کان مشهورا

فصار کأن لم یکن شیئا مذکورا فاقتصرت علی شرح القسمین معرضا

فی اکثر المباحث عما یرد علی الشارحین ربنا افتح بیننا وبین قومنا

بالحق وانت خیر الفاتحین فی الطبیعیات قیل ای فی مباحث

الاجسام الطبیعیة اقول الاولی ان یفسر بمباحث الحکمة الطبیعیة

ولعلک تقول ان مباحث الاجسام الطبیعیة هی بعینها مباحث

الحکمة الطبیعیة لان الجسم الطبیعی موضوعها فالمآل واحد

منها انه هو التشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زايد على الطبيعة
الكلية اقول المناسب ان يقال فالمتشخص زايد ليتحقق التقريب ويمكن ان يتكلف
ويقال المراد بالمتشخص فيما سبق التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما
يطلق المنوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون حينئذ جمع المتشخص
باعتبار افراد الجزئي فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من
الجهة التي يقال انه واحد المناسب ان يقال لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم
فهو قد لا يكون واحدا بالمتشخص ولا محالة يكون امورا متكثرة لها جهة وحدة فهي
اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة عليها او لا مقومة ولا
عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون
بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق والانسان والثاني قد يكون بالمحمول
ان كان جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض
وقد يكون بالموضوع ان كان جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك
المحمولين على الانسان العارض لهما لخروجه عنهما وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة
النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه
يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلقا خاصا بمدينته
وبحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها من المداين فهذان التعلقان متناسبان
متحدان في التدبير الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل هو عارض للنفس

وهما ليسا محكوما عليهما بالاتحاد

فيه مسامحة لان المدبر لا التدبير كما يدل قوله فيما سياتي بل هو عارض فافهم عبد الحكيم

والملك وقد يكون واحدا بالعدد اي بالشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقي اي
قابلا للقسمة وح قد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في
الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك
بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة
وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو
الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثرة فهو الذي يقابل الواحد اي
ما ينقسم من حيث انه منقسم هداية قيل لما كان التقابل من عوارض اقسام الكثرة
فلا بد ان يتصوره المتعلم عند البحث عن الكثرة فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته
فلذا اورده هداية في باب حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك الاشتباه اقول الاولى
ان يقال لما ذكر المصنف الكثرة مقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم
التقابل ماذا فاورده هداية لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل اي العرضان فان التقابل
انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر فكانه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد في الصورة
النوعية ايضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد
اراد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصورة النوعية وعدمه
ولا تغتر بما سياتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد هو
الاول لجواز ان يكون ذلك للاشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبران الا بالنسبة
اليه من جهة واحدة قيل هذا لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة العارضين لزيد

كالنفس والعقل المشخص شخ حكمة العين

اي هذه المعاني مثل الكثيرة في الجنس هو الاشياء المتعددة التي لم يندرج تحت جنس واحد والكثيرة بالموضوع الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد والكثيرة بالعدد ما يكون معدودا ويجتمعها الاحاد المنفصلة وعلى هذا القياس مولانا زاده

اي الصورة النارية والمائية

اي قائم به الشيء سواء كان عرضا او جوهرا

من جهتين

من جهتين ونوقش فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايفين لان تعقل احدهما ليس بالقياس الى الاخرى فاجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان مع جواز اجتماعهما فى ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق فى ضمن المقيد والاعتراض انما هو عند خروج المطلقين لا المقيد بن حتى يتوجه ما ذكروا اقسامه اربعة لانهما اما وجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان اولا فهما المتضادان وعلى الثانى يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر فى العدمى محل قابل للوجودى فهما العدم والملكة اولا فهما السلب والايجاب واورد عليه اما ولا فيجوز ان يكونا عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما فى كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدميين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم العمى وايضا يجوز ان لا يكون بين المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شىء كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول وعدم قابلية البصر واما ثانيا فلانه قد يوجد الملزوم لمحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة لجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا فى العدم والملكة ولا فى السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمى عدما للوجودى احدهما الضدان المشهوريان وهما الموجودان المناسب بوجه الحصر ان يقسم الوجوديان والمراد بالوجودى ههنا ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه وهو اعم من الموجود غير المتضايفين كالسواد والبياض

ای المتضایفین الی زید

قطع النظر عن ذاتہ زید و عمرو

تقابلان

تقابلان

تقابلان

وصل الحصر

وهذا الاعتراض فى الحقيقة وارد على قوله وعلى الثانى يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا منوعة عبد الحكيم

بعدم العمرو

ما لا يكون شىء يصدق عليه كلاهما

هذه الصفة يصدق على الحيوان

هذا يصدق على الجمادات

وههنا عدم السخونة اللازمة للحركة عدم السخونة لا عدم الحركة

كموجود شيء وانصاف العوام الفلاسفة عبد الحكيم

الذى ذكره الشارح بقوله فالا فانهما

كالكاتب مثلا

نقيض المطلق اعم من نقيض المقيد لا يخفى ان بين خاص وان الخاص والعام

وانا اعترض

هو الاجتماع ضرورة ان السلب لا ينتفى وجود الموضوع اى الاجتماع العدم المطلق مع عدم المقيد ضرورة اجتماع المطلق مع المقيد مولوی عبد الحكيم

وذلك اما بطريق الصدق كالا اسود ولا ابيض فانه يصدق عليه انه لا اسود ولا ابيض او بطريق التحقق كالحركة فانه قد يوجد فيها الا سواد ولا بياض عبد الحكيم

وهذا الاعتراض بناء على الشق الثالث وهو العدمان المضافان ولما ثبت التقابل بين العدميين عبد الحكيم

هذا وارد على الحصر فى العدم والملكة والايجاب والسلب بعد ان يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا محمد ادريس

ان قلت الواجب ان يقال الوجوديان اذ الموجود اخص من الوجودى كما يفهم من ما ذكره ولا يجوز التوهين بالاخص فى قال المناسب قلنا يجوز ان يراد الوجوديان من قوله الموجودان ١٢

فان مثل الخلاء والعنقاء وجودى وليس بموجود عكس

وبهذا يظهر ... ١٢

وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين
وثانيها المتضايفان وهما موجودان بل وجوديان تعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر
كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا
والآخر عدميا اى عدم ذلك الوجودى لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك
الموجود بل الوجودى كالبصر والعمى وكالعلم والجهل فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه
في وقت اتصافه بالامر العدمى فهما العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها
عدم اللحية عما من شانه في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبى لا يقال له
الكوسج وان اعتبر قبوله له اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية
عن الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نوعه كالعمى للاكمه او جنسه القريب كالعمى
للعقرب او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم التى
فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهما العدم والملكة الحقيقيان ورابعها المتقابلان
بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك في الضمير لا في الوجود العينى
اى هما امران عقليان واردان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولا وجود لهما في الخارج
اصلا هذا وقال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق
والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركب كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان
اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد في زمان واحد محال وقال ايضا ان من
التقابل الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان باعتبار
وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود اى معنى كان سواء كان
لا وجوده في نفسه او لا وجوده لغيره فصل في المتقدم والمتاخر المتقدم يقال

قوله هذا التقابل قد يكون في الوجود العينى ايضا لانه قد يقع بين الموجودين باعتبار وجودهما في نفسهما وصدقهما على امر خارجى ١٢ محمد شفيع

وهو الوجود المحمولى كثبوت الوزنية في نفسها ١٢ عبد الحكيم

وهو الوجود الرابطى كثبوت الوزنية لعمرو ١٢ عبد الحكيم

وهو ان يكون السابق قبل المسبوق قبلية لا يجامع القبل معها البعد كتقدم موسى عليه السلام على عيسى عليه السلام ١٢ عصمة

على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظ والثانى المتقدم بالطبع و
هو الذى لا يمكن ان يوجد الاخر بكسر الخاء بمعنى المتاخر الا وهو موجود معه
او قبله ليشمل العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر اى المتاخر بموجود
قيل ينبغى ان يزاد فى تفسيره قيد كونه غير موثر فى المتاخر ليخرج عنه المتقدم
بالعليه واقول فيه نظر لانه ان اراد غير الموثر المستجمع لشرايط التاثير وارتفاع
موانعه فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر بموجود
مغن عنه وان اراد كونه غير موثر فى الجمله فمخل لان الفاعل الغير المستقل متقدم
بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم
الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم الفاضل على الجاهل
والرابع المتقدم بالرتبه وهو ما كان اقرب من مبدء محدود كترتب الصفوف
فى المسجد منسوبة الى المحراب وكترتب الاجناس والانواع الاضافية
على سبيل التصاعد والتنازل والخامس المتقدم بالعلة وهو الفاعل
المستقل بالتاثير اى المستجمع لشرايطه وارتفاع موانعه وعند صاحب
المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتاثير اولا واعلم ان
التقدم بالعليه والتقدم بالطبع يشتركان فى معنى واحد يسمى المتقدم
بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك
تقدم بالطبع ويخص التقدم بالعليه باسم الذات والشيخ استعملها
فى قاطيغورياس الشفاء كذلك كتقدم حركة اليد على حركة القلم

[Marginal notes:]
صفة
موصوف
المعدة للشى فانها علة معدة للوصول الى المقصد ١٢
اى فى تعريف المتقدم بالطبع ١٢
الا بهذا القيد
كالنجار
واحد او عقل
جامع
هذا المثال للترتيب الحسية علم
هذان المثالان للترتيب العقلية علم
اى المتقدم بالذات ١٢
وانما قال الا انه ليشمل المعلول ... صاحب المحاكمات ... ابن المتقدم بالطبع ...
لا انه عرفه افراد المحدود فزيادة ذلك القيد توجب خروج بعض افراده فلا يكون التعريف جامعا لافراده
كتقدم ابى بكر على عمر كتقدم الامام على المأموم
فيه لف ونشر مرتب الاول بالاول والثانى بالثانى فالجنس متقدم فى التصاعد والنوع متقدم فى التنازل ١٢
يعنى ان التقدم بالذات اعم والتقدم بالطبع اخص منه ١٢
اى استعمل التقدم بالطبع فى المعنى المشترك والتقدم بالذات فى التقدم بالعلية ١٢
وهو لغة يونانية اى مقولات عشرة علم
اسم مبحث من مباحث الشفاء ١٢

وان كانتا معا في الزمان فان العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس

والحصر في الاقسام الخمسة استقرائي وقد يقال للضبط المتقدم ان احتاج

اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع وان

لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان

امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما المتأخر

فيقال على ما يقابل المتقدم فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم فصل

في القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره

وينحصر في الحق تعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالعقل

والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث

بالزمان وهو الذي لزمانه ابتداء فقبل كان وقت لم يكن هو فيه موجودا

ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم

بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات و

هو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل حادث زماني فهو مسبوق

بمادة اي ما يكون موضوعا للحادث ان كان عرضا او هيولاه ان كان صورة او

متعلقة ان كان نفسا ناطقة والثاني ظاهر لمن تصور مفهومه والاول لان امكان وجوده

سابق على وجوده والا لكان قبله ممكنا بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم

واجبا لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي

الى الامكان الذاتي هف وذلك الامكان امر وجودي اي موجود اذ لا فرق بين

قولنا

بل جار في جميع الصفات المعدومة في الخارج كالحدوث والبقاء والفناء ويلزم منه ان لا يكون صفة من صفات الاشياء معدومة فيه علم

قولنا امكانه منتف وبين قولنا لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا لصدق
فيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا
المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا او لا امتناع له وعدمه لا او لا عدم له والحل
بان يقال قولنا امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية هي اللاامكان وقولنا لا امكان له معناه
سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان فرقا بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب
الاتصاف بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها
وقد يقال معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما يتحقق بتحقق
موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفائق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله
على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان
صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين
بون بعيد اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى انه لا
يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما و
هذا هو المفيد في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم وذلك الامكان لا يكون
قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اي الامكان نسبة
بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل موجود ليس هو نفس ذلك
الحادث وهو ظ ولا امرا منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل عنه
فيكون متعلقا به وهو المادة وما توهم من ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه قائما
به فاسد لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور لانه ممكن ممتنع

فهنا غير معقول لانه ممتنع وههنا بحث لانا لا نم ان المتعلق بالحادث منحصر فى المادة
بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما بشئ له تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول
او التدبير والتصرف ولو كان له تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسمانى
حالا فى جوهر اخر كذلك ولم تقل دليل على امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير جسمانى فان
علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات
العقول والنفوس وليست باجسام ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره
اذ يصطلح بان يرعوا على هذه القاعدة مثل ما سيجئ من العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون
بعضها بالقوة توجب كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة فصل فى القوة والفعل
القوة هى الشئ الذى هو مبدأ التغير فى اخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا
او غيره من حيث هو اخر هنا للتنبيه على ان الاخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات
بل قد يكون مغايرا له بالاعتبار كما فى معالجة الانسان نفسه الناطقة فى الامراض
النفسانية فان التغاير ههنا اعتبارى وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج
والمعالج متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار واما فى الامراض البدنية فالمعالج هو
النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد يطلق
على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر
على ذكر القوة فى عنوان الفصل وذكر هذا المعنى والبحث عنه وكل ما يصدر عن الاجسام
فى العادة المستمرة المحسوسة من الاثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة و
سكون فهى صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية
او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثانى باطل ايضا والا لما كان
ذلك مستمرا لان الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية فكذا اثارها اقول ههنا بحث
لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجة فنفى المقدمة ممنوعة وان اراد

بها

زمان مسبوق بمادة ١٢
اى كون كل حادث
اى ليس كون تعلقه حلولا لكن لم لا يجوز
اى بغير جسمانى
اى حلول المجرد فى المجرد على ما ذكره الامام فى ابطال انحصار الجوهر فى خمسة انواع
الاخذ فى تعريف المادة على
جواب سؤال
سواء كانت علة
اى الصورة النوعية
ان كان اخر
مثل الحرارة والبرودة
الى الاخر
ولهم مجرد عن المادة فى ذاته ومقارن لها فى فعله ١٢
او الامكان الاستعدادى وكونه
كالارض اليابس دائما
كاختصاص النار بالحرارة والماء بالبرودة
كاختصاص النار فوق الهواء والهواء فوق الماء والماء فوق الارض ١٢
لجواز ان يكون الامور الاتفاقية دائمة او اكثرية كذا اثارها
ارانها هى الافعال والاثار يصدر عنها او فى المذكورة من الاثار
ولا يخفى ان هذا انما يدل على ان الطبيعة الجسمية ليست علة مستقلة وهى مستلزمة لكل
كما لو كانت دائمة او اكثرية اولا ١٢

بها ما لا يكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال والتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية
هي التي لا يكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكره من ان تادي
السبب الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او قليلا فالسبب الذي يتادى الى المسبب
على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتادى
الى المسبب على احد الوجهين الاخرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب غاية اتفاقية فاذا هو عن
قوة موجودة فيه وهو المطلوب فصل في العلة والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده
وجود غيره ظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عبر عنها بعضهم بالتي يكون
منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده في الجملة
ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو
المحتاج اليه كعدم الباب فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود
المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها الا ان الشرط
الوجودي ربما لا يعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام الى ان ذلك
الامر العدمي هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية الشيء في وجود
اخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان
يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب
وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري على وجوده فيجب ان يوجد
اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر في تحققه وهي اربعة اقسام
مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادي فهي التي يكون جزء من المعلول
لكن لا يجب بها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي
يكون جزء من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة

للكون فليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يخص الاجسام من المادة والصورة

الجوهريين بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها الشيء بالفعل او

بالقوة وهاتان علتان للماهية داخلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا

لتوقفه عليهما فيخصان باسم العلة الماهية تميزا لهما عن الباقيين المشاركين

اياهما في علية الوجود واما الفاعلية فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل

للكون واما الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكون

وهي انما يكون علة بحسب وجودها الذهني واما بحسب وجودها الخارجي فهي معلولة

لمعلولها لتأخرها عنه في الوجود فلها علاقتا العلية والمعلولية بالقياس الى شيء

واحد لكن بحسب وجودها الذهني والخارجي وهاتان العلتان يخصان باسم علة

الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع

وقد يقال ان المقسم هو علة الشيء بلا واسطة والمعد ومن اقسامه هو العلة المادية بمعنى

القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول يحتاج الى

القابل والفاعل المذكورين اولا ولا يحتاج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجهما اليه

وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم حينئذ للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة

انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت واحدة

في ذاتها ولم يكن لها صفة ولم يكن فعلها مشروطا باخر استحال ان يصدر عنها اكثر من

الواحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا

الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الاخر لجموع هذين

المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين

كان مصدرا لهما اي للمفهومين اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين

والمقدار

فما وجه اولوية ما ذكرت فاقول لا نسلم ان المآل واحد

فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد

للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا

هي مباحث الحكمة بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ

الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه فلا شك ان مقصود

المص بيان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل

كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على

ما يؤل اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما ياتي من قوله القسم الثالث

في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي

هي نظيرها على ما ذكرنا اولى به ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم

الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم

ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شيء اصلا

والمعدد خلافه فكونه مصدرا لهذا المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم وينتقل الكلام اليها فينتهي لا محالة الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات لامتناع التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسيط فيقال ان كان كل من مفهومي مصدريه ومصدريه ذلك نفس الواحد الحقيقي كان لامر واحد حقيقي بسيط ماهيتان مختلفان وان دخلا فيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب والتسلسل معا فالاقسام ستة والكل مح وههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ما ذكر دليل لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له لما مر وننقل الكلام الى مصدريتها او نقول لكان الصادر عنه هناك شيئين احدهما ذلك الشيء الصادر عن الواحد والثاني مصدريته لذلك الشيء لا شيئا واحدا وهو مناف لما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري فيستغني عن المصدر وقد يقال لا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولاها لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا يتصور صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجودة امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطا لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما يكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والا لزم ان يكون

فتكون المصدريتين خارجتان عن الواحد الحقيقي الذات المصدرية بكونها من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج غير محتاجة الى علة توجد بها فلا يكون لها مصدرية اخرى فلا يلزم التسلسل المحال في الامور الاعتبارية وان سلمنا فالتسلسل في الامور الاعتبارية غير ممتنع شرح مواقف

قال المحشي انا نختار ان هذا الدليل يمكن لا على جميع التقادير بل على بعضها وهو قوله اذ لو كان شيئين

والنسبة مغايرة للمنتسبين ضرورة

فيلزم التسلسل

يعني انه لو كان مستند الى جزء الم يكن هو وحده الى

في اثبات اصل المدعى وهو لا يصدر من الواحد من جميع الوجوه الا الواحد

والا يلزم ترجيح بلا مرجح

لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها شيء من المعلولين خصوصية ليست
لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما وفيه بحث لجواز ان يكون لذات واحدة من جميع
الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور
فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون بعض ونقول ايضا ان المعلول يجب
وجوده عند وجود العلة التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه
قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول
فلا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه انه جملة الامور والتفسير الجامع انها
لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول
فالتركيب لازم وقد يجاب عنه بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشيء
ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب المعلول فانا
ناخذ شيئا ممكنا ثم يطلب له علة ولا شك انه مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل في العلة
مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول
جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزءا من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول و
معتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا المكان الامكان من شرايط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اعتباره
امر في تاثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزء من
علة التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى
المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو ظ
والا لما وجد او ممكن الوجود فليفرض وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان
آخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرجه عن القوة الى الفعل اذ الترجيح الخ

قد يقال المراد بالاحتياج الماخوذ في تفسير العلة اعم من الاحتياج الى اجزائها المتعددة والثابتة موجودة في العلة التامة باعتبار اجزائها المنفردة وقال بعض الافاضل ولك ان تقول المراد بالاحتياج اليه اعم من ان يكون هو نفسه

من العلة

من العلة التامة مشترك بين الزمانين فلا يكون جملة الامور المعتبرة فى وجوده حاصلة

وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا

لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هى هى لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا معنى

للممكن بالذات الا هذا هداية لازالة ما سبق الى اوهام العوام من ان تاثير العلة فى شىء

ينافى وجوده كون الشىء موجودا لا ينافى تاثير العلة الفاعلية فيه لان الشىء اذا كان معدوما

ثم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او فى الحالتين

جميعا لا جايز ان يفيد وجوده حالة العدم او فى حالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود

والعدم هف فاذن يفيد وجوده حالة وجوده المفاد فلا يلزم تحصيل الحاصل فكون الشىء

موجودا لا ينافى كونه معلولا قال بعضهم من الاوهام العامية ان المعلول بعدما وجد

من علته لا يحتاج فى بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء علته الموجبة له فناءه بل يبقى

موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على

البارى تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد

زوال وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا التوهم اذ لو بقى المعلول بعد

فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة

مؤثرة فى المعلول حالة وجوده هف واقول فيه بحث اذ الثابت ههنا بالدليل ان العلة

مؤثرة فى المعلول فى آن وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافاة بينه و

بين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه الهداية الوهم المذكور والذى يزيله

هو ما ذكر من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان فصل فى الجوهر والعرض

كل موجود فاما ان يكون مختصا بشىء ساريا فيه او لا يكون فان كان الواقع هو القسم

الاول يسمى الساري حالا والمسرى فيه محلا فقد نقل الكلام فيه فنذكر ولا بد ان يكون لاحدهما

حاجة الى صاحبه بوجه من الوجوه والا امتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخ ان يكون

المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال

عرضا المناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف

الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت

هذا فنقول الجوهر هو الماهية التى اذا وجدت فى الاعيان اى اتصفت بالوجود الخارجى

كانت لا فى موضوع والظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها

وح يخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية وبه يدخل فيه صورة العقلية

للجواهر فانها وان كانت حال كونها فى الذهن فى موضوع لكن يصدق عليها انها اذا

وجدت فى الخارج لم يكن وجودها فى موضوع وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل

فى الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما هو فى الوجود وما يتبعه من الاحوال واما

من قال ان الحاصل فى الذهن هو صور الاشياء واشباحها المخالفة لها فى الماهية المناسبة

اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض

فلا يكون تلك الصور عنده الا اعراضا موجودة بوجود خارجى قائمة بالنفس كساير الاعراض

القائمة بها واما العرض فهو الموجود فى موضوع فالصور العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا

معا على الاول من المذهبين وقد التزمه صاحب حكمة العين والانسب ان يقال هو

الماهية التى اذا وجدت فى الخارج كانت فى موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى قيل

هذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا

لجوهر اخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى

گل به بستان دوش در خوشتر لباسی خفته بود

یک نسیم از کوی جانان خواست خرم بر شکفت

وان كان حالا فهو الصورة الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان
مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام الطبيعية
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل وانما قيد
التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التاثير فقط واما النفس
فقد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كما في الاصابة بالعين والجوهر ليس جنسا لهذه
الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك
لان النفس ليست مركبة منهما لانها يعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا يكون
مركبة والا لزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها وفيه نظر اذ لا يلزم
من تركب النفس في الذهن تركبها في الخارج واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء
الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما
الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة
هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اي يمكن ان يفرض
فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال فيه الى غير ذلك
فينقسم الى منفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك
ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت
نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية لجزء الاخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها
بداية للاخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص بالنسبة الى
الجزء الاخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح والسطح الى جزئي

الجسم والآن بالنسبة الى جزئى الزمان والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لما هى
حدود له لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا
فصل عنه لم ينقص منه شيا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار المقسوم
فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة
ليست جزءا من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم
ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمناها الى ستة واربعة
كان السادس جزءا من الستة داخلا فيها خارجا عن الاربعة فلم يكن ثمه امر مشترك
بين قسمى العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمى الخط كالعلة
وذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه والى منفصل وهو ما
يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والثخن اى
الجسم التعليمى والى متصل غير قار الذات وهو الزمان قيل ان وجد شى من اجزاء الزمان
لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما
محالان بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض فى الخيال كان من قبيل
القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد فى الخيال بحيث
اذا لاحظ العقل وجوده فى الخارج جزم بامتناع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار
واما الكيف فهو هيئة فى شى لا يقتضى لذاته قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به
البواقى ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم
اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما وينقسم الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس
الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر ويسمى انفعاليات وغير راسخة

كحمرة

كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى انفعالات والى كيفيات نفسانية قيل اى مختصة بذوات الانفس
الحيوانية بمعنى انها يكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها كالعلم للواجب والعقول
للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة بذوات الانفس مطلقا وهي حالات
ان لم تكن راسخة كالكتابة من ابتداء الخلقة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ
والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية اى التي هي من جنس الاستعداد فانها مفسرة باستعداد
شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة ويسمى قوة او نحو الانفعال كاللين ويسمى ضعفا و
المشهور ان لها نوعا ثالثا هو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس بشيء اذ المصارعة
انما يتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء
بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب الاستعداد نحو الانفعال فلم يثبت قسم ثالث
فان قيل لما اعتبرت في كل واحد من الاستعدادي القابل للانفعال واللاانفعال الشدة وتحج
خرج عنها اصل القبول التي يشتمل عليها على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشيء قابلا
للاخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الاخر وهذا امر اعتباري اتصف به ذلك الشيء
ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت بها حال ذلك المقبول بالنسبة الى القابل قربا وبعدا فتلك
الامور هي المسماة بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه المقتضية
لقرب القبول وبعده من باب الاستعداد فيكون الشدة المستلزمة للرجحان معتبرة في الاستعداد
فاعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه المصنف لما
ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي ينغمز فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة
في سطحه الثاني شكل التقعر المقارن لحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا للقبول

ذينك الامرين وليس الاولان بلين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث وهو من

كيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو عدمي

الثاني الشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات الثالث المقاومة المحسوسة باللمس

وليست ايضا صلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة وكذا الرياح

القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها الرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة

فيكون من الكيفيات الاستعدادية والى كيفيات المختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة كالمثلثية

والمربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة يحصل للشيء بسبب حصوله

في المكان واما المتى فهو حالة يحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان والآن واما الاضافة فهي حالة

نسبية متكررة كالابوة والبنوة فسر بعضهم النسبة بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون

الابوة والبنوة اضافيين اي تولد حيوان من نطفة حيوان اخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها

يعرض لاحدهما حالة نسبية هي الابوة وللاخر اخرى وهي البنوة واقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة

بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاول و

لم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبة بما يكون من جنس النسبة

حتى يرجع الى ما ذكره ويخف المؤنة واما الملك ويقال له الجدة ايضا فهو حالة يحصل للشيء بسبب ما

يحيط به اي بكله او ببعضه سواء كان امرا خلقيا كالاهاب او لا وينتقل بانتقاله خرج به الاين

فانه وان كان هيئة حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن

ككون الانسان اي الهيئة الحاصلة له بسبب كونه متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة

للشيء وقيل ينبغي ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف بالشكل الذي هو من مقولة الكيف

فانه هيئة حاصلة للشيء
مع انه ليس وضعا

اي هيئة وعرض ويعتبر الهيئة بالحالة في بعض التعريفات من قبيل التفنن في العبارات

غير بعضهم هذا القيد بقوله من جنسه ليشمل الفعل المولد من الحارفان احدهما ليس من نوع الاخر بل من جنسه اقول يمكن ان يراد من النوع هو الاضافي فيشمل الجنس ايضا

بكسر الجيم وفتح الدال المهملة المخففة معناه بالفارسية توانكر شدن وتوانكري

وفيه نظر

وفيه نظر اذ لا ملاحظة فى الشكل للاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجة
بل المعتبر هو المجموع من حيث هو مع المحدود المحيط به فلا حاجة الى ما ذكر وايضا ان اريد بالجسم
الطبيعى فيخرج الوضع الثابت للجسم التعليمى بل لساير المقادير عن التعريف وان اريد الجسم
مطلقا فيدخل الشكل العارض للتعليمى ويخرج الوضع الثابت لنا فى المقادير بسبب نسبة
اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجة كالقيام والقعود وقد يطلق على
حال الشئ بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط واما الفعل فهو حالة يحصل للشئ بسبب
تاثيره فى غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة يحصل للشئ بسبب تاثره عن
غيره الظاهر ان الفعل والانفعال نفس التاثير والتاثر لا هيئة اخرى تعرض للشئ بسبب التاثير
والتاثر كالمتسخن ما دام يتسخن فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا يعبر
عنهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضى واما الامر المستمر المترتب عليهما
فخارج عنهما داخل فى الكيف الفن الثانى فى العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول
فصل فى اثبات الواجب تعالى لذاته وهو الذى اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم
وبرهانه ان نقول ان لم يكن فى الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه محال لان الموجودات
باسرها ح يكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيكون ممكنا لاحتياجها
الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فيحتاج اى الجملة الى
علة موجودة موجبة خارجية اى خارجة عن الجملة والعلم به بديهى اى ضرورى
فطوى القياس وتقريره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزؤها اذ علة
الجملة علة لكل واحد من اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن فيحتاج الى علة فلو
لم يكن علة المجموع علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة
بعلة اخرى فلا يكون تلك الاولى علة للمجموع بل علة للبعض وههنا بحث لانه لا يلزم

الضمير راجع الى الشئ الواقع فى التعريف السابق اذ ليس لفظ الشئ فى تعريف الوضع فى اكثر النسخ المتن علمى

كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا قولنا اولا احتراز عن الهيئات العارضة للفاعل التابعة فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التاثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقول المص ما دام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة للتاثير هى الهيئة الحاصلة اولا ملازاده

لان العلة الموجبة للشئ متقدمة عليه بالذات والمتقدم بالذات لا يكون نفسه بالضرورة

والا يلزم ان يكون بلا علة وهو باطل لانه ممكن ويكون واجبا او ممتنعا وكلاهما باطلان لانهما خلاف المفروض

اى حين ثبت وجوب كون علة الجملة علة لكل جزء منها يلزم من فرض كون علة الجملة جزءها ان يكون ذلك الجزء علة لنفسه

لجواز ان يكون علة الجملة جزء الجملة اى حين لا يكون العلة علة لبعضه فقط وهو خلاف المفروض

للجزء الذى هو علة المجموع

من امكان الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجبة لاحاد
الجملة مجموعها علة موجبة للجملة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثاني علة للاول و
الثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة الجملة جزءها وهو مجموع الاجزاء التي يكون كل منها معروض العلية
والمعلولية بحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف الكلام في العلة الموجبة
المستقلة بالتاثير والايجاد فلو كان ما قبل الاخر علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة بالتاثير
والايجاد فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى
علة خارجة عن سلسلة الممكنات اذ لو لم يكن خارجة لزم اما الدور او التسلسل والتصديق
بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام والموجود
الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح فعدمه
مح فوجوده واجب فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب
تقسيم العقل ثلثة ادناها الموجود بالغير اي الذي توجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود
يغاير ذاته وموجد يغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر
انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور والمتصور كلاهما ممكن
وهذه حالة الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات لوجود هو غيره اي الذي
يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود
يغاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور
مح والتصور ممكن وهذه حال الواجب تعالى على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها الموجود بالذات
بوجود هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود يغاير ذاته فلا يمكن
تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما مح وهذه حال الواجب الموجود على
مذهب الحكماء وان اردت زيادة توضيح بما صورناها فاستوضح الحال فيما نورده في هذا المثال
وهو ان مراتب المضئ في كونه مضيئا ثلث ايضا الاول المضئ بالغير اي الذي استفاد ضوءه من
غيره كوجه الارض الذي استضاء بمقابلة الشمس فههنا مضئ وضوءه يغايره وشئ ثالث افاد

الضوء

بحيث يحتاج الى ابطال كلام المصـ والتسلسل وذلك غير بديهي وادعى المصـ البديهية اشار الى ان الرازي المصـ بديهيته هو مجرد احتياج جميع اجزاء الجملة الممكنة الى علة لكونها خارجة ايضا بل كونها خارجة فعلل ببطلان الدور والتسلسل وترك التطويل ولا يخفى ان كلام المصـ صريح في ان الخروج ايضا بديهي فطري فذكره خلاف سياق عبارة المصـ ويأباه الطبع السليم منه رحمه

كذا يجب الواقع المتحقق في الخارج اما القسم الاول مع الثالث وهو مذهب الحكماء او الاول والثاني وهو مذهب المتكلمين ولم يقل احد بتحقق اقسام الثلثة منه رحمه

لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات الثلث منحصر فى الجسم

التعليمى اى الكم القائم بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات

الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة يصدق التعريف

على كل من الهيولى والصورة ايض وهو مرتب على ثلاثة فنون لان

الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن احوال

عامة لها او خاصة باحدهما الفن الاول فيما يعم الاجسام اى الطبيعية

وهى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم

على الطبيعى والتعليمى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل

للابعاد الثلث فان كان جوهرا فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى وهو

مشتمل على عشرة فصول فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى ويقال له الجوهر

الفرد ايض وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعا ولا كسرا

قال الشارح فى حاشيته وفيه بحث لانا لا نسلم ان كل واحد من الهيولى والصورة تنقسم فى الجهات الثلث لا يقال ان الصورة تنقسم فى الجهات بالبداهة لانا نقول بواسطة الجسم وانت خبير بانه لا وجه لهذا الكلام بعد ارادة القابل فى الجملة فافهم

الضوء الثانية المضئ بالذات لضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته ضوءا اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه
كجرم الشمس اذا فرض اقتضاءه لضوءه فهذا المضئ له ذات وضوء يغاير ذاته الثالثة المضئ بالذات
بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه مضئ بذاته لا بضوء زايد على ذاته فهذا اعلى واقوى ما يتصور فى
كون الشئ مضيا فان قيل كيف يوصف الضوء بانه مضئ مع ان معنى المضئ كما يتبادر اليه الاوهام
ما قام به الضوء قلنا ذلك المضئ هو الذى يتعارفه العامة وقد وضع له لفظ المضئ فى اللغة وليس
كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ بذاته لم نرد به انه قام به ضوء اخر وصار مضيا بذلك الضوء بل اردنا به
ان ما كان حاصلا لكل واحد من المضئ بغيره والمضئ بذاته بضوء هو غيره اعنى الظهور على الابصار
بسبب الضوء فهو حاصل للضوء فى نفسه بحسب ذاته لا بامر زايد على ذاته بل الظهور فى الضوء
اقوى واكمل فانه ظاهر لذاته ظهورا لا خفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب قابليته
لان وجوده لو كانت زايدا على حقيقته لكان عارضا لها قيل لامتناع جزئيه المستلزمة للتركيب
فى ذات الواجب تعالى وفيه بحث اذ التركيب الممتنع فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه
موجب للافتقار فى الخارج وهو موجب للامكان واما التركيب الذهنى للواجب فلا نم
امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج بل فى الذهن والافتقار فى الذهن لا يوجب
الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج فى وجوده الخارجى الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود
من حيث هو مفتقر الى الغير اى المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علة فلا بد له من
مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود لان
العلة الموجبة للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان العقل ما لم يلاحظ كون الشئ
موجودا امتنع ان يلاحظ كونه مبدءا للوجود ومفيدا له فيكون الشئ موجودا قبل نفسه
وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير فى الوجود وهذا
محال وقال المحققون الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر فيها
فلا يخلو عنه شئ من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقييدات
وتعينات اعتبارية فصل فى ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور

كون صفة الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى

قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات الممكن ووصفه معا فانهم

قالوا البيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك ليست كافية فى انكشاف الاشياء عليك بل يحتاج

فى ذلك الى صفة العلم التى يقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها

عليه الى صفة يقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة

العلم وكذا الحال فى القدرة فان ذاته مؤثرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها كما فى ذواتنا فهى بهذا الاعتبار

حقيقة القدرة وعلى هذا تكون الذات والصفة متحدة فى الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم و

مرجعه اذا حقق الى نفى الصفات مع حصول نتايجها وثمراتها من الذات وحدها اما الاول

فلان وجوب الوجود لو كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته بمثل ما سبق انفا والعلة

ما لم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجب المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب

بالذات ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو محال واما الثانى فلان تعينه لو كان

زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن متعينة لم يوجد فلا يوجب المعلول فيكون

التعين حاصلا قبل نفسه وهو محال فصل فى توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبى الوجود

لكانا مشتركين فى وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة

اولا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا

عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود

اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من

نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يلزم من

اشتراك موجودين واجبى الوجود فى وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة

الوجوب فلا منافاة بين اشتراكهما فى وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ولا سبيل الى

الثانى لان كل واحد منهما ح يكون مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره

اى جزئه فيكون ممكنا لذاته هذا فيه بحث لما سبق من ان التركيب الموجب للامكان هو

التركيب

حاشية: اى حين اذا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة اهـ هداية

حاشية: ان يكون كل واحد من الواجبين اهـ هداية

حاشية: ان يكون الامتياز بين موجودين واجبى الوجود بجزء الماهية لا بتمامها اهـ

حاشية (على الهامش الأيسر): اى نفس وجوب الوجود

[حواشٍ أخرى في الهوامش غير مقروءة]

التركيب الخارجي الذهني قيل لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لاحقا حتى يلزم التركيب
واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان واقول يمكن توجيه
كلام المعترض بما لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزؤها او عارضها
وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثاني
فمن الحقيقة والتعين وقد يقال ما بينا من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في
اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص
بالضرورة واقول فيه نظر لان المعنى من هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة
تعينها عينها وهو غير ثابت بما مر لاحتمال ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود تعين كل منها
عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع
جهاته اي ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا
من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية لكان شيء من
صفاته من غيره فيكون حضور ذلك الغير اي وجوده علة في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته
اي عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير
وغيبته ان يجب لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها اي الصفة من حضور غيره لحصوله بذات الواجب من
حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته لحصوله بذات
الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر
عدم ذلك الامر واذا لم يجب وجودها اي ذات الواجب بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته
هف هذا منقوض بالنسب والاضافات لجريان الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كافية

فى حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات ضرورة وقيل الاولى فى الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن الوا

من الصفات توجبه ذاته وكل ما يوجب ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانه لو

لم يصدق لكان وجب وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد

الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذى فرضناها غير موجبة

اياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب اولا ويكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وينقل الكلام اليه

فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض

والحاصل ان الذات لو لم يوجب الصفات باسرها لزم احد امور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل

وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المط اقول فيه نظر اذ لو تم هذا

لزم ان يكون كل ممكن موجود قديما سواء كان صفة للواجب اولا فصل فى ان الواجب لذاته لا يشارك

الممكنات فى وجوده اى ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب ووجود ذات

الممكنات بل هو مقول عليهما قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكنات فى وجوده على الوجه

المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللا تجرد اولا يجب

له شئ منهما فان وجب له التجرد عن الماهية وجب ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير

عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو محال لانا نعقل المسبع مع الشك

فى وجوده الخارجى المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام فى الوجود المطلق الشامل للذهنى

والخارجى فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشئ الواحد معلوما ومشكوكا فى حالة واحدة

وهو محال المناسب ان يقال لانا نعقل المسبع ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته

او جزءها لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم فى حالة واحدة او يقال لانا نعقل المسبع مع

الشك فى وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه

بين وكذا لو كان ذاتيا لحال ان الذاتى بين الثبوت لما هو ذاتى له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم

اذا كانت

اذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان وجب له اللاتجرّد لما كان وجود البارى تعالى مجردا هف
وان لم يجب له شئ منهما كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون معلولا لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود
فى تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف هذه هى الكلمات الجارية
على السن القوم فى هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه
ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه فى نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ
العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فهو فى كونه
موجودا فى نفس الامر محتاج الى غيره الذى هو الوجود وكل ما هو محتاج فى كونه موجودا الى غيره
فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج فى كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو
ممكن ولا شئ من الممكن بواجب فلا شئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان
ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذى هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته و
لما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زايد على ذاته
وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون
له افراد بل هو فى حد ذاته جزئى حقيقى ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته
منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اى المعرى عن التقييد
لغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنات فليس معنى
كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة
على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلى وان كان الوجود
جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه يقول ان هذا مذهب الاولين والآخرين
من الحكماء المحققين فصل فى ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان

بالعلم الحضورى لا الحصولى اذ علمنا بذواتنا حضورى فبالاولى يكون علم الواجب لذاته بذاته علمى

ماديات منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة مدرك كما سيجئ فى الفصل الثانى
من هذا الفصل فهو عالم بذاته يجب ان يعقل المجرد عن المادة بالقايم بذاته لان الصور العقلية
مجردة مع انها ليست عالمة بل معلولة لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم الذى
هنا المرادف التعقل هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك
قالوا المدرك اما جزئى مادى او كلى والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة
او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه
الاحساس اولا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى
فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير مادى واياما كان فادراكه التعقل فالبارى
تعالى عالم بذاته هداية يندفع بها ما توهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة
والنسبة لا يكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة تعقل الشئ لذاته لا يقتضى
التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة عند
المدرك سواء كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتبارى كاف
لتحقق النسبة قطعا وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغاير بالذات للمدرك
عنده ولا يلزم منه كذب الاخص كذب الاعم فان كل واحد من الناس تعقل
ذاته بذاته والا لكان له اى لكل من الناس نسيان احدهما عاقل والاخر معقول
هف بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع
الصورتين متماثلتين وهو ممتنع والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضورى فلا اجتماع
وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصلى والاخرى بوجود ظلى
فبذلك متمايزان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل متماثلان فى محل واحد لان
يحل احدهما فى الاخر فصل فى الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة

اعلم ان المراد بالتغاير الاعتبارى فى امثال هذا المقام ان يكون الذات هو التغاير نفس الامرى لا ما يكون بمحض اعتبار المعتبر اذ الكلام فى احوال الاشياء فى انفسها لا فى احوال الواجب اعتبار الاخرى ان صلاحية العاقلية والمعلولية ثابتان فى نفس الامر

ولواحقها

فلواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما
الصغرى فقد مر ذكرها لا فايدة فيما ذكرنا لانها مذكور بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن
ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه فان ذاته مبرئة عن العلايق المادية المانعة عن التعقل
ماهيته لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل
وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان
يقارنه اى المجرد ساير المعقولات فى النفس فان الادراك و التعقل هو حصول صورة
المعقول فى العقل مجرد عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارن ساير المعقولات فى العقل
يمكن ان يقارنه ساير المعقولات لذاته اى بالنظر الى ماهيته سواء كانت فى الخارج او
فى العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم يتوقف على المقارنة فى العقل فان صحة المقارنة
المطلقة اى استعدادها متقدمة على المقارنة المطلقة وهي المتقدمة على المقارنة فى العقل
لكونها اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة فى العقل
فلا يتوقف عليها والا يلزم الدور فلا يتصور مقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم
بذاته الا بان يحصل هي فيه حصول الحال فى المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع
ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه او حلولهما فى ثالث والمقارنة المطلقة ينحصر فى هذه الثلثة
واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ومقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته
بحلولها فيه هي التعقل فثبت ان كل مجرد قايم بذاته يصح ان يكون عالما بساير المعقولات
وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت
المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة فى العقل صحة
المقارنة المطلقة فى ضمن هذا الخاص لجواز ان يصح لذات المجرد المقارنة المطلقة فى ضمن
هذا الخاص فقط لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعنى المقارنة العقلية

خلاصة هذا البحث ان المقارنة المطلقة لا يتوقف على المقارنة فى العقل فلا يلزم الدور لكن لذاته ذات المجرد لا يقبل لانفراد الخاص من المقارنة اعنى المقارنة العقلية لوجود الشرط وهو الوجود الذهني وانتفاء المانع وهو الوجود الخارجي

فاذا وجد المجرد فی الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذی هو الوجود الذهنی

وتوضیحه ان ماهیة المجرد وان کانت متحدة فی الذهن والخارج الا ان وجودیها متخالفان فجاز

ان یکون الوجود الذهنی شرطا للمقارنة او الوجود الخارجی مانعا لها وعلی التقدیرین لم یصح المقارنة

بینهما اذا کان المجرد موجودا فی الخارج قائما بذاته واما ثالثا فلان ما ذکر لامتناع توقف صحة المقارنة

المطلقة علی المقارنة العقلیة یدل بعینه علی امتناع تعین صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الی

القسم الثالث فیلزم احد الامرین اما فساد ذلك الدلیل او بطلان هذه المقدمة وکلما یمکن للواجب

الوجود بالامکان العام یجب وجوده له والا لکان له حالة منتظرة هف المناسب ان یجعل کبری

القیاس هناك کل مجرد عن المادة یمکن ان یکون عالما بالکلیات ثم ینضم نتیجة المقدمتین الی ما ذکر

ههنا لیحصل المط او یقال ههنا وکل ما یمکن للمجرد بالامکان العام یجب وجوده له اذ لو بقی لکان خروجه

الی الفعل موقوفا علی استعداد مادیة لقبوله الفیض فیکون مادیا هف فان قیل لو کان الباری

عالما بشیء وارتسم فیه صورته لکان فاعلا لتلك الصورة لانها ممکنة لافتقارها الی ما یقوم به

فیفتقر الی مؤثر هو الواجب اذ لو کان غیره لزم افتقار الواجب فی صفة العلم الی ذلك الغیر

وقابلا لها لارتسامها فیه وهو مح لان القابل هو الذی یستعد الشیء والفاعل هو الذی یفعل

الشیء والاول غیر الثانی لامکان تعقل کل منهما مع الذهول عن الاخر فیلزم الترکیب لو کان قابلا و

فاعلا قلنا لم لا یجوز ان یکون الشیء الواحد مستعدا للشیء التصوری ای الصورة ومفیدا له وهذا

لان معنی کونه مستعدا للشیء انه لا یمتنع لذاته ان یتصوره ومعنی کونه فاعلا انه متقدم بالعلیة

علی ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافیان اقول السؤال والجواب لا یتطابقان فی الظاهر لان محصل

السؤال ان القبول غیر الفعل فلو کان الواجب قابلا وفاعلا یلزم الترکیب فیه والحق فی الجواب

ان یقال انما یلزم الترکیب لو کان القبول والفعل جزئین له ولیس کذلك بل هما اضافیان عارضتان

له بالقیاس الی الصورة نعم لو کان السؤال ان القبول مناف للفعل فلو کان الواجب قابلا وفاعلا

یلزم اجتماع المتنافیین فیه فیکون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشیاء قسمان احدهما یسمی

حصولیا وهو حصول صورة الاشیاء فی المدرك والاخر یسمی حضوریا وهو حضور الاشیاء انفسها

عند العالم کعلمنا بذواتنا والامور القائمة بنا اذ لیس فیه ارتسام وانطباع بل هناك حضور

المعلوم بحقیقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوی من العلم الحصولی ضرورة ان انکشاف الشیء

الحاضر

الى اخر لاجل حصوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثاله عنده والظاهر من كلام المصنف انه ذهب

الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضورى وهذا مشكل فى العلم بالمعدومات

واحوالها خصوصا الممتنعات اذ لا حقايق لها ثابتة حتى يتصور حضورها ولذلك قال مثل المعدومات مرتسمة

فى العقول الحاضرة عند البارى فتلك المثل ايضا حاضرة عنده ومن اعتقد ان علم البارى تعالى بالاشياء

نفس ذاته اعتقد نفى العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر لم لا يجوز ان يكون

فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلى وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث

هى جزئية لانه تعلم اسبابها علما تاما اى من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما

تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لكنه تعالى فلما كان عالما بها علما تاما لكن لا يدركها اى الجزئيات مع تغيرها

والا لكانت يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة غير موجودة فيكون

للواجب منها اى الوجود والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة من الصورتين لا يبقى مع الثانية فيكون

واجب الوجود متغير الذات من صورة الى صورة هف لما مر من انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك

الجزئيات المتغيرة على وجه كلى هذا محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصه العلة مستلزم للعلم

التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى

بالجزئيات المتغيرة من حيث هى جزئية لاستلزام التغير وهل هذا الا تناقض فان الجزئيات المتغيرة

معلولة للواجب لحقها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا وقد التجأوا الى دفعه الى تخصيص

القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير بها هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم

بموانع يمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم فى العلوم اليقينية كما يعلم الكسوف الجزئى بعينه بانه يقع

فيه انه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية

لكنه ما علمه جزئيا لان ما علمه لا يمنع الحمل على كثيرين فهذا العلم الكلى غير كاف للعلم بوجود

ذلك الكسوف المشخص فى هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة او التخييل بل المشاهدة والتخييل

هما العلم بذلك ولما لم يكن الحاصل فى حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلى قال

قال صاحب المحاكمات المراد بقولهم انه عالم بالجزئيات على وجه كلى انه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع

الان وبعضها فى الماضى وبعضها فى المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر

ابد الدهر وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه تعالى
بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة
على السواء فليس بالقياس اليه تعالى بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور
الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له كل في وقت وليس في علمه
كان وكائن وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده تعالى في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهم البعض
من ان علمه تعالى محيط بطبائع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها فصل في ان
الواجب وهو جواد غير مناف لماهيته فائض من ذات المبدئ تعالى الاشياء وجواد اما ارادته
فلان كل ما هو معلوم عند المبدء وكماله المقتضى لفيضانه فذلك الشيء مرضي له وهذا هو
الارادة واما انه جواد قالوا هو افادة ما ينبغي لا لغرض اصلا واورد عليه ان كلا من الدواء
المصحح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغي لا لغرض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق الطوسي
في شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد بالذات الا
كيفية في البدن ملائمة له او مضادة للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض فهو لا
يفيد بالذات الصحة او ازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس الى الصحة
او ازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس الى الصحة او ازالة المرض وان
لم يكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض
وهي امر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها وحق الجواب ان
القصد معتبر في الجود فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد وشوق الى كماله او يفعل
لانه نظام الخير في الوجود فيوجب الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق المناسب ان يقال
اما ان يفعل لقصد وشوق الى كماله اولا والاول باطل لما بينا ان واجب الوجود ليس له
كمال منتظر والقسم الثاني حق فهو الجواد اذ لا يقال ان الفعل الخالي عن الغرض عبث لانا
نقول العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح

كذلك اي كون المعلوم مرضيا له هو معنى الارادة فذلك الشيء خبر فلان ويحتمل ان يكون جزء قوله فائض ويحتمل ان تفرعا عليه ويكون هذا الجزء والكمال بمعنى واحد والمراد بهما ما هو بالقياس الى الغير وبعضها ما هو حاصل لما من شانه ان يكون حاصلا له ولائقا به وقد يطلق الكمال بمعنى ما حاصل بالفعل سواء كان لائقا اولا صرح بالمعنيين السيد السند في حواشي شرح التجريد والمراد بالخير ههنا اعم من ان يكون خيرا محضا لا شر فيه كالعقول والافلاك اولا يكون خيرا غالبا وان كان فيه شر قليل كما في عالم العناصر فان كلا القسمين فائض من المبدء الاول اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر وفي قوله وهو خير احتراز عن الشر المحض مولوي عبد الحكيم

قوله لانه يحصل بما هو اليق بحال الموجودات في نظام الكل المتوقف على عناية الازلية

ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب الوهم جزئيا والفرضية
ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على
بطلان هذا الامر هذا اذ لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية
ما في الباب ان يكون المفروض محالا قلت المراد من انه لا يقبل القسمة
الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته
ولا شك انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون
الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن
مانعا لكانت الاجزاء متداخلة وتداخل الجواهر اي دخول بعضها في حيز بعض
آخر بحيث يتحدان في الوضع والحجم محال بالبداهة وايضا فلا يكون وسط و
طرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما
فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم لا يقال

راجعة الى مخلوقاته لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه تعالى وعللا مقتضية لفاعليته تعالى
فلا يكون اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات ومنافع لافعاله تعالى

الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وقد يطلق على النفوس الفلكية وغيرها ايضا ويشتمل
على اربعة فصول فصل في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد
لانه بسيط لا تكثر فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما
ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا لم يتعرض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الصورة والهيولى
لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون علة للصورة والصادر الاول يجب
ان يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية
على الهيولى لما مر ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر الذي قام به ذلك العرض
لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين
ذاته ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال اذ النفس هي التي تفعل بواسطة
الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المط وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد تذكر السوابق
وايضا لا نم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كالسلوب ويجوز ان يكون
تلك الجهات مشروطا للتاثير فيتعدد اثاره كما يجوز ان يتعدد اثار المعلول الاول بحسب جهاته
الاعتبارية وايضا لا نم ان النفس لا تؤثر الا بآلة جسمانية بل قد يؤثر بدونها وبعض خوارق
العادات كالمعجزة والكرامة والسحر من هذا القبيل على ما صرحوا به فان قيل فيكون مستغنية عن
المادة في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلا يجوز
ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون ايجادها في اول الوجود بدون الآلة فصل في اثبات
كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة المعلومة وجودها بمشاهدة
اختلاف حركات الكواكب المعلومة بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او فلكا متكثرة
بان يكون بعضها مؤثرا في بعض وعقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور

جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثانى والثالث

لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى او على العكس لا سبيل الى الثانى

لانه اى المحوى اخس لكونه اقرب جزا من الحاوى الى العناصر القابلة للكون والفساد وهى اخس

من افلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه واصغر فيه بحث اذ ربما كان

المحوى اكثر ثخانة بحيث يزيد على الحاوى بحسب المسافة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوى اطول

منه قطرا فالاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم لا يخفى عليك ان هنا خطابى لا عبرة

به فى المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى لانه لو كان كذلك لكان وجوب

وجود المحوى متاخرا عن وجوب وجود الحاوى لان وجوب وجود المعلول مؤخر عن وجود العلة و

اذا كان كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى اى فى مرتبة وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا

والا لكان وجوده اى المحوى معه اى مع وجود الحاوى لا يكون متاخرا عنه فى المرتبة هف واذا كان عدم

المحوى مع وجود الحاوى فى مرتبة وجوده ممكنا لكان وجود الخلاء ممكنا لذاته فى تلك المرتبة لان وجود

الخلاء فى داخل الحاوى وعدم المحوى فى داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الاخر فى

نفس الامر وفى التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب فى مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب

فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا فى مرتبة وجود الحاوى ووجوبه كما ان عدم المحوى كذلك هف ضرورة

ان وجود الخلاء ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا فى مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وانما قلنا

لانه التلازم بين عدم المحوى ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوى والمحوى معا فاحد المتلازمين

اعنى عدم المحوى متحقق مع انتفاء الاخر اعنى وجود الخلاء اقول فيه بحث لان عدم المحوى ووجود

الخلاء فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة

بان الحاوى ليس علة لمطلق المحوى بل المحوى المعين فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحوى المعين لكن عدم

المحوى المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا

بالذات والاخر واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما فى مرتبة امكان

الاخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان فى الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز

اى الخلاء الذى يكون فى موضع المحوى لا فى موضعها ولا يرد ان يكون الخلاء واسعا والملازمة حاصلة

حيث قلنا فى بيان الملازمة لان وجود الخلاء فى داخل الحاوى وعدم المحوى فى داخله متلازمان

الواجب ان يوجد يستلزم الممتنع ان لا يوجد والممتنع ان يوجد يستلزم الواجب ان لا يوجد

هذا السؤال بطريق الجواب هذا اعتراض على الاصل الاول

فقد لا يتخالفان اذا كان احدهما واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير فلا يوجد التلازم

ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته
لا ينفي جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فظهر ان المؤثر في الافلاك
عقول متكثرة قيل لم لا يجوز ان المؤثر في الفلك نفسا او عرضا واجيب عن الاول بان المؤثر في الفلك
لو كان نفسا لكان تاثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك
لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاويا بالنسبة اليه او محويه وقد تبين بطلانهما بما ذكر
وعن الثاني بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا
في الفلك لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر
فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قايم بعقل على حدة لامتناع
قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فيتعدد العقول بحسب الافلاك
وهو المطلوب تامل هداية لما كانت مظنة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي لا يكون علة للمحوي بان يقال
الحاوي للكل مثلا اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة
وهي العقل الاول كما سياتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية
لان ما مع المتقدم متقدم اجاب بان الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم
على المحوي ولكن الحاوي ليس بمتقدم على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب
ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد
شخصي فكان محتاجا الى كل منهما بالعلية ومستغنيا من كل منهما بالنظر الى الآخر هف هداية لما سبق الى بعض
الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته فجاز عدمهما فهو مستلزم لامكان الخلاء
اجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك
اذ الجرم الذي هو في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على
على تقدير انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا مكان
هناك فكذا حال ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وانما يلزم الخلاء
من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي وسبب المحوي متلازمان فصل في

ثم قوله كل واحد منهما ممكن لذاته ان اراد منه انه ممتنع لذاته فمع كونه خلاف الواقع لا يلزم الانقلاب بخلاف ما سبق وان اراد انه ممتنع بالغير فلا نزاع للسايل لانه قايل بانه ممكن لذاته على ما ذكره الشارح في السؤال ١٢

قوله المعارض علم ... ان يكون متقدما لان ما مع المتقدم ... متقدم ... قوله ... لذاته ... في الخلاء

ازلية العقول وابديتها الازل ما وجد فى الازل وهو الزمان الغير المتناهى من جانب الماضى والابدى ما وجد
فى الابد وهو الزمان الغير المتناهى من جانب المستقبل اما كونها ازلية فلوجوه احدها وهو المذكور ههنا
هو ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه فى تاثيره فى معلوله والا لكان له حالة منتظرة هف
فيه ايهام للتكثر فى علة العقل الاول والمناسب ان يقول الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر
الى غيره فان كان مقارنا له كان له صفة زايدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان
ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه معلولا اولا هف والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لا بد منه فى تاثير بعضها فى بعض
لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شئ منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون هى اى العقول
مقارنة لها الحادث المادى مادية هف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجودها عند وجود علته التامة
ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زمانى مسبوق بمادة هف واما كونها
ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فى وجودها فيكون البارى تعالى او شئ من العقول
قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها المغايرة لذات العلة مقارنة لها هف فصل فى كيفية
توسط العقول بين البارى تعالى وبين العالم الجسمانى قد مر ان الواجب واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض
والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك بنفسها كثيرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ لو كان
الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له ماهية ممكنة
الوجود لذاتها واجب الوجود كعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الا
عتبارين مبدءا للعقل الثانى وبالاعتبار الاخر مبدءا للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة
التى هى اشرف فى العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدءا للعقل الثانى وبما هو موجود ممكن
الوجود لذاته مبدءا للفلك الاعظم قال الامام فى الملخص انهم خبطوا فتارة اعتبروها فى العقل الاول
جهتين وجوبه وجعلوه علة لعقل وامكانه وجعلوه علة لفلك ومنهم من اعتبر بدل امكانه تعقله لوجوبه
علة لعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه وجوده فى نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته
وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر نفس و
باعتبار امكانه يصدر فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا عليه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى
الفلك وعلمه علة لصورته واعترض ههنا بما سبق الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفى فى ان يكون
الواحد مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى يصلح ان يجعل مبدءا للممكنات باعتبار ما له من كثرة
السلوب والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة فى ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه

عولما ذاتا اوفعلا فلا يكون عقلا اما الاول فظ واما الثانى فلانه ح يكون نفسا لا عقلا غياث

صح اقول هذا نافع لما سبق فى بحث اثبات كثرة العقول اى العقل الواحد لا يصدر عنه الا الواحد عصم يحصل عن العقل الاول الفلك الاول وعقل الثانى ١٢

الحق ان الخبط فى ذلك خطابيا لا عبرة به فى الكلام البرهانية عصم

ع للخبط معان منها الطواف بالليل للسوال ومنها الضرب ومنها ضرب البعير يده على الارض ومنها الهيش ومنها الانعام من غير معرفة المنعم عليه والمناسب ههنا ما قال الجوهرى خبط الرجل اذا طرح نفسه حيث كان لينام فى اصل الكلام ان الحكما طرحوا انفسهم عصم

ليس

ليس الا واحدا واجيب بان السلوب والاضافات لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير
لزم الدور ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظاهر ان سلب
شيء عن شيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا بعد
تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك
بان يقال اذا فرضنا مبدا اول وليكن ا وصدر عنه شيء واحد وليكن ب فهو اول مراتب معلولاته ثم من الجاير ان يصدر
عن ا بتوسط ب شيء وليكن ج وعن ب وحده شيء وليكن د فيكون في ثانية المراتب شيئان لا يتقدم لاحدهما على الآخر
وان جوزنا عن يصدر عن ب بالنظر الى اشيء آخر فصار في ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم من الجاير ان يصدر عن ا
بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده شيء ثان وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس
وبتوسط ب ج د سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د معا تاسع وعن ج وحده
عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن ج د معا ثاني عشر ويكون هذه كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر
عن السافل بالنظر الى ما فوقه شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي يكون فوق واحدة صار في هذه
المراتب اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوز هذه المراتب جاز وجود كثرة لا يحصى عددها في مرتبة واحدة
هنا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا لما في التلويحات وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل و
فلك وذلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدا الفياض
والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في العالم العناصر ويسمى بلسان الشرع
الشرع جبرئيل فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصور الجسمية والصور النوعية المختلفة بشرط استعداد
الهيولى وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد اذ العقل
ثابت لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات يحدث اوضاعا سماوية
مختلفة يختلف بها استعدادات الهيولى العناصر فههنا حركة حادثة يستدعي وضعا حادثا يقتضي
حدوث استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى و
كل حادث مسبوق بشرط سبق حادث آخر المناسب ان يقال مسبوق بحادث لان الحركات
الحيوانية بل ساير الحوادث اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا
لزم دوام الحوادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان يوجد على سبيل الاجتماع في الوجود او على

(حاشية:) سبب وجود الابن هو الابن لا ابن له
(حاشية:) ابن الابن
(حاشية:) كالابوة والبنوة
(حاشية:) اي الواجب
(حاشية:) اي العقل الفعال
(حاشية:) ارسطاطاليس
(حاشية:) لكونه اعم واظهر
(حاشية:) والا لزم الخلف
(حاشية:) الحاصل ان الحادث ليس دائما فهو بعد حادث وهذا ايضا ليس دائما فهو ايضا بعد حادث وهلم جرا
(حاشية:) ثم هذه الحوادث لا يجتمع في الوجود منه رحمه
(حاشية:) او جزئية للكلا برد ان حركات الافلاك دائمة

التعاقب لا سبيل الى الاول والالزم اجتماع امور بها ترتب فى الوجود بلا نهاية وهو مح فقبل كل حركة حركة هنا
غير طائفة متدبر وقبل كل حادث حادث لا الى الاول فهو هنا بحث اذ الحصر المذكور انما يتم اذا اقيم الدليل على
نفى حادث هو اول الحوادث واذا ثبت ذلك فكلما ذكر مستدرك والدليل على نفى ذلك ان العلة التامة للحادث
لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث فالعلة التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء
حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية
قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة فى ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية وضعية بلا بداية وهى الواسطة
بين عالمى القدم والحدوث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالاخر لان الحادث لا يكون علته التامة
باسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة للشئ لا يتخلف عنه معلوله فلا ينتهى حادث فى سلسلة علله
الى قديم ولا يتنزل قديم فى سلسلة معلولاته الى حادث بل لابد هناك من امر ذى جهتين استمرار وعدم
استقرار فمن حيث استمراره يستند الى قديم ومن حيث عدم استقراره المتجدد المتعاقب لا الى اول
يصير سببا لفيضان الحوادث من القديم فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة
فى الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احدهما من مبدأ معين الى غير النهاية واخرى مما قبله بمرتبة
واحدة واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء
الاول من الاولى والثانى بالثانى وهلم جرا فاما ان يتطابقا الى غير النهاية بان يكون بازاء كل واحدة
من الجملة الاولى واحدة من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد
مثل الناقص فى عدة الاحاد هف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة
عليها بعدد متناه والزائد على المتناهى بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم تناهى الجملتين
فى الجهة التى فرضناهما غير متناهيين فيها وانما اعتبروا قيدى الاجتماع فى الوجود والترتب
لان الاحاد اذا لم يكن موجودة معا فى الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع
احاد احديهما بازاء احاد الاخرى ليس فى الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب
الخارج فى زمان اصلا وليس فى الوجود الذهنى ايضا لاستحالة وجودها مفصلة
فى الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع احاد احدى الجملتين بازاء احاد
الاخرى الا اذا كانت الاحاد موجودة معا اما فى الخارج او فى الذهن وكذا اذا كانت الاحاد

موجودة

فلا يرد النقض بان الحركة الفلكية غير متناهية لا نهائيت مقصودة معا وايضا لا يرد النقض بان الاعتداد غير متناهية لانها من الاعتبارات العقلية ولا يدخل فى الوجود المعدومات الا انها متناهية ه فلا يرد النقض بان النفوس الناطقة غير متناهية عندهم مع ان برهان التطبيق يجرى فيها وفيه انهم قالوا ان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها وايضا نفس الابن متوقفة على بدنه المتوقفة على الاب المولد لمادة بدنه ففيها ترتب بالطبع عظ

معجودة معا ولم يكن بينها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لم يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون
الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز ان يقع احاد
كثيرة من احدهما بازاء واحد من الاخرى اللهم اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره
بازاء واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في
زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل
واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين جبلين ممتدين على السواء وبين اعداد الحصى
فانك في الاول اذا اطبقت طرف احد الجبلين على طرف الاخرى كان ذلك كافيا في وقوع كل
جزء من احدهما بازاء جزء من الثاني وليس الحال في اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك في
التطبيق من اعتبار تفاصيلها وفيه بحث دقيق وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء واحد
من احاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين
احادها ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض
الى ملاحظة احادها مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا فبرهان التطبيق
يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينها ترتب او لا خاتمة في
احوال النشأة الاخرى للنفس الناطقة وفيها ستة هدايات لازالة اوهام المنكرين لما تبين
فيها هداية النفس بعد خراب البدن اما ان يفنى او يتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ
او يبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل الى الاول اذ النفس لا يقبل الفساد والا لكان فيها شيء بمنزلة
المادة يقبل الفساد وشيء بمنزلة الصورة يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد
فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل
مع المقبول وفيه بحث اذ ليس معنى قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يبقى متحققا
ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء ينعدم
في الخارج واذا حصل ذلك الشيء في العقل وتصور العقل معه العدم الخارجي كان العدم

قال الله تعالى وعليه النشأة الاخرى اي الاحياء بعد الموت وفاء بوعده ١٢ بيضاوي

الخارجي قايما به في العقل على معنى انه متصف به في حد نفسه في العقل لا في الخارج اذ ليس في الخارج
شيء وقبول عدم قايم بذلك الشيء فيكون مركبة هف قيل انما يلزم تركيبها لو كان محل امكان الفساد
داخلا فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن فان البدن كما جاز
ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كما مر جاز ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها
وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة
فيه ليصير آلة لها في تحصيل كمالاتها الذاتية نفس الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن
من هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعدا
لوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من انها مباينة
اياه بل هو محل الاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان
هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها اعني وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض
الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى
استعداد منسوب اولا وبالذات الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها
في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبديهة ومن هذه الجهة ايضا جاز ان
يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة
فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد
انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد
منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا
بل لا بد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون
محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها ولا سبيل الى الثاني لان النفوس حادثة
مع حدوث الابدان على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان
النفس عن مبدئها فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل
التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس
عن مبدئها في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداده

اقول خلاصة الجواب ان البدن ليس محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها

بقوله لانها من حيث وجودها في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبديهة علم

في فصل الانسان في فن العنصريات علم

ليتعلق

ليتعلق النفس به نفسا موجودة قد بطل بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد فلا تفيض ح نفس
اخرى عن المبدأ لانتفاء شرط الفيضان وهو مح بالبديهة اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة
فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكر لبطلان التناسخ موقوف على
حدوث النفس وبيانه على ما ذكر فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشرنا اليه فيما قبل فيلزم الدور
في آخر فصل الاثبات علم
وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين آخرين لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس
المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان يتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل
العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم بط قطعا واعترض عليه بان التذكر انما يلزم لو لم
يكن التعلق بذلك البدن شرطا والاستغراق في تدبير البدن الآخر مانعا وطول العهد منسيا وثانيها
انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان
الحادثة قطعا والثاني بط بالمشاهدة فانه قد يحدث وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها
الا في اعصار طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن
الحادث احد نفس الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما فيجتمع على بدن واحد
نفسان اذ لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس
الواحد باكثر من بدن واحد والتالي ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان
التعلق ببدن آخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جايزا او لازما ولو بعد حين فلا لجواز
ان لا تتعلق ينتقل نفوس الهالكين الكثيرين او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكر من
التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم بالجهالات
شغل هداية اللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم فائدة الحيثية ان الشيء قد يلايم من وجه
دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه يلايم من حيث اشتماله على النجاة
وغير ملايم بل منافر من حيث اشتماله على ما يتنفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملايم
يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر
والملايم للنفس الناطقة ادراك المعقولات بان يتمكن من تصور فقد ربما يمكن ان يتبين
من الحق الاول فان تعقله على ما هو عليه غير ممكن لغيره وهو انه واجب الوجود لذاته
بارى تعالى ص

واعترض على هذين الوجهين ايضا
بما اعترض على الوجه الاول وبوجه انه
يجوز ان يتعلق النفس الى حيوان
غير الانسان او الى نبات او الى جماد
على سبيل المسخ او النسخ او
الرسخ على راي بعض التناسخية
او الى جرم سماوي على راي بعض
الفلاسفة علم

انظر انفصال التعلق ببدن وكثرة المفارقة عن بدن

في جميع جهاته وانه برئ عن النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده
من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام الجرم الجسم الا انه كثر استعماله في السماوية والكائنات
العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو لها في
نفس الامر فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان يستعمل
العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق
الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة العصبية فاذا حصلت لها هذه الكمالات
العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات لها وموثرة عندها التذت بها لا محالة وهذا الادراك
حاصل بعد الموت ايضا فيكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت
لان النفس لا يحتاج في تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت بل ينبغي
ان يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت تصدها [تمنعها]
عن ظهور خواصها فيكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة الحيوانية فان مدركات
العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان
مدركات الحواس ليس الا كيفيات مخصوصة كالالوان والطعوم والروايح والحرارة والبرودة
وامثالها ومدركات العقول هي ذات الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية و
غيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما في الشرف الى الآخر واما الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك
(وهو ان الادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية عصمر)
العقلي واصل الى كنه الشيء حتى يتميز بين ماهية الشيء واجزائها واعراضها ويتميز بين الجنس والفصل
وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويتميز بين الخارج واللازم
والمفارق وبين اللازم بوسط وبغير وسط واما الادراك الحسي فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس فيكون
الادراك العقلي اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم
حصولها اي اللذة الكاملة بالتعقلات حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو
التعلقات البدنية والعلايق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض الذي
يغلب عليه مرة الصفراء لا يتلذذ بالحلو بل يكرهه ونهاية الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف
والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال من الجهل المركب والجهل البسيط والخلق
المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال ادركت المنافي

من حيث

قال بعض الشارحين كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان تحصل لها تصورات حقايق الاشياء وتصديقاتها اليقينية باحوالها وكمال بحسب قوتها العملية نقاؤها عن الهيئات الرديئة البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظري اما متصفة بالكمال اولا وعلى الثاني اما متشوقة الى الكمال اولا فهذه ثلث حالات يورد المص في ثلث هدايات وباعتبار كمالها العملي اما نقية من الهيئات المذكورة واذا اعتبر انضمام كل واحد من تلك الحالتين العلميين انقسم الى القسمين بها تلك الماء مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة ولا معه والمص اورد في هذه الهداية الاولى من تفصيلها لا قسميها عصمر

والاولى ان يقال ما حاصله ... [illegible] عصمر

هـ وهو عدم العلم عما من شانه العلم مع اعتقاد العلم بذلك الشيء وبعبارة اخرى هو الجهل بشيء عما من شانه العلم مع الجهل بكونه جهلا فتامل عصمر

غرضه من هذه الهداية اثبات الالم العقلي للنفس الناطقة وكان موقوفا على تصور الالم المطلق نوعه اجمالا وقصد به تعيين تعيين المسمى به لكونه بديهيا ولا يخفى ان المطلق سواء كان عقليا او حسيا منفي عن واجب الوجود بالاتفاق عصمر

هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم

فى ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كان النهايتان

حالتين فى محل واحد بحسب الاشارة فيكون الاشارة الى احدهما

عين الاشارة الى الاخرى فيلزم الانقسام ولو وهما اذ يمكن ح ان يتوهم فيه

شئ دون شئ كما يشهد به البديهة ولانا لو فرضنا جزء على ملتقى جزئين

فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا

او واحدا منهما وبعضا من الاخر فالاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

احد القسمين الاخرين بل احد الاقسام الاخر فيلزم الانقسام اى انقسام

ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى واحد الجزئين لا محالة وينبغى ان يعلم

ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى

لا يتجزى وتحريرها بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع

من حيث هو مناف نيعرض لها الالم العقلی وانما لم يتالم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات
منغمسة فی العلايق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية عن الشوايب العادية والظنون والاوهام
الكاذبة لم ينتبه لنقصانها وقوة كمالها بل ربما يختلف اضداد الكمال كمالا وفرحت بعقايدها
الباطلة واشتاقت الوصول الی معتقداتها واذا فارقت صيغة تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها
وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعور لايبقی فيه التباس هداية النفس الكاملة بتصورات
حقايق الاشياء وبالاعتقادات البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن
العلايق الجسمانية والهيآت الردية اتصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدس فی حضرت
جلال رب العالمين فی مقعد صدق الاضافة الی الصدق لتحققه او للتنبيه علی ان النفس
مناله بصدق القول البتة عند مليك مقتدر قال الله تعالی الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية بل
يبقی فيها الهيآت البدنية وميلها الی الشهوات يصير بسبب ذلك الهيآت والميل محجوبة
عن الاتصال بالسعادة ويبقی مشتاقة الی مشتهيات التی الفت بها اشتياق العاشق
المهجور الذی لم يبق له رجاء الوصول فيتاذی بها اذی عظيما لكن ليس هذا الامر لازما
بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذی كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل
المركب هو الذی لايرجی فيه النجاة بل يتابد وما كان بسبب غيره فيخفف فيزول ولايدوم واعترض
عليه بان النفوس ذوات العقايد الباطلة الجازمة بامحاضه اذا فارقت الابدان فان جاز
ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقايد الباطلة ايضا عنها وح يصير من اهل السعادة
وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصاناتها كما لم يكن قبل الموت فلا يكون مشتاقة متعذبة واجيب
بان النفوس الكاملة يتمثل صور المعقولات فيها علی ما هی عليه وانما تلتذ بمشاهدة ما اكتسبته
ووجدان ما ادركته علی الوجه الذی ادركته لكونها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع
ذلك ذوات نيل وبتم بذلك التذاذها واما التی تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها
كمال درجة الوصول الی ما ادركته فانها لامحالة تفقده بعد الموت مازجة فتخيب وتصير

معذبة بفقدان ما زجرة الوصول اليه لا يزول الحرمان عنها هداية النفوس الناطقة السادسة اذا ظهر لها ان
من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول متعلق بعقله ظهر من العلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال
لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية
تلهيتها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وظهر شوقها ظهورا تاما وليس معها سبب الكمال واٰلته
اى البدن وقواه يعرض لها الالم العظيم بملاحظة تكاسلها عن اكتساب الكمال مع تعلقها بالبدن واشتغالها
بتحصيل ما كانت صادفة لها عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية فهو الم النار الروحانية
الموقدة التي تطلع اى تعلو على الافئدة اى اوساط القلوب هداية النفوس الناطقة التي لم يكتسب العلم
والشرف والاشتياق ايضا اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها
النجاة من العذاب والخلاص عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيئة المضادة فكانت البلاهة ادنى
اى اقرب الى الخلاص من فطانة بترا اى ناقصة توجب بجرد الشوق قال النبي صلى الله عليه وسلم
اكثر اهل الجنة البله واما اذا لم يكن خالية عن الهيئات البدنية فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئات
فتالم بفقدان البدن الذي به كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات وبقي في كد الهيولى مقيدة
بسلاسل العلايق فيكون في غصة وعذاب اليم غير دايم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل
التناسخ انما يبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات
الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلايق الجسمانية وتوصلت الى عالم القدس واما
واما النفوس الناطقة التي تبقى واما من كمالاتها فانها تتردد في الابدان الانسانية وينتقل من
بدن الى بدن اخر حتى يبلغ النهاية فيما هو كمال لها من علومها واخلاقها ثم يبقى مجردة مطهرة عن
التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل ربما يتنزلت من بدن الانسان الى بدن
الحيوان يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما
تتنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسايط ويسمى فسخا
وقد يقال هي يتعلق ببعض الاجسام السماوية للاستكمال ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف
على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار ظني ان الواجب على طالب الحق مطالعة
كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول قدس سرهما وتوقف طويهما غير قدرة كالكبريت
وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر فرغت من تاليفه في شوال سنه ثمانين وثمانمائة تمت الكتاب بعون
الملك الوهاب على يد افقر واحقر عباد الله رسول ولد مرحوم شاه ليس في يوم الثلثا

يورد في هذه الهداية الحالة الثانية وهي كون النفس خالية عن الكمال مشوقة اليه ثم عبر بتفصيل الى قسمها اذ لا فرق بينهما كثيرا فان النفس في كليهما يعرضها الالم علمي

اى الى العلم والشرف او الاكتساب الذي يعلم من قول المص ولم يكتسب اذ اول كل واحد منها علمي

يذكر في هذه الهداية الحالة الثالثة وهي كون النفس خالية عن الكمال والشوق اليه وتقسيمها الى القسمين وبين مرتبة النفس في هذه الحالة من السعادة والشقاوة علمي

في الصحاح المسخ تحويل الصورة الى اقبح ووجه التسمية في غاية الظهور تركيب مركب علمي

بستان دو درم دو چراغ نیم صمغ عربی دو درم نشادر دوکفن چهار درم مازو دو درم نیم درم زرکی زاج ازمهر کبشی فرو سای بهم

جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالى باطل لما فصل فكذا المقدم ولا دلالة لها

على بطلان وجود الجزء فى نفسه اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء فى نفسه

لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال ان يقتضى نوعه

الانحصار فى فرد فعلى هذا ناسب فى صدر البحث ان يقال فصل فى ابطال

تركب الجسم من الاجزاء التى لا يتجزى اقول يمكن اقامة الدليلين على

بطلان وجود الجزء فى نفسه بان يفرض الجزء بين جسمين او على ملتقاهما

كما لا يخفى على ذوى الافهام   فى اثبات الهيولى   ولا حاجة الى اثبات

الصورة الجسمية لانها هى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث ووجودها

معلوم بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين

اى جوهرين يحل احدهما فى الاخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون

له من حيث انه نوع من انواع الجسم جزء آخر حالا مع الصورة الجسمية

في الهيولى وتسمى صورة نوعية وسيجيء بيانها وقد يقال الحلول اختصاص

شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى و

اعترض عليه بوجوه ثلثة الاول انه لا يصدق على حلول اعراض المجردات

فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات المجرد

غير الاشارة العقلية الى اعراضها فان العقل يميز كلا منهما من صاحبه

بل لا اتحاد في الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهي

الى الحال والمحل الحسيين معا الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف

في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم لان الاشارة

الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف الثالث انه يلزم ان يكون الاطراف المتداخلة

عند تلاقيها حالا بعضها في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني

بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي

هي طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة

اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى نقطه

منه فكانه نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت

خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا

سطحيا ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان

خطا خرج من المشير فرسم سطحا انطبق طرفه على الخط المشار اليه والفرق

بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا و

الثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا

الى نقطة منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح

تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه

فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا

وبالعرض

وبالعرض وقد يكون امتداداً جسمياً ينطبق السطح الذى هو طرفه على

السطح المشار اليه فيكون السطح مشاراً اليه قصداً والخط والنقطة تبعاً

وكذلك الاشارة الى الجسم اما امتداد خطى منته الى النقطة منه او امتداد

سطحى ينطبق الخط الذى هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد

جسمى ينطبق السطح الذى هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه

او ينفذ في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم

المشار اليه انطباقاً وهمياً والحال في تعلق الاشارة قصداً وتبعاً على قياس

ما عرفت ثم انك اذا فتشت حالك فى الاشارة الى المحسوسات ظهر لك

ان الاغلب فى الاشارة اليها هو الامتداد الخطى ولذلك قيل الاشارة الحسية

امتداد خطى موهوم آخذ من المشير منته الى المشار اليه واقول يمكن

ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد فى الاشارة لا يكفى فى خصوص

فيكون الاشارة الى النقطة وبالعرض والسطح والجسم تبعاً قصداً وبالذات والى الخط

فيكون الاشارة الى الخط قصداً وبالذات والى النقطة والسطح والجسم تبعاً وبالعرض

فيكون الاشارة الى السطح قصداً وبالذات والى النقطة والخط والجسم تبعاً وبالعرض

عطف على قوله ينطبق السطح منه

المقصود منه دفع مناقشة يرد على الاشارة الحسية بالامتداد الخطى

انما كان هذا الجواب تكلفاً اذ الظاهر الاتحاد في الاشارة اعم من ان لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظراً الى ذاته بدون ذلك او يمكن

الحلول بل لابد من الاختصاص وهو منتف في الاطراف المتداخلة

اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا يمكن تحقق هذا الشخص

بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه

يفيد ان عدم الاحتياج بنوعه لا ينافي الاختصاص اذ العرض لا يحتاج بنوعه الى موضوعه بل احتياجه بتشخصه

وقيل حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة

اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم

في المجردات اقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر في الصورة و

العرض والمحل في المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان

حلولا عندهم بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق عليه اما

اذ المكان هو البعد المجرد عن المادة فظ واما اذ المكان السطح

الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي

الشامل كالكوز للماء والمحوي المشمول كالماء في الكوز

فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه

اشارة

اشارة الى السطح الذى هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون
الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة الى الاخر وقد يفهم من
ظاهر كلام المصنف فى الالهيات ان حلول الشىء فى الشىء ان يكون
مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق على حلول الاطراف
فى محالها فان النقطة مثلا غير سارية فى الخط وايضا الاضافات مثل
الابوة والبنوة حالة فى محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال فى كل
جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو الاختصاص
الناعت اى التعلق الخاص الذى يصير به احد المتعلقين نعتا والاخر
منعوتا به والاول اعنى النعت حال والثانى اعنى المنعوت محل كالتعلق
بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا
به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص

ويمكن الجواب عنه بان هذا التعريف للحلول مطلقا فيكون مختصا ... التعريف حلول ... الاطراف وحلول الاضافات فان كلا منهما خارج عن المعرف ... التعريف جواب ايضا بان هذا التعريف الحلول السريانى فلا يرد عليه عدم صدقه على حلول الاطراف وحلول الاضافات لوجوب الاحتراز عنهما حتى يكون مانعا فتامل

احد الشيئين بالاخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني منعوتا وان لم يكن ماهية

ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان وقول

ههنا بحث لان بين الفلك وكواكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا

لان يقال جسم ابيض مع ان الكواكب غير حال في الفلك والمكان في الجسم قطعا

وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات

حلول شيء في اخر بمجرد التعلق الناعت كما سيجيء ويسمى المحل الهيولى الاولى

والمادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذي تركب منه

جسم آخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة

الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الآلهي فلم ذكرها

المص ههنا قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعي

على الآلهي لما مر ولما كان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي المتالف

قوله لما مر منه شدة الاحتياج

عن الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث هيهنا لتحقيق ماهية

الموضوع وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب

المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث من الالهى ان الاحوال المذكورة

فيها لا تحتاج الى المادة فى الوجود والتعقل فان البحث هناك اما عن وجود

المادة والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما وكل من ذلك غنى عن المادة

واقول هذا الكلام مبنى على ان الالهى علم باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاحوال

الى المادة والظاهر من عبارة الكثر انه علم باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاشياء

فى الوجود الخارجى والتعقلى الى المادة فتوجيهه ح ان يقال لا شبهة

فى ان الهيولى لا تفتقر اليها فى التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها فى الوجود

الخارجى فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى الوجود والبقاء

فالصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور

قوله فلما بينوه الخ
انما قال لما بينوه لان قولهم الصورة
فى الوجود غير مفتقرة الى الهيولى المفتقرة فى الوجود
منظور فيه لانه يلزم الدور مع جواز ان تكون الهيولى فى الوجود
مفتقرة الى الصورة المطلقة والصورة الخاصة مفتقرة
فى الوجود الى الهيولى ولا دور لتغاير الطرفين فان المحتاج
هو الصورة المطلقة والمحتاج اليها هو الصورة الخاصة وفيه تامل

وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون

في نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فان لم يكن اجزاءها اجساما

لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة

واحدة او السطح الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحالة

وجودهما بمثل ما مر في نفي الجزء وسيورده المص وان كانت اجزاءها اجساما

ننقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الى جسم لا مفصل فيه بالفعل والا لزم تركبه

من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو مح لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب

منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرحوا به من ان الجسم

قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك

الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام

الى حد تقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون

من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى

في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تاثير القدرة لا يصل

الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن وصوله

الى مرتبة اخرى فوقها كما في لا تناهي الاعداد فانها لا يصل الى حد لا يمكن الزيادة

عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة

للانفكاك يجب ان يكون متصلا واحدا في نفسه بل غاية ما يلزم منه

انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا مفصل فيها بالقوة ويجوز ان يكون هذه الاجسام

المتصلة التي ينتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك

وكيف لا وقد قال ذيمقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة

لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات المرام

من هذا الكلام ودونه خرط القتاد وقيل الظاهر اسقاط لفظ البعض من المتن

واقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو
وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذه
الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك الى اجسام ثبت ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك لا كلها متصل واحد ويلزم من هذا اثبات الهيولى فى الاجسام كلها
لان ذلك المتصل المناسب الاقتصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال
اى يطرء عليه الانفصال فالقابل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدار
اى الجسم التعليمى او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول
والثانى والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال فى حالة واحدة وانه محال لان
الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال عليهما انعدمت هويتهما
وحدثت هويتان اخريان والقابل وما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذا
المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث

هوبتين او عدم الانفصال عما من شانه هو فتعين ان يكون القابل معنى آخر

وهو المعنى من الهيولى لا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان

الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان

الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم

الى الجسمين اعداما لجسميته بالكلية وايجادا لجسمين آخرين وذلك

لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرء عليه الانفصال

وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فلا يكون ذلك المتصل الواحد

الذي كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان

موجودين فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم

ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم فلا بد هنا

من شيء آخر مشترك بين الاول وهذين المتصلين فلا بد ان يكون

ذلك الشئ باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا

فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم

ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين منفصلا

متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ في نفسه

واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك

الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحدا لوحدته ومتعددا بتعدده متصلا

مع كونه متصلا واحدا ومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض

واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد

منفصلا ومتعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به ناعتا له

فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال

فيكون جوهرا قطعا لهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد ذاته هو

المسمى

المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية و

الجسم الطبيعي مركب منهما اقول فيه بحث اذ لابد لبيان حلول الصورة

الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة بعينها نعت للهيولى كما

ان البياض نفسه نعت للجسم ولا يجدي ما ذكر من ان الصورة واسطة

لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم

ان يكون الجسم حالا في العرض القايم لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك

العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب بان حلول العرض في شئ

يقتضي ان يكون الاول بعينه نعتا للثاني وحلول الجوهر في شئ يقتضي

ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات نعتا للثاني بالعرض والجسم

ليس واسطة لاتصاف العرض بجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت

يشمل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو

لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون
الشيء غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له عن علة
قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشيء اما
ان يكون لذاته محتاجا الى محل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا
عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث
لانه ان اراد من المستغني عن المحل في حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم
احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشيء علة للاحتياج
ولا لعدمه وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل
سواء كان علة لعدم احتياجه اليه اولا فلا نم استحالة حلول الصورة
في المحل على تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج
نكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات

ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما

وح يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء

على ذلك بان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل

ان هذه حارة وتلك باردة وهذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة

عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية

امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر قد انضاف هذه

الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة منها في الوجود بخلاف

المقدار مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية

بان تكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات دون

الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان تكون جسمية الفلك المنضمة

في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة

فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم
ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي الخطين
على تقدير عدم تناهيهما وانه مح مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد
الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل
على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة
فكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد
الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول
ان امتد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما
ابعاد غير متناهية متزائدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد
بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد
تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير

المتناهية

المتناهية غير متناه كما وجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورين
حاصرين فثبت ما ادعيناه من المدونة واندفع المنع المذكور وفيه
نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد
مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من
الزيادات الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد
لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي فان كل واحد
من الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذه الدار والمجموع ليس
كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع
الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد وفيه
بحث لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فنسلم ان كل مجموع متناه فهو
في بعد لكن لا يلزم منه ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد

واحد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نم

ان كل مجموع في بعد الثاني انه لا فائدة في فرض تساوي الزيادات لان البعد

المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات

متساوية او متناقصة او متزائدة لانها زيادات مقدارية كلما تزداد

يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها

غير متناه بالضرورة وقد يقال التزايد على سبيل التناقص لا تفيد اذ يجب

ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير

متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصل نصفه ثم ننصف

النصف الباقي ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف

نصف النصف ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن ان ننصف

الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك

لا يكون

لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شيئا واحدا بل نقص منه

واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي او التزايد فهو يفيد المط و

انما اقتصر على الاول لان المثل موجود في التزايد فاذا علم حصول المطلوب

من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق الاولى بدون العكس

وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج

جميع الاقسام الى الفعل مم ولو فرض جميع الاقسام الى الفعل كان البعد المشتمل

على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد

بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير

متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل

الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او

فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد

او الحدود اى حدين او اكثر بالمقدار اى الجسم التعليمى او السطح فان اطراف
الخطوط اعنى النقطة لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا
هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة
للمقدار من حيث انه محاط بحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا
مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة
كان الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الشكل واذا اعتبرنا خطان متلاقيان
على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية هذا ما اشتهر بينهم
ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله اشكال والانسب ان يقال الشكل
هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان احاطة المقدار به
او احاطته بالمقدار او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط الدائرة
وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية فى جميع

قوله والانسب اشارة الى المشهور ايضا تام وذلك بان يقال اطلاق الشكل على محيط الكرة والدائرة والمضلعات يجوز ان يكون مجازا فلا يقدح خروجها عن التعريف لكن لما كان الظاهر من الاطلاق هو ان يكون بطريق الحقيقة يرد عرفه بوجه يشمله فتح ١٢

قوله والانسب الخ فيه نظر لان الهيئة فى التعريف لم يقيد بانها حاصلة للمقدار المحاط بل احدث مطلقة فالتعريف شامل لشكل كل من المحاط والمحيط بل لشكل الجسم الطبيعى ايضا بخلاف التعريف الذى اختاره فانه غير شامل له كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ليس هذا قوله هذا ما اشتهر بينهم اشارة الى التعريف الذى ذكره المصنف بل الى التفرقة بين الزاوية والشكل على الوجه الذى بينه فمعنى الكلام ان هذا الفرق هو المشهور فيما بينهم ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل وح لا يرد عليه شىء فتأمل فان النظر تدبر فيه

قوله بل محيط الدائرة فان محيط الدائرة خط لا سطح ولا جسم ١٢

الجهات ولو ثبت ذلك مما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من

جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة و

ينفرجان متزايدين الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجهما كذلك

على اللاتناهي في العرض واقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت

متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة من ذلك التناهي

فننقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية اى

للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي وهو محال والا لكانت الاجسام

كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا ممتنع

او بسبب عارض لها وهو ايضا ممتنع والا امكن زواله اى العارض والشكل

فامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر فيكون قابلا للانفصال وقد بقي

لانه ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان المتصل المدور

اذا كعب يتغير شكله من غير فصل واجيب بانه ان لم يكن هناك انفصال

كالمكعب جسم يحيط به ستة سطوح متساوية

فلابد من انفعال وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه ان

فثبت المدعى وهو ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى ١٢

في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا

ففي الجسم امران يفعل باحدهما وينفعل بالآخر فالاعراض الانفعالية تابعة

للمادة والفعلية للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس يفعل

فيما تحتها من الابدان وينفعل عما فوقها من المبادي العالية مع انها

غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا

من جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة

المناسب فهو يقارن للهيولى فيكون الصورة المفارقة عن الهيولى

مقارنة لها هف لعلك تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل

للجسمية مع لازمها او مع عارضها او للازمها مع عارضها او لمجموع الثلثة

والمراد باللازم والعارض المحمولات اذ لا يمنع بحيث يشمل غير المحمول ايضا فلا وجه لمنع الحصر بما ذكر لشمول كلام المصنف جميع الاحتمالات المذكورة

او للمالك

او للمباين وحده او مع غيره فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية له لامكن ان يتشكل الصورة
بشكل اخر واما المباين فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة لشكل معين
للصورة الا لرابطة خاصة هناك فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق
ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان ممتنع الزوال ينقل الترديد بين الامور
المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني قطعا وعلى الثاني ان كان
كل من المباين والمعاون ممتنع الزوال ردد الرابطة بين تلك الامور
والا فيلزم المحذور الثاني ولما كان نفي هذه الاحتمالات ظاهرة مما ذكره
المصنف بادنى تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن
الزوال علة للشكل والصورة معا فيزول بزواله الصورة ايضا ولا يبقى متشكل
بشكل آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدي والا استحال ان يكون علة

للصورة على ما قرروه فى بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال
ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة التشخص
كما ذهب اليه بعضهم وسياتى الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام
ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابد له من مخصص فيها اذ نسبة
الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما هو الجسمية
او لازمها او عارضها وكانه مبنى على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية
والصور والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال وانما علينا
عنه لانه لا يفى بنفى جميع الاحتمالات لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة
المذكورة على انهم متزلزلون فى تلك القاعدة فيسندون الافعال الى
غير العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية
والمزاج والميل

فى ان الهيولى ايضا لا تتجرد عن الصورة لانها

لو تجردت

لو تجردت فاما ان يكون ذات وضع اى قابلة للاشارة الحسية او لا يكون

لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة

اما انه لا سبيل الى الاول فلانها اما ينقسم او لا لا سبيل الى الثاني

لان كل ما له وضع فهو منقسم اى قابل للانقسام على ما مر فى نفى الجزء

الذى لا يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد المتبادر من عبارته وهو

كل شئ له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا لانهم

قائلون بوجود النقطة وما مر فى نفى الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع

فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض ذى وضع ايضا كذلك

اذ لا امتناع فى تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو

قابل للانقسام وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل

عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه

وتارة بانها جزء للجسم الذى هو جوهر وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة

وجزء الجوهر جوهر

جزء للسرير مع انها عرض ولا سبيل الى الاول لانها اما ينقسم فى جهة واحدة

فقط فيكون خطا جوهريا او فى جهتين فقط فيكون سطحا جوهريا او فى ثلث

جهات فيكون جسما اقول لا يخ الكلام فى هذا المقام من اضطراب اذ لا اشتباه

فى ان الشق الثانى من الترديد الاول هو عديم الوضع مطلقا فان اراد

بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلا نم ان ماله وضع فى الجملة وينقسم

فى الجهات الثلثة منحصر فى الجسم الطبيعى وان اراد ذات الوضع بالذات

نعم عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا و وجب ايضا

حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم فى بادى

النظر كما حمله شارح المواقف فى هذا المقام عليها وهو غير ملائم

لما سيجيئ من انها لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة

لا يكون مركبا من الهيولى والصورة الجسمية والصورة

وكل

فكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط
على الاستقلال اى الجوهرى مح لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين قيدهما
بعضهم بالمستقيمى الاضلاع واقول هذا التقييد مضر لنا لانه لا يتم المقص
الا بابطال الخط الجوهرى مطلقا سواء كان مستقيما او غيره وهذا
مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفى فى ذلك استقامة ضلع كل
منهما ولا حاجة الى استقامة اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما اولا
لا جايز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو مح لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف قيل ان اراد كل خطين
فهما اعظم من احدهما فى جهة الطول فمسلم لكن الكلام ليس باجتماعهما
فى الطول بل فى العرض وان اراد فى جهة العرض فمم اذ لا اعظم للخط
فى تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو فى المقادير من حيث

المقادير حتى يتصف بالعظم ١٢ اذا دخلت مثلا كيف يحصل منه فاما لا مقدار له اصلا

لا يحصل عظم فى العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم البعضية هو فلو انطبقت على خط خطوط ولو كانت الى غير النهاية

هي مقادير فالا مقدار له أصلا لا يمتنع التداخل بوجه من الوجوه

وما له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة

وما له مقدار في جهتين فقط دون الجهة الثالثة امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين وما له مقدار

في الجهات الثلثة امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت

لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا يتجزى اذ لا مقدار لها اصلا قلت

الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركيب الجسم منها اذ على

هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ماله

المقدار في جهة فضلا عما له مقدار في الجهات الثلثة انتهى كلامه

اقول اذا فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل بين جسمين

فالتداخل هناك قطعا كما صرح به شارح المواقف قدس سره

حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التي لا يتجزى ان بداهة

سابق اليه السيد فطارت في شرح الهداية ومانتي في قوله وتوضيحه الخ الكلام في شرح الحاشية والتفاوت بينهما ثم انتقل الكلام في شرح المواقف وتحقيق المواقف ثم انه ما ساق صاحب المواقف التحقيق عنده ما ذكره في حاشيته وغيره موافق الكلام في شرح الهداية المحقق في الدين العقل

العقل شاهد بان المتحيز بذاته يمتنع ان يداخل مثله بحيث يصير حجمهما معا كحجم

واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله ان الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير

تركب الجسم منهما مردود لان تداخل تلك الاجزاء مح فى نفسها سواء تركب الجسم منها

اولا والتفصيل ان يقال البديهة يحكم بان تداخل الجواهر مح مطلقا واما تداخل

غيرها فعلى ما فصله المعترض فلا يحسن قوله امتناع التداخل

انما هو من حيث هى مقادير وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر

معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما فى الطول فلو تداخل الخط المستقل

المتوسط بين الخطين العرضيين فى احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من

احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض

انه متوسط هف اقول فساده ظ لان هذا الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما

اعظم من الواحد اذا كانا متساقيين فى الطول واما اذا كانا متلاقيين فى العرض فلا

فلا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط فى الجهتين لان ما تلاقى منه احدهما غير

ما يلاقى للآخر هو مح واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا

الكلام شارح المواقف ١٢

فتذكر ~~~ عينى سلم ~~~ وما ذكر فى البيان غير تام لما نقلنا سابقا ان ~~~ لا يتجزى لا يماس الا على التداخل

تفصيل امتناع التداخل ١٢

من ان ~~~ اصلا لا يمتنع ١٢

صاحب قيل ١٢ ~~~ ارتفاع بجواز ١٢

وهذا الجواب مبنى على زعم ان مراد القائل من ان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اعم من ان يكون اجتماعهما فى جهة الطول او فى العرض على ما هو الظاهر

الحاشية عبد الحكيم

وهو ان كل خطين اعظم من احدهما ١٢

ان امتناع التداخل انما هو من حيث هى مقادير ~~~ فى المقادير ١٢

لانه لا امتناع الا فى المقادير ١٢

ا الجوهرى ١٢

متعلق بقوله فلو تداخل ١٢

والتالى باطل على اعترافه فالمقدم مثله ١٢

وان كان الطول من احدهما ١٢

اى فساد جواب المجيب ١٢

انه الطول

لا تداخل الا ~~~ الحيثية ١٢

لا يمتنع التداخل من ~~~ خلافه

اى خط وسط

هيولى المجرد عن الصورة ١٢

[illegible marginal glosses, top of page]

فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل على

ما مر واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى

والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا

اي غير وضع

اقترنت بها الصورة الجسمية وصارت ذات وضع بالضرورة فاما ان لا يحصل

لامتناع وجود جسم غير ذي وضع ١٢

في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض

لجواز ان يكون هناك مانع الذي منع الاقتران فلا يقترن بها الصورة

ان يكون الهيولى مخلوقة على التجرد

قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها الصورة الجسمية ابدا واجيب بانها بالنظر الى

هيولى

كالنفوس والعقل

ذاتها ان لم يقبل الصورة لم يكن هيولى بل من المفارقات وان قبلها فلحوق الصورة

اي الجواهر المجردة عن المادة القائمة بنفسها

ممكن لها بحسب ذاتها والممكن لا يلزم منه مح لكن عروض الصورة لها مستلزم

للمح لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول

فيجوز ان يكون اقتران الصورة لامتناعه بالغير مستلزما للمحال ١٢

يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا

بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل الاول عدم الواجب من

اي من حيث ذاته

حيث انه ممتنع بوجود الواجب اما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور

الخارجة فلا يستلزم المح والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك لان

لان يكون الممكن غير مستلزم للمحال ١٢

وان لم يكن استلزام المحال بالنظر الى الذات ١٢

شرح حكمة العين

حاصل الاعتراض انه يمكن ان يكون لحوق الصورة الى الهيولى ممكنا بالذات وممتنعا بالغير والممتنع بالغير يمكن ان يستلزم الممتنع بالذات فيجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل ... بان الممتنع بالغير والممتنع بالذات انما يتصور بين الشيئين الذين يكون احدهما علة والآخر معلولا وههنا ليس كذلك تدبر منه

لان الواجب علة له وان عدم المعلول يوجب عدم العلة منه

الهيولى

الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة

اياها يلزم منه محال وقد يجاب ايضا بان الكلام في ان هيولى الاجسام هل كانت مقترنة

عن اصل الاعتراض وهو قول قيل ١٢

بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة

ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني محالان بالبداهة والثالث ايضا محال لان

لاجزاء اصلا

حصولها في كل واحد من الاحيان ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها

هيولى

الى جميع الاحيان على السوية كذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزا

مطلقا لا معينا فلو حصل في بعض الاحيان دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح

اي لحصولها في بعض الاحياز ١٢

وهو محال قيل يجوز ان يقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية

الجسم المطلق يطلب حيزا مطلقا والجسم النوعي يقتضي نوعا من الاحياز

على ما سنذكرها واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها

نارية مثلا

الى جميع اجزائه واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معين منها وذلك ان نقول

اذ لم يثبت انحصار الجسم في الصورتين ١٢ — اي صفة

يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء

غاية ما في الباب ان لا نطلع عليها تامل — رد ثان للجواب ١٢

المكان الكلي وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصري كلي فلا حاجة في التخصيص

الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحيان

فيجوز ان يكون المجردة فيخص بعد الاقتران بجزء معين بسبب الصورة النوعية فلا يتم الدليل ١٢

عن اصل الاعتراض على وجه لا يرد على الجواب الاول محمد شفيع

فلابد ان يتخصص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية

لا يقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى

نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة

متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة في الخارج فلا يقتضي كما ذكرنا فان جاز ان

يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير

بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بوضع من اجزاء

الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوى نسبته اليها فلكون الهيولى بعد مقارنة الصورة

اولى بحيز مع تساوى نسبتها الى جميع الاحيان لان الوضع السابق يقتضي الوضع

اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اى اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فانه كان

قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع

فالقرب مرجح للحصول وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا استقر فيه بعد

طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي

يختلف بها الاجسام كلها انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة

اخرى

احوى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام لبعض الاحياز

اى باقتضائه السكون عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون

البعض بل بسائر اثاره ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة

فلا يكون فاعله لما يجى وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا

يكون من الامور المختلفة مع اما ان يكون للجسمية العامة اى الصورة الجسمية

المتشابهة فى جميع الاجسام او لصورة احوى لا سبيل الى الاول والا ثبت

الاجسام كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص

الاجسام بصورة النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام

العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة

احوى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما فى الاجسام الفلكية فلان

لكل فلك مادة مخالفة بالمادة الفلك الاخر وكل مادة فلكية لا يقبل الا الصورة التى

حصلت فيها وقيل له لا يجوز ان يكون الاختصاص بالاثار فى العنصريات لان

مادتها قابل للاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية احوى لاجلها استعدت

لقبول الكيفية اللاحقة وفى الفلكيات لان مادة كل فلك لا يقبل الا كيفيتها الحاصلة

لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة النوعية قد يجاب بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار

مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما من امر جوهرى مختص واعلم ان دليلهم

لو تم لدل على ان الآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد ومتعدد فلا دلالة

له عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا

مناف لقولهم الواحد لا يصدر عليه الا الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد عن

الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات فى الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا

واحدا بالذات الا انها متعدد الجهات يقتضى لكل ما يناسبها هذه آية ترتفع بها الاشتباه

فى كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة

لانها لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر ان اراد ان الهيولى لا تتقدم

على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع

انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما

زمانيا واما انها لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها

صحيح بقوله لما مر

لا يتقدم

لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا فان اراد بقوله والعلة الفاعلية للشيء يجب ان

يكون موجودة قبله انها يجب تقدمها على المعلول بالذات فمسلم لكن لا يحصل المطلوب من

المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول

متساويان بحسب الزمان والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب

وجودها مع الشكل او بالشكل قيل لانها ليست فاعلية للشكل والا لاشتركت

الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى

فلا يتقدم بوجوب وجودها الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب

وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه او به ان يتوقف عليه اقول فيه نظر

لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية او قابلية للشكل نفي العلية

مطلقا لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل وايضا ما بينه فيما

هو ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة

لزم الاشتراك المذكور لا انها لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف

الواقع وقد يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد الواحد

او الحدود وهو متاخر بالمقدار عن تلك الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحيز او الحدود وهو

متاخر عن وجود المقدار الذى هو المحدود وهو المتاخر عن الجسم المتاخر عن الصورة

لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انها

مع الشكل او متاخر عنه فاجاب عنه المحقق الطوسى قدس سره بان هذا البيان يفيد

تاخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن صورة المتشخصة والذى يدعيه عدم تاخر

الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها فى تشخصها الى التناهى والشكل ولا يبعد ان

يحتاج الشئ فى تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم المحتاج فى تشخصه الى الالوان

والوضع المتاخرين عنه فاذن التناهى والشكل غير متاخرين عن الصورة المتشخصة

من حيث هى متشخصة وان كانا متاخرين عن ماهيتها هذا ولا يسنح ان يقول انه

لان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا ولقائل ان يقول احتياج الصورة فى تشخصها

اليهما غير معقول لانه ان كان الى جزئى منهما لزال التشخص بزواله وليس كذلك لان

الشمعة المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهى والشكل عليها وان كان

الى الكلى فذلك بطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلى مثلا الى الصورة

كلا يفيدها

لا يفيدها تشخصا والشكل لا يوجد قبل الهيولى فهي اما متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة

علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات

او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على

المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت

تعلم بان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء لا يظهر صحته في المتقدم

والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل لها

هو بمشاركة الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة فاذن وجود كل منهما عن سبب

منفصل وهذا مبني على ما ادعوا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة

للاخرى او يكونا معلولي علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع

تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها فهي مستلزمة للمعلول و

بالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهي للمعلول الاخر وبالعكس وههنا بحث لانه

ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للاخر

فلم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفكاك احدهما عن الاخر وهو ظ وان لم يعتبر

فيهما لم يلزم ان يكون الهيولى فاعلة على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق

مناسبا للمقام وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بدون الصورة

اى بدون ماهيتها فهى تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها لم يتقرر صورة اخرى بها

عدمت المادة فتلك الصورة المتواردة عليها كالدعائم يزال واحدة منها عن السقف ويقام

مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم وليست الصورة

ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا يوجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى

والهيولى يفتقر الى الصورة فى وجودها وبقائها اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا

لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى

فيه لما سبق ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وتدقيق هذا منافيا لما

سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه الشىء

فى تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة فى الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب

ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة لجواز

انتفائها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة

للهيولى فلا منافاة والصورة يفتقر الى الهيولى في تشكلها قيل ولما تغاير جهتا التوقف

وان لم يكن جهتا التوقف متغايرا

فيهما لم يلزم دور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في

اى افتقار الصورة الى الهيولى فى الشكل ايضا

التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لا في ذاتها بل في تشكلها الى ذات الاخرى لا الى تشكلها

من طرف صاحب قيل

اى هيولى مثلا — اى هيولى

وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة لتشكل الاخرى فهي من حيث انها متشخصة يلزم

منقدمة على التشكل الاخرى ومن مشخصاتها التشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة

هذا رد الجواب

فلو انعكس الامر لدار والحق ان التشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه

جواب عن سوال المقدر وهو ان التشكل وان لم يكن مشخصا لكنه لازم للشخص

لازم للتشخص من حيث انه شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وشخصها لا

بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العلة الملزومة

فيجوز ان يكون ذات الواحد يقتضي تشكل الاخرى فلا دور

لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه فصل في المكان وهو اما الخلاء

وهو بعد بين الاثنين

اراد بها البعد المجرد عن المادة واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل او

اعم من ان يكون موجودا او موهوما

السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم

بكليته في مكانه مالى له فلم يجز ان يكون المكان غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم

بل ينقسم

في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة

كالخط — اذ العقل لا يجوز ذلك

كالجسم

كما ان الشيء للتشخص كما بين سابقا فاذا كان الشيء من حيث هو شخص مقدما كان مقدما من حيث التشكل ايضا فالدور لازم قطعا فاجاب بان تقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وشخصها لا بلوازمها ولا يوجب تقدم الملزوم بالذات تقدم لوازمها لاستحالة الشيء على نفسه

فان الواجب تعالى متقدم على العقل الاول لانه علته فلو لزم من تقدم الملزوم تقدم اللازم لزم تقدم العقل الاول على نفسه فاللازم باطل فالملزوم مثله

لما فرغ من ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو المشهور منها وهو المكان فحقق اولا ماهيته في هذا الفصل واثبت ابنيته بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل

فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم فى جهتين او فى الجهات كلها وعلى

الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهرى ولا يجوز ان يكون حالا فى المتمكن والا لانتقل

بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والا لم

ما بالمالة فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى وهذا مذهب

المشائين وعلى الثانى يكون المكان بعدا منقسما فى جميع الجهات مساويا للبعد الذى فى

الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخرى ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذى هو المكان

اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين و اما

ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حصول الجسم

فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا

لزعمهم انه فطر عليه البديهة وصحفه بعضهم بالمقطود بالقاف اى بعد له الاقطار

ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد المتمكنات عليه مع بقائه بشخصه فكانه

جوهر متوسط بين العالمين اعنى الجوهر المجرد التى لا يقبل اشارة حسية والاجسام التى

هى جواهر كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والافلا

وبداهة العقل حاكمة بذلك ولو كان المحيط امرا موهوما ١٢

اى سطح الجوهرى

اى حالا فيما يحويه

بكل نحو عنده اى الحاوى

عند المشائين اى على تقدير ان يكون منقسما فى جهات الثلث

العقل والنفس والهيولى والصورة والمكان والجسم ١٢

فتعين

فتعين الثاني وانما قلنا الاول بط لانه ان كان خلاء فاما ان يكون لا شيا محضا او بعدا

موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين

يوجد

الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون

لا شيا محضا قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا

لان ثبوت التفاوت بالزيادة

الوجود الفرضي لا كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب بانا نعلم بالضرورة ان

التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد الترديد بين اللاشيء

في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين

وجه الاول قوله لا سبيل الى الاول لقبول الخلاء على هذا التقدير الزيادة والنقصان اى بقول الله شيء

بوجهين ابطل بهما شقي الترديد الاول بالاول والثاني بالثاني فيلزم ان ما ذكره لا يدل

جزاء لقوله وان اراد

على انه ليس لا شيا محضا في الخارج بل يدل على انه ليس لا شيا في نفس الامر وان اراد

والموجود فيها

الترديد بين اللاشيء في نفس الامر فيتسع دائرة المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني

مفتقرا

لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لكان لذاته

اليه وهذا مناف لتجرده فاستحال اقترانه به اى على وجه الافتقار هف لانه مفتقر

لان الحلول مستلزم للافتقار

اليه في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان

عن البعد فان قلت مراده ان المكان ليس بعدا معدوما ولا بعدا موجودا لان البعد ليس موجودا ولا معدوما قلت

كلام المبطل سلب التقسيم

والوجه الثاني قوله ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد المجرد عن الهيولى

واذا كان لذاته غنيا فاستحال اقترانه بالهيولى هف

حيز اما مكان واما وضع وفي موضع اخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان

حيزه مكانا لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر اي الامور الخارجية لكان في حيز معين بالضرورة

وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر اي امر خارج وانما فرضنا القاسر بذلك اذ

لو كان المراد منه ما كان تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لا يسل

الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن انما يستحقه لطبيعته اذ لا يمكن استناده الى

الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة

للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر اخر فيه مختص به

يعني الطبيعة وهو المطلوب فان قلت تاثير الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجة التي

يفرض خلوه عنها فلا نسلم انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون

حاصلا في مكانه او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين

من فاعله فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التاثير في وجود الشيء

بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فان الفاعل اذا اوجب الجسم اوجبه في مكان

معين لا محالة قلت هذا وارد على القائل بان المكان هو البعد المجرد واما القائل بانه

هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحصل ولو زد عليهما ان تخلية

الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان يكون

مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا

بحسب نفس الامر بل على ان للجسم مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق

الواقع لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان

فاذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني

يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب

لغيره وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون

الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا له حين ما خلي وطبعه وقد فرضناه

طبيعيا هف اورد عليه بان عدم الطلب لمكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا

لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن

واجدا لمكان هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام لو وجب لجسم ما حيزان طبيعيان

فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول

فظا

هو لا يكون عارضا له لذاته وهذا بعينه وارد في المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه

موقوف على وجود جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم

فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو

فصل في الحركة والسكون اما الحركة فهو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

بيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة

فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو

الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض

الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج

اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية

كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج فهو الحركة اقول فيه بحث

اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم يكن لها قبلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار

تلك الصفات ولا يسمى تلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال

في الجهة والفعل والانفعال والمتى دفعي عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا ولا فسادا

ارسطو

ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض

لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه وتسمى الحركة بمعنى التوسط

وهى صفة شخصية موجودة فى الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى لانها تستلزم

اختلاف نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهى باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار

نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها تفعل فى الخيال امرا ممتدا

غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الجزء الثانى

فى الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه يتخيل امر ممتد منطبق على المسافة

كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد فى الحس المشترك فيرى لذلك

خطا ودائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا فى التوهم لان المتحرك ما لم يصل

الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو

عدم الحركة عما شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها

الحركة والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستقرار زمانا

فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك غير

هـ وهو الحركة في الكم على اربعة اوجه لان الحركة في الكم اما بطريق الازدياد او الانتقاص والاول اما ان يكون بانضمام شيء اولا كالتخلخل الحقيقي والثاني اما ان يكون بانفصال شيء اولا كالتكاثف الحقيقي كالذبول ١٢

جسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام والتالي كاذب فالمقدم

مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة اقسام ومعنى وقوع الحركة في مقولة هو ان

الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع اخر منها او من صنف الى صنف او من فرد الى

فرد اخر حركة في الكم كالنمو هو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه كالغذاء

بداخله في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف السمن فانه زيادة في الاجزاء الزائدة

والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة من المني كالعظم والعصب والرباط كما يذكره

والزائدة فيه هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمين والذبول هو انتقاص حجم اجزاء

الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه

انتقاص عن الاجزاء الزائدة وفي عد العلامة في شرح القانون السمن والهزال ايضا من

اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذ الحركة في المقولة وظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول

لا يتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير

بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير هو امر اخر منضم اليه وهذا المجموع

غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا اولا ولكن المقدار الصغير

في الذبول

فی الذبول لم یعرض لما کان له المقدار الکبیر الی المقدار الصغیر انما یعرض لجزء ما کان له المقدار الکبیر فحلا

للمقدار الکبیر والصغیر فی حالتی النمو والذبول متغایران فلیستا من الحرکة الکمیة وکذا الحال فی

السمن والهزال فینحصر فی التخلخل والتکاثف وارادوا بالتخلخل ههنا ان یزید مقدار الجسم من غیر

ان ینضم الیه غیره وبالتکاثف ان ینقص مقدار الجسم من غیر ان ینفصل عنه جزء وقد یطلق

التخلخل علی الانتفاش وهو ان یتباعد الاجزاء وتداخلها جسم غریب کالقطن المنفوش والتکاثف

علی الاندماج وهو ان یتقارب الاجزاء بحیث یخرج ما بینها من الجسم الغریب کالقطن الملفوف

بعد نفشه وقد یطلقان علی رقة القوام وغلظه ومما دل علی تحققهما ان القارورة الضیقة الرأس

اذا کبت علی الماء فلا یدخلها فاذا مصت مصا قویا ثم کبت علیه دخلها وما ذلک لخلاء حدث

فیها بالمص لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث فی الهواء الباقی تخلخلا فکبر

حجمه بحیث یشغل مکان الخارج ایضا ثم اوجب فیه البرد الذی فی الماء تکاثفا فصغر حجمه وعاد

بطبعه الی مقداره الذی کان له قبل المص فدخل فیها الماء ضرورة امتناع الخلاء هکذا قالوا

واقول الظاهر ان التکاثف هناک لیس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذکورة

اذا کبت علی الماء الحار جذبته ودخل فیها وحرکة فی الکیف کتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته

یعنی ان وقوع الحرکة فی الکم علی اربعة اوجه لان الحرکة فیه اما بطریق الازدیاد او الانتقاص والاول اما یکون بانضمام شیء اولا والاول النمو والثانی ... والثانی اما ان یکون بانفصال شیء اولا والاول الذبول والثانی التکاثف فلا بطل القسمان وهما النمو والذبول انحصر فی القسمین

ای حین اذا لم یکن النمو والذبول من الحرکة فی الکم علی ما قررناه

کالماء الذی یکون ملأ قصعة اذا انجمد صار اقل منه

کالماء الذی یکون ملأ قصعة اذا ذاب یزید ویخرج من اطرافها

الاول ... التخلخل والتکاثف ... والثانی ... بانها ... الی ان لتحققهما دلیلا غیر ...

متفرق شدن — پراکنده شدن — درهم آمدن — جمع شدن

بالنظر الی التخلخل — بالنظر الی التکاثف — شیشه

فی غایة القلة فیها بالبرودة ذاتیة فان کان سبب التکاثف هو البرودة یکون فی جمیع المواد ...

اقول لا یلزم من ذلک ان یکون التکاثف لبرد الماء اذا کان باردا اذ یجوز ان یکون البرودة علة لذلک وغیرها عند فقدانها یصیر علة لذلک

النوعية وسمي هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين اخر

على سبيل التدريج وسمي نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على سبيل الاستدارة فان كل واحد

من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان ويلازم كله مكانه فقد اختلف

نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج اقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال

من وضع الى اخر تدريجا ولا نم ذلك الانتقال منحصر فيما ذكر فان القايم اذا قعد ينتقل من وضع

الى وضع مع انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لا ينافي ذلك والاظهر ان ذلك

الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان ماء اشد سخونة

من ماء اخر ثم تحرك في الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء

قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع اخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا

وكذلك اذا كان جسم في مكان اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر

مقدارا من جسم اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم منه او كان اشرف اوضاعه ثم تحول منه الى

وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم في هذه الصور ايضا من اضافة الى اخرى تدريجا واما المتى

فلان العمامة اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج كتغير

في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج

تحرك من تسخن الى اقوى منه وكذلك اذا ازداد الاستعداد في قابل السخونة اشتد التسخن

وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى

سنة او من شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض

والفصل المشترك بينهما هو الآن فاذا فرض زمانان يشتركان في آن واحد فقبل ذلك الآن

يستمر للموضوع متاه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر له متاه بالقياس الى الزمان الثاني

وذلك الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد عليه

ان الفاصل بين اجزاء المسافة حد ودعى منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك

الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال

من احدهما الى الاخر تدريجيا وكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان

كالفجر والمغرب مثلا فيكون تدريجيا لا دفعيا ونقول ان ما يوصف بالحركة اما ان يكون

الحركة حاصلة فيه بالحقيقة بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر يقارنه فيوصف هذا

بالحركة بتعاقب ذلك الشيء فالحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني

عرضية لحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول

ان اراد بها مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من خارج اى امر متميز عن المتحرك فى الاشارة

الحسية اولا يكون وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله فان لم يكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها

شعور اولا يكون اذ الميل على ما ذكره الشيخ فى رسالة الحد وذكيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه

وهى عديمة الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد محركها وان حملت على الثانى فالمراد

يكون لمبدأها شعور والحمل على الاول اولى بالعبارة فان كان لها شعور قيل مجرد الشعور لا يكفى

فى كون الحركة ارادية كما فى الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان له شعور وارادة فهى

الحركة الارادية اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها فان كان

للمتحرك شعور فان لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهى

الحركة القسرية فيه اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعية المقسور لا القاسر والا لزم من

انعدامه انعدامها بل هو معد فصل فى الزمان اذا فرضنا حركة واقعة فى مسافة على مقدار من

السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا فى الاخذ والترك الاولى ترك الاخذ

وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة

اکثر واذا کان کذلک کان بین اخذ السریعة وترکها امکان ای امر واحد غیر المسافتین والحرکتین

ممتد یسع قطع مسافة معینة بسرعة معینة وقطع مسافة اقل منها ببطوء معین قال الامام

هذا مبنی علی وجود حرکتین یبتدیان معا وینتهیان معا ولبثت هذه المعیة الا المعیة الزمانیة

التی لایمکن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فیلزم الدور وایضا هو مبنی علی وجود حرکتین احدهما

اسرع والاخری ابطأ ولایمکن اثبات السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان فیلزم دور اخر

اجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم کلهم قد رووه بالساعات والایام

والشهور والاعوام والمقصود بیان حقیقة المخصوصة اعنی کونه کما ومقدار الحرکة ولا شک

ان العلم بوجود الزمان یکفینا فی ثبوت المعیة والسرعة والبطوء وان توقف علی ثبوت الزمان

فی نفس الامر لکن لایتوقف العلم بذلک علی العلم بها حتی یلزم الدور وهذا الامکان

قابل للزیادة والنقصان فان الحرکتین اذا اختلفتا فی الاخذ والترک لتفاوت امکانهما

وغیر ثابت اذ لایوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقیل لانه یلزم من اجتماعها اجتماع

اجزاء الحرکة الواقعة فیها اقول فیه نظر اذ لم یثبت بعد ان الزمان مقدار الحرکة وهی

کما انها واقعة فی الزمان واقعة فی المسافة فلا یلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع

صفة لکان ۱۲

ترکیبه

معیة الاخذ والترک ۱۲

دلیل

جمع عام بالتحقق وهو سنة ۱۲

الزمان کم غیر قار الذات

تغیر اعطف احجم تعلیم

ای الزمان ۱۲

ای غیر مجتمعة الاجزاء ۱۲

یعنی ان تلک الملازمة انما کانت من جهة کونه مقدارا له ولم یثبت بعد بل یثبت ذلک بما سیجئ

ای الزمان

ای الحرکة ۱۲ صفة

والمعیة الزمانیة عبارة عن کون الشیئین فی زمان واحد ۱۲

والسرعة قطع المسافة الطویلة فی زمان قلیل ۱۲

والبطوء قطع المسافة القصیرة فی زمان کثیر ۱۲

حاصل الجواب منع ان المقصود اثبات الزمان مستندا بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل لکل احد غیر حاجة الی اثباته بل المقصود بیان کونه کما وهو یتوقف علی ثبوت الزمان دون وجوده وهو حاصل فلا یلزم الدور

لایتوقف علیها بل یتوقف علیه ما یثبت علیها من الحقیقة المخصوصة فلا یلزم الدور ۱۲ یعنی ثبوت المعیة والسرعة والبطوء یتوقف علی الزمان

فیلزم الدور وان کانت بسبب وقوع الحرکة فیه فهی کما انها واقعة الخ فالاول نقض تفصیلی والثانی اجمالی ۱۲ منه

یعنی ان العلم بالزمان یتوقف علی العلم بثبوت المعیة اه کما یظهر من التوقف لکن العلم بثبوت المعیة لا یتوقف علی العلم بثبوته فقط

الزمان بل ثبوتها علی ثبوته فقط

مع الغفلة عن الزمان وعن دقایقه

لان تعلم المعیة والسرعة والبطوء لان تعلمها بدیهیة مولانا عبد الحکیم

اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزائه لكان الحادث

فی یوم الطوفان حادث فی یومنا و بالعکس وانت تعلم انه لا یلزم من اجتماع اجزاء الشئ ان یکون

الحاصل فی احدها حاصلا فی الآخر فهنا امکان مقدار غیر ثابت وهو المعنی من الزمان وفی

المباحث المشرقیه ان الزمان کالحرکة له معنیان احدهما امر موجود فی الخارج غیر منقسم

وهو مطابق للحرکة بمعنی التوسط ویسمی بالآن السیال ایضا و الثانی امر متوهم لا وجود

له فی الخارج فانه کما ان الحرکة بمعنی التوسط تفعل الحرکة بمعنی القطع کذلک ذلک الامر الذی

هو مطابق لها وغیر منقسم مثلها تفعل بسیلانه امرا ممتدا وهمیا مطابقا للحرکة بمعنی القطع

وهو مقدار الحرکة لانه کم لقبوله الزیادة و النقصان ولیس مرکبا من آنات متتالیة لانه

مطابق للحرکة المطابقة للمسافة التی یقع علیها الحرکة فلو ترکب منها لترکب المسافة

من اجزاء لا یتجزی فیکون مقدارا وقیل مقداریته یتوقف علی ان یکون کما وهو موقوف

علی انه قابل للزیادة و النقصان بالذات وهو ممنوع ولا یخلو اما ان یکون مقدار الهیئة

قارة المناسب ان یقول لا مقدارا لهیئة غیر قارة لیتم الحصر فان الامر القار وهو ما

یجتمع اجزاءه فی الوجود شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة کالسواد والبیاض

بخلاف

بخلاف الهيئة فانها لا يشتمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول فى الهيئة
جسم
والعروض فى العرض لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة
اى فى المقدار ١٢
قارة والا لتحقق الشئ بدون مقدار بل هو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهى الحركة فالزمان
ارزمان
لعله يشير الى الثانى ههنا ان الزمان مقدار الحركة واما كونه مقدارا حركة فلك الاعظم فسيجئ فى الفلكيات فخر الدين
مقدار الحركة وسيجئ زيادة بيان له فى الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه
زمان
لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع البعدية وكل قبلية لا يوجد مع البعدية
اى المتكلمون ذهبوا الى ان للتقدم قسما آخر سوى الخمسة المشهورة وسموه بالتقدم الذاتى وهو تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فخر الدين
فهى زمانية قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان
دليل قيل
مقتضى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتاخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك
التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس فى زمان متقدم واليوم فى زمان متاخر عنه وينقل الكلام
الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه
مح بالضرورة وح يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم
الزمانى لا يقتضى ان يكون كل من المتقدم والمتاخر فى زمان متغاير له بل يقتضى ان يكون
السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لا يوجد بدون الزمان
فان لم يكن شئ من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج فيها الى الزمان وان كان احدهما زمانا
كالوجود لانه فى زمان ١٢
كوجود الاب والابن ١٢

والآخر ليس زمانا احتيج فی الاخر الی الزمان دون الاول وان کان کل واحد منهما زمانا لم يحتج فی

شئ منهما الی زمان زايد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات

ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه ان

يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود

عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت

ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدمة

على اليوم لم يصح ان يقال لماذا قلت انه متقدمة عليه واعترض عليه بان انقطاع السوال عند

قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان المتقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظة الغد

فلو قيل لماذا قلت امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم

على الزمان المتاخر وهذا مما يعد سخيفا وكان انقطاع السوال عند قولنا تلك فی الزمان المتقدم

وهذه كانت فی الزمان المتاخر لا يدل على ان المتقدم عرض اولی للزمان فكذا انقطاع السوال

عند ما ذكرتم لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة فی

الاثبات لا فی الثبوت فهذا هو المطلوب كما لا يخفى فيكون قبل الزمان زمان هف ولو كان له نهاية

[Interlinear glosses:] صفة — لا يبقی ان الامس لم قدم على اليوم ١٢ — والضعف الرای السخف والسخافة قلة العقل ١٢ — ضعيف — كانت — المتقدم — ای العلم فی الثبوت ١٢ — فی نفس الامر ١٢

[Margin:] حاصل الاعتراض ان انقطاس والتعلق التقديم ضمنا فی قولنا الزمان المتقدم دال عليه صريحا وكما ان انقطاع اللفظ الصريح لا يدل على ان التقدم عرضا اوليا للزمان فكذا انقطاع السوال على الضمنی لا يدل عليه ايضا ويمكن الجواب بان انقطاع السوال فی كليهما يدل على ان التقدم عرض اولی له لعدم الاحتياج الی الواسطة ولا نعنی بالعرض الاولی ما يعرض للشئ بلا واسطة ولا يرد النقض المذكور الذی اوردنا مقدما عليه ١٢ ح

قال المحقق الدوانی ان هذا الاعتراض مناقشة على انا اذا تخيلنا قطعة من الزمان كيوم مثلا نجزم بتقدم بعضها على بعض حتى لو قيل كان تلك الحادثة فی تلك اليوم والاخرى فی ذلك الاخر ينقطع السوال واعلم ان ذلك الامس بالنسبة الی الاخر والاخر عند له وهذا لا ينافی فی الجزم بالتقدم اذا لاحظ العقل بوجه اخر ولم يرد بتقدم الامس على اليوم استناد التقدم الی وصف الامسية بل الی ذات الامس المقصود بخصوصه بالنسبة الی الغد المقصود كذلك مع قطع النظر عن وصف الامسية والغدية مح الدين

[Margin, bottom:] الواسطة فی الثبوت كوصف السطح للجسم بواسطة النهاية والواسطة فی الاثبات كثبوت الاكبر للاصغر بواسطة حد اوسط والواسطة فی العروض كالمتحرك الف[illegible] للانسان بواسطة [illegible] حيوان

الفلك جسم كرى يحيط به سطحان متوازيان اى هما واحد ويسمى الخارج منها محدبا والاخر مقعرا

[illegible]

الزمان عدمه بعد وجوده بعدية لاتوجب مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف

الفن الثانى مبحث الفلكيات
مبحث كون الفلك مستديرا

الفن الثانى فى الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل فى اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا

ازدعوصة الوجود حاشية

اى فى مابين الجهات او فى عالم العناصر

جهتين لايتبدلان لان احدهما فوق والاخرى تحت فان القايم اذا صار منكوسا لم يصر مايلى راسه

اى لايتبدل احدهما بالاخرى

فوقا ومايلى رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقى الجهات فان

بكسر الشين يقابل الجنوب وبفتحها يقابل اليمين

المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله

ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس

والجهة يطلق على منتهى الاشارات الحسية ومنتهى الحركات المستقيمة فبالنظر الى الاول قيل

قيل ان جهة الفوق هى محدب الفلك الاعظم لانها منتهى الاشارة الحسية ومقطعها وبالنظر

الى الثانى قيل هى مقعر الفلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان

يعنى ان الثانى غير صحيح والصحيح هو الاول لما عرفت وقد عرفت انه يمكن تطبيق المذهبين
لانه بعيد مرعوالدين

قطع كردن

الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذا من جهة

يعنى ان هذا امر مشهور لاتحقيقى والتحقيق ان الجهات غير متناهية كما سنذكره مرعوالدين

التحت متوجهة الى مايقابلها والمشهور نهايستة وسبب الشهرة امران عامى وخاصى اما

العامى فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس وقدم

والجانب الذى هو الاقوى فى الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يحاذيه وجهه

قيد الاقوى لما ذكره انه قد يكون الشمال اقوى فى بعض الناس مرعوالدين

قداما ومقابله خلفا ومايلي راسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوى ماذكر وقفت

اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها في ساير الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق مايلي

ظهورها بالطبع والتحت مايقابله ثم عمموا اعتبارها في ساير الاجسام وان لم يكن لها اجزاء

متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة

متقاطعة على زوايا قوايم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان امتياز

بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميها

الانسان باعتبار طول قامته حيث هو قايم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العمقي يسميها

وطرفا الامتداد العرضي يسميها الانسان باعتبار عرض قامته باليمين والشمال

باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع

زيادة هي تقاطع الابعاد على قوايم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق

اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتدادات على البعض مما لا يجب في اعتبار

الجهات واذا لم يعتبر كان الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد

بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل واحد منها موجود قيل فيه

اشكال لانهم قالوا جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة موهومة فلا يكون موجودة

والمركز الذي هو نقطة موهومة موجودة في نفس الامر وان لم يكن موجودا في الخارج ۱۲

فاقول

يعني اشاره مشهود باشاره حسيه

نا قول كانهم ارادوا الموجود فى نفس الامر ذو وضع غير منقسم فى امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك

يعني عمق

كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك لما

امكنت الاشارة اليها وقد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح من

الخطوط بل هي متصلة فى انفسها لا مفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة

فى وسط الخط والى الخط المتوهم فى وسط السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا

وجود الخطوط والسطوح ١٢

فى الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذى يتوهم المشار اليه فيه ولما امكن

اتجاه المتحرك اليها قيل بالوصول اليها او القرب منها وانما قيد الاتجاه بها لامكان اتجاه المتحرك

كما فى الحركة الى البرودة

الى معدوم يقصد بالحركة تحصيله كما فى الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن ايضا اتجاه المتحرك

الى المعدوم بالوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة فى ذلك

الامتداد لانها لو انقسمت وحصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك فلا يخلو نحو حركته فى الجهة

لانها ما منه الحركة او ما اليه الحركة فلو كانت الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وانه

مح وح فاما ان يتحرك من المقصد يعني الجهة او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن

ابعد الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن

محمد شريف

ما منه الحركة — مبدأ الحركة
ما اليه الحركة — منتهى الحركة
ما فيه الحركة — اين كم كيف وضع
ما له الحركة — عرض
ما به الحركة
ما يحيط بالحركة — زمان

اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة واقول اتمام هذا الكلام موقوف

على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا التحديد لان

انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس

بالذات والا لكانت جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مر فلا بد لها

من امر تحدد وتعين وضعها ولا يجب ان يكون قائمة بالمحدد كما ذكر بعضهم لان جهة

الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت

اعني المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه بالمحدد ايضا فتحقق

تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان تختلفان

بالطبع لان الملأ المتشابه لا يوجد منه امور متخالفة بالطبع فلا يكون احدهما مطلوبة

لبعض الاجسام والاخرى متروكة لبعض هف لان النار والهواء طالبان

بالطبع للفوق هاربان عن التحت والارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات

في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات

ليس داخل تحت الملأ المتشابه فاذن هو في اطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه

متحصلة

متحصلة به وقال بعض المحققين المراد بالملأ المتشابه ملأ لا يوجد فيه امور متخالفة الحقيقة

ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذي لا يكون

متناهيا لان المتناهي يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط

وانما يعرضوا للملأ المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد

هذا والكلام على كل من التوجيهين لا يخلو عن تحمل كما يظهر بادنى تامل ومتى كان كذلك

كان تحددها بجسم كرى لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان

بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل

لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق حيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو

ابعد والا لبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه صارت فوقا بالقياس اليه

ذلك الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكرى غاية البعد سواء كان البعد داخلا او خارجا

بل البعد الخارج لا يتحدد غايته اصلا سواء كان الجسم كريا او لا فان كل ما يفرض

انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد

به جهة السفل بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزها غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن

فالمركز من حيث انه مركز وطرف سبب
للتحدد لنفسه من حيث انه جهة صلاح الدين

تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانها جهتان متقابلتان متقابلة فى غاية البعد بحيث يستحيل

ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس الا

ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين

بالجسم الكرى لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون

احديها ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة

عن الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا

لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها فى الامتداد الواصل بينها فهو اقرب من

الاخر فكل ما نفرض غاية البعد من بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب

من البعض الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه

الخارج فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرويا والا

لم يتحدد جهة السفل فهو كاف فى تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط

حشوا لا دخل له فى التحديد ولا بد ان يكون المحيط محيطا بساير الاجسام اذ لو كان وراءه

جسم لما كان جهة الفوق التامة به منتهى الاشارة فحصل المطلوب انت تعلم ان ما ذكرناه لو تم

لل

لدل على كروية جسم محدد للفوق والتحت محيط بساير الاجسام وهو الفلك الاعظم فلا يدل

على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة فى الفصول الاتية فلا تغفل فصل فى ان الفلك

بسيط اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر

ايضا وقد يطلق البسيط على ثلثة معان اخص الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع

بحسب الحس فيشتمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم الثانى ما يكون كل جزء

مقدارى منه بحسب الحقيقة مساويا للكل فى الاسم والحد ويندرج فيه العناصر دون

الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هى العناصر ولا يشاركها فى اسمائها

وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقدارى منه بحسب الحس مساويا للكل فى الاسم والحد

فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة

اى الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية واما حركة الحوالة ونظائرها فانها تسمى

مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا

اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركها

فانه يتجه الى جهة وتارك اخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به فيه

(حواشي:)

اى البسيط ... اعنى عدم التركب او المنفى وهو التركب ... اى لا النفى ... فيما بين الاجسام جسم غير مركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة او بحسب الحس ... لان كلا منهما يتالف من اجسام مختلفة الطبايع ۱۲

ايضا فى نفس الامر وهذا القيد ... وقوله بحسب الحس فى المعنى الثانى

اى الاجسام والا فالبسيط يطلق على ما لا اجزاء له وعلى السطح ايضا ۱۲

والمثلث ... حد

احترازا عن الهيولى والصورة ۱۲

لان الفلك ليس له اجزاء مقدارى بحسب الحقيقة وان سلم ان له اجزاء مقدارى لا يلزم ان هذا الجزء فلك وكذا تعريف الفلك لا يصدق على اجزائه لان تعريفه انه جسم كرى ذو نفس متحرك بالذات على الاستدارة غير ... ۱۲

اذ لا يطلق الفلك على جزئه ۱۲

جسم كرى ذو نفس والجزء ليس بكرى ۱۲

لان ربع الفلك لا يسمى فلكا لان الفلك ...

سواء كان الحركة مستقيمة او منحنية او جوالة ... الحركة المستقيمة اعم اصطلاحا واخص لغة والحركة المستديرة اعم لغة واخص اصطلاحا ... ۱۲

اى انتقال الجسم من مكان الى مكان ... دفع لما يتوهم ان المستديرة بهذا التفسير يدخل فى المستقيمة ۱۲

المدحرجة والقوسية والمتحرك على الشكل البيضى ۱۲ حركة وضعية آنت كل ... واجزاء ... ۱۲

كلها

جسم

جسم ۱۲ جسم

نظر اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المحال ان يتحدد الجهة
قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لا يكون متحددة به والفلك ليس كذلك
بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا
اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه اى بسائطه على شكل طبيعي او قسري او
يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد
منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة قالوا لان الطبيعة في الجسم البسيط
واحدة والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه
افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطا واخر سطحا واخر نقطة
فلو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء ولا
سبيل الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون طالبا للشكل
الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا يخ عن حركة اينية هف لا يخفى
عليك ان الثابت مما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمفيد
ههنا استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤها قابلة للحركة

المستقيمة

المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم

ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا فلان جزء

الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى جهتي الفوق

والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدد وانما يحددهما دون سائر الجهات واما ثانيا فلان

اللازم هو تقدم جهات حركتها على حركتها لا عليها فصل في ان الفلك قابل للحركة

المستديرة اي الوضعية لان كل جزء من اجزاء المفروضة فيه هنا مبني على ان الفلك

متصل واحد لا جزء فيه بالفعل لا يختص بما اي طبيعة يقتضي حصول وضع معين

ومحاذاة معينة لتساوي الاجزاء في الطبيعة اورد عليه ان البساطة التي يستدل

بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك

على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال المفروض او الى بعضها

دون بعض فيلزم الترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة

فلابد هناك من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة نهاية

في الصغر والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا

جواب

المحدد والمحدد ١٢ — احترز عن الدائرة التي مركزها خارج عن مركز العالم سواء كان محيطا واقعا على مركز العالم

او لا اذ الحركة في احد نصفيها من الفوق الى التحت

لقرب المتحرك منه على التدريج في ذلك النصف

وفي نصفها الآخر من التحت الى الفوق كما

اجزاء

لا يخفي لزومه

اي لا يتميز كل جزء من الاجزاء بحقيقته ١٢ — اي تقييد الاجزاء بالمفروضة مبني على

اي قبل الفصل

عما سبق لتوقفه على ثلاثة

الفلك وهي في الفصل قابل

انفلاك احدها ان ثانيها

للحركة المستديرة وثالثها

ان فيه مبدأ ميل مستقيم

ان لبسائط في طبيعة

اي حقيقة

اي لا يتميز كل جزء من الاجزاء بحقيقته ١٢

اي بسيطة

صورة النوعية — هذا معارض بالقلب ١٢ — وهو تساوي الاجزاء في الطبيعة ١٢ — برابر

اي الحركة المستديرة ١٢

اذ لا يتحرك الجسم في آن واحد الى جميع الجوانب ١٢

اقول يمكن اختياره ولا يلزم ترجيح بلا مرجح اذ حركة الافلاك ارادية والارادة مرجحة كما قال المتكلمون وحصول ان الترجيح بلا مرجح اول بجزء

جانب دونها محال هو الترجيح بلا مرجح

مثل اينك آسيا مشترك الالزام فلا ينفع

له في دفع المعارضة

علم

نقطتها وتحصها

عظيما بالسرعة والبطوء مع استواء جميع النقطة المفروضة في ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية

والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او الكبيرة بالحركة البطيئة او السريعة وانه ترجيح بلا مرجح

وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى محركه وان لم نعلمه بعينه

ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع

سواء وعليه مبنى كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى

وضع جزء آخر وما ذلك الا بالحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة و

قد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذات لطبايع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها

وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة

معه سواء كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا وجوب سكون الغير

ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان

حركته قطعا ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا

للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه المناسب

انتقال لو لم يكن طبعه مبدء ميل مستدير اقول في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع

بمعنى الطباع ويتناول ما له شعور وارادة فلا يلائم قوله فيما بعد والا لكان الشيء مع

العايق الطبيعي كهو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير

من الخارج اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في طبيعته مبدء ميل ميلا من خارج

هو تساوي الجسم القليل الميل والذي لا ميل طبيعيا اصلا فيه في السرعة كما ستقف عليه

اذ يجوز ان يكون للجسم الذي ليس له ميل طبيعي مقاوم مثل الجسم القليل فلا يكون تلك المساواة مستحيلة لفواته

ولا استحالة في ذلك وايضا لم يصح قوله فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير اصلا وهو ظاهر

اي في تساوي جسم قليل الميل والذي لا ميل طبيعيا فيه في السرعة لجواز ان يكون فيه الميل الطباعي

والانسب ان يحمل الطبع على الطباع والعائق والطبيعي على المتناول لما له شعور وارادة

حاصله جواب باختيار الشق الاول

فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين

فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث اذ

لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له فهذا لا ينافي امتناع حركته على الاستدارة

بواسطة عدم علتها وهي الميل المستدير وان اراد به ان للفلك استعدادا تاما للحركة

المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشرايط وعدم جميع الموانع

نقض اجمالي — اي للحركة المستديرة وهو قابل

فذلك غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من البسايط العنصرية اذ لا شبهة

لان العلم به يتوقف على العلم بان فيه مبدء ميل مستديرة اشارة

في امكان حركته المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك

النفي الخاص لا يوجب نفي العام اعلم — طبيعي — طباع

الطبيعة مبدء اول الحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض

لانه لا يلزم من عدم الميل الطبيعي عدم الميل الطباعي فيجوز ان يكون فيه ميل طباعي ويقاوم الميل الطبيعي الذي في ذلك الجسم فتساويهما لا يكون محالا لفواته

للميل ثلاثة معان احدها حالة في الجسم مغايرة للحركة بمقتضى الطبيعة بواسطتها الحركة وثانيها هو كيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه من الحركة وهو بهذا المعنى مغاير للمدافعة وعلة لها وثالثها نفس المدافعة شرح

يمكن ان يجاب بان المراد من طبيعته ليس الصورة النوعية بل الذات ههنا فاذن ما فيه الصورة النوعية

فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به فيمكن تقرير الدليل على وجه يكفي فيه امكان الحركة

بحسب الذات ولا تجري في العناصر بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل تحريكا

قسريا فلا بد فيه من مبدأ ميل طباعي ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ

مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير

بخلاف العناصر لان الميل المستقيم غير ممتنع فيها فلا يجب ان يكون فيها مبدأ ميل مستدير

من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة

في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل يكون ذلك الميل معاوقا للميل

القسري لمخالفته اياه في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة

لان الميل الطبعي مثلا طالب ومايل الى جهة الشرق والقسري الى جهة الغرب نور الله

والامكان الثاني اي الحركة مع العايق وهو الميل الطبعي كما لا معه هف قيل لا يلزم من

فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن ان يكون خاليا من الميل ومقارنا

لعايق آخر يقاوم ذلك العايق الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم

الميل اقصر من زمان ذي الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك العايق مع ذي الميل ايضا وذلك

كالنصف والثلث والربع ونحوها

الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم الميل المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول

وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا

اذ المسافة التي وقعت الحركة فيها منقسم قطع بعضها انما يكون قبل قطع كلها فقطعها للاجسام المنقول الى وقوعها في الزمان دون الآن وانما احتاج لانه لو جاز وقوع حركة تلك الحركة في الزمان دون الآن حركة ذي الميل الاول عديم الميل في الآن ووقع نسبة لا ذلك الآن في الزمان لم يكن لهذا الزمان نسبة بين الخط والنقطة لعدم المجانسة فكان الموقوف على ثبوت النسبة تلزيم الا كذلك

عن القرينة يمكن فرض التحريك القسري فيه وذلك يقتضي وجود ميل طباعي فيه لان الجسم القابل للتحريك القاسر لا بد فيه من الميل والا لما قبل ذلك الجسم التحريك القسري اصلا فان القاسر لا يؤثر الا في تسخير الطبيعة لنفسه واذا انتفى الطبع انتفى التسخير وبهذا اندفع الشبهة الاول لانه لا يمكن ان يقدح انه يجوز ان يكون الحركة المستديرة ممكنة وامتناعها لعدم الفاعل اعني الميل لان ذلك انما هو في الحركة الطبيعية واما في التحريك القسري فقد تحقق الفاعل وهو القاسر فمبدأ معتبر في جانب القابل فلا بد ان يتحقق ذلك فيه والا لم يكن قابلا اصلا حكيم

بالثانوية نظرا الى انه ثانيا وصفناه بكونه ذا ميل والا فهو باعتبار الفرض ثالث ما فرضناه من الامور الثلثة المذكورة نور الله

ذا ميل

ذا ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر

الى الزمان الاطول فيكون نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية في مثل زمان عديم

اي يقطع ... اي بمثل تلك القوة ١٢

الميل مثل مسافته اي مسافة عديم الميل لان الحركة يزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة

مفعول فيتحرك ١٢

التي في الجسم وينقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة

المعاوقة التي في الجسم ولا يزداد السرعة او زاد شيء منها ولا ينقص السرعة لم يكن

القوة الميلية مانعة من الحركة هف فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان

سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول وحينئذ فيتحرك ذو الميل الثاني

اي فيقطع

في نصف زمان ذي الميل الاول وذلك المنصف مثل زمان عديم الميل مسافة منصوبة على انه مفعول لقوله فيتحرك عكس

ذي الميل الاول وهي مثل مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا

لامتناع ان يكون الحركة مع العايق كهو لا معه ١٢

ميل فيه متساويان في السرعة وهو مح وقد يقرر الكلام بعد فرض الاجسام

التقرير الاول انا لو فرضنا ذا الميل الثاني المتحرك بقوة قسرية مثل عدم

الثلثة المذكورة بوجه اخر بان يقال فيقطع ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم

الميل في زمان عديم الميل لان السرعة يزداد وينقص بانتقاص الميل المعاوق

وازدياده فلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة

الميل المتحرك بمثل تلك القوة
للزم ان يكون مسافة الاول
مثل مسافة الثاني والتقرير الثاني
بالعكس ١٢

فانه قال بعد فرض مماثلة الزمانين
تحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية
في مثل زمان عديم الميل مثل مسافة بعينه فيلزم
مساواة ... والتالي ... المسافة مع مماثلة الزمان
وهو محال والملزوم ... التقرير الثاني فيقال بعد
فرض الاجسام المذكورة المتحرك في مسافة
واحدة بعينها انه يقطع لا محالة ذو الميل
الثاني مثل مسافة عديم الميل في
زمان ... الزمان
مع ... المسافة ... ١٢

وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب

تفاوة الميل المعاوق فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل

نصف زمان حركة ذى الميل الاول وهذا ساعتان فذلك ساعة فزمان حركة عديم

الميل وقال ابو البركات وجود الحركة من حيث هى لا يتصور الا فى زمان فذلك

الذى يقتضيه ماهيتها يكون محفوظا فى جميع الحركات وما زاد عليه يكون بحسب

المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة فى ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهى

زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة فى ذى الميل الاول باذاء ميله ولما كان ميل

ذى الميل الثانى نصف ميل ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة باذاء ميله فيكو

زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل

وانما يقسم بالفرض الى اجزاء هى ازمنة انقساما لا يقف عند حد وكذلك

الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم الا الى اجزاء منقسمة كل

واحد منها مسافة فزمان اية حركة فرضت اذا جزئ على وجه اريد كان كل جزء

منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة

[Marginal and interlinear notes:]

يكون الشئ مع المعاوق كهو لا مع
قال ابو البركات لا نم ان الشئ مع العائق كهو لا معه
سواء كانت طبيعية او قسرية
اصل ماهية
او قسرية او طبيعية او ارادية
بحسب الماهية
اى حركة عديم الميل وقليل الميل وكثير الميل
اخرى
فلا يكون الشئ كهو لا معه
يجمع اجزاء الا الى ينقسم المسافة كما ان
هى حركات
مجرى
الزمانين فتامل
معين فح يكون نسبة الميلين
بل لا ان يمتنع وقوع حركة عديم الميل فى زمان
[illegible]

فی جزء من اجزاء المسافة وهو فی نفسه ایضا مسافة فماهیة الحرکة من حیث

هی صالحة لان یقع فی ای جزء کان من اجزاء المعروضة للزمان و المسافة

فلا یقتضی الحرکة لذاتها قدرا معینا من الزمان ولا من المسافة بل یقتضی

حاصله ان کلام المعترض فی الحرکة المخصوصة المفروضة فی الاستدلال لا فی الحرکة المطلقة والبدیهة یحکم باقتضاء الاول قدرا معینا من الزمان والمسافة باعتبار القوة المحرکة والجسم المتحرک والمسافة المعینة مع قطع النظر عن المعاوق ۱۲

مطلقهما ویمکن ان یقال ان البدیهة یحکم بان الحرکة المخصوصة التی توجد

یعنی لیس اعتراض المعترض مبنیا علی ان ماهیة الحرکة من حیث هی یقتضی زمانا معینا حتی یدفع بانه باطل لان الحرکة موجودة فی ضمن ای جزء من الحرکة فی ای جزء کان من اجزاء الزمان علی ما قرره الشارح بل کلامه مبنی علی ان الحرکة المخصوصة التی توجد فی مسافة معینة یقتضی ذلک ولا شک ان بدیهة العقل حاکمة بذلک وح لا یلزم المحذور المذکور من مساواة زمان عدیم المیل وزمان ذی المیل کما بینه الشارح مولوی عبد الحکیم

فی مسافة مخصوصة یقتضی قدرا معینا من الزمان باعتبار القوة المحرکة و

الجسم المتحرک و المسافة المعینة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان

هذا اصل الحرکة

یزداد بسبب المعاوقة فیکون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه

ای القوة المحرکة والجسم المتحرک والمسافة المعینة ۱۲

بازاء الحرکة باعتبار الامور المذکورة فیجب اشتراک الاجسام الثلثة فیما کان

ذی المیل وقلیل المیل وعدیم المیل

من الزمان بازاء الحرکة باعتبارها لفرض تساوی تلک الاجسام فیها وما زاد

فخر الرازی البحث علی اصل الاستدلال المعهود ۱۲

علیه یکون بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة فی کون الجسم القلیل المیل

والذی لا میل فیه متساویین فی السرعة الا اذا کان المیل القلیل عایقا ولم لا یجوز

ان یکون بالغا فی مراتب الضعف الی حیث لا یبقی له اثر معاوقة کما ان قطرات

الماء اذا تتالت وتکثرت اثرت فی نقب الحجر ولا تاثیر اصلا لقطرة فیه وهذا لح

بیبوسة — سوراخ ۲ — واحدة ۱۲

ای الشیء مع العایق لعله لا معه ۱۲

انما يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل فيه او من فرض الميل الذى نسبته الى

الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول وانما لم يتعرض لحركة الجسمين

الاخيرين بالقسر الى جهة ميلهما ولاجتماع الامور المذكورة اذ الاول مشاهد لا يتاتى

انكاره واستحالة الثانى مبنية على التنافى بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالضرورة

لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن يمكن ان يقال نسبة مراتب الميل بحسب التنقص والضعف

وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس

على انه يجوز ان يكون لمقدار نسبته الى مقدار اخر لا توجد تلك النسبة بين النسب العددية

فهذا لمحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا تحركا قسريا فيكون محالا ونقول

ايضا ان الفلك لا يكون فى طبعه مبدا ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية

الواحدة يقتضى الامرين المتنافيين هف وفيه نظر لانا لا نسلم المنافاة بين الميل

المستقيم والمستدير لاجتماعهما فى الكرة المدحرجة وما قيل من الميل المستقيم يقتضى

توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها مما اذ المستدير لا يقتضى التوجه

لا انه يقتضى الصرف ولئن سلم المنافاة فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة الامرين

متنافيين

متنافيين باعتبارين متقابلين فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد هما يطلقان بالاشتراك على معنيين

على حدوث صورة نوعية وزوال اخرى وعلى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا

بقرينة ما بعد فللصورة الحادثة حيز طبيعي ١٢

هو الاول والخرق والالتيام اى افتراق الاجزاء واقترانها اما انه لا يقبل الكون والفساد فلانه محدد

الجهات ولا شئ من المحدد للجهات بقابل للكون والفساد فلانه محدد الجهات ولا شئ من المحدد للجهات

في الفصل الاول من هذا الفن علم ١٢

بقابل للكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته

في الفصل السابع من الفن الاول علم ١٢

الحادثة حيز طبيعي ولصورته الفاسدة حيز اخر طبيعي لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعي لما بينا ان

كل جسم فله حيز طبيعي هذا لا يدل على ان يكون الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعي للصورة

الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور

المتخالفة بالنوع جاز ان يشترك في لازم واحد وكلما هذا شانه اى ما يكون لصورته الحادثة حيز

الحادثة ١٢

طبيعي ولصورته الفاسدة حيز اخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان تحصل

في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة

٢ فان حصلت في حيز غريب يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي صح

في حيز غريب فكانت يقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي ههنا بحث اذ المحدد لا حيز له بمعنى

المكان ولا يصح حمله ههنا على المعنى الاعم منه واما انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا

اى السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي

اى ما يتمايز به الاجسام في الاشارة الحسية ١٢

لانه ح لا يتم الدليل المذكور وهو قوله فان حصلت اه اذ الحيز بمعنى الوضع لا يقتضي ميلا مستقيما وهو الظ تامل ١٢

الحركة

يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان انها يحصل با

المستقيمة لاجزاء الفلك وقد مران المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم

من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء وافتراقها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة

او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منهما او للمستديرة وهما محالان اما الاول

فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانى فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة

بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة ويتحرك بعض الاخرى فى جهة اخرى مخالفة

للاول او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما

طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضى

الاشياء لا مختلفة غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك واما الارادية

فلان الفلك لبساطته عادم للالات الجسمانية المختلفة التى بواسطتها تصدر تلك الافاعيل

المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان

الحركة الحافظة للزمان اى التى كان الزمان مقدارا لها اما ان يكون مستقيمة او مستديرة

قد علمت ان الحركة المستقيمة فى عرفهم هى الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية

Marginal and interlinear glosses:

اى لفظ اينية ١٢

وهو تطويل بلا فائدة ١٢

اى فى الافلاك ١٢

اى حركة فلك الاعظم ١٢

اى الحكما

انتقال من مكان الى مكان ١٢ سواء مستقيما او منحنية او حوالية ١٢

ولاشك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية

اوكيفية والملايم لكلامه فيما بعد ان يحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم

ويصحح محل المناقشة في الحصر وسع لاجايز ان يكون مستقيمة لانها اما ان تذهب

الى غير النهاية او ترجع لاسبيل الى الاول والالزم وجود بعد غير متناه هو المسافة لا الحركة

اذ الحركة الموجودة ليست بعدا والحركة التي هي البعد ليست موجودة ولاسبيل الى الثاني

لانها لو رجعت لكانت ينتهي الى طرف قبل الرجوع فيكون منقضية بالسكون لان بين كل حركتين

سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول

استحال ان يفعل الوصول قبل عليه لانم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال

الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان الميل

الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يعني اللاوصول لاستحالة

اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في الجهة اورد عليه الامام بانا لانم الاستحالة

المذكورة اقول كلامه مبني على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا

نفس المدافعة فانه قد يطلق عليها ايضا ولاشبهة ح في تلك الاستحالة قال الشيخ

لا تقع الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل ممانعة الى

جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظنن ان الحجر المرمي المحقق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدأ

من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العايق فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي

فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين بصفتي الايصال وانالة الوصول آني

اى حادث في ان لان الوصول وكونه غير موصول اني لان حال الوصول اي يحدث

هو فيه لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى انتهى

فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا يحذف وفيه وان اراد وصولا

الجملة فممنوع وتدقيق الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما في ذلك الاشياء

والا لم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول اليه آني اذ لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما

لتعلق الوصول به شيا فشيا وكذا حال صيرورته غير موصل قبل وايضا قد ثبت ان الآن

آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا لان رفع الآني آني لا محالة وقد يقال

ان الانطباق والموازاة والمحاذات والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها يحصل

عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زماني اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان احد الجسمين

الانطباق هو تلاقي الشيئين وتماسهما بحيث لا يزيد ولا ينقص احدهما عن الآخر والمحاذات هو تقابلهما
وكون احدهما مقابلا للآخر من غير تماس كتقابل الشمس والقمر ليلة البدر والتماس اعم من الانطباق والوصول اعم
من التماس ايضا كوصول العبد الى الله تعالى والموازات فتقرب من المحاذات فيشبه ان لا يكون بينهما
فرق فتامل

اذا تحرك

٤٤

اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلا شك انهما منطبقان عند انقطاع حركته

فلا يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان وكذا

الحال في جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد منهما اى الميلين آنيا وجب ان يكون بين

الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من

يعني ليس المراد بالاجزاء المعنى الاصطلاحي وهو الجواهر الوضعية الغير المنقسمة اصلا

اجزاء لا يتجزى هى الآنات ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها اى

ان تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى محال لما مر اى تركب اجزاء لا يتجزى خلف لما مر في ابطال الجزء

المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان هف هذا يدل على وجود زمان بين الآنين واما

انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فاما الى ذلك الطرف المذكور وهو الحد فيلزم ان لا يكون

للجسم وصول اى اللاوصول في الآن الذي فرضناه آن الوصول او عنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه

اذ الحركة عنه انما يوجد بالميل الثاني اعلم ان الحجة المشهورة هو ان المتحرك الى المنتهى

انما يصل اليه في آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فلا محالة يصير مفارقا ومباينا

في آن ايضا ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان واصلا الى المنتهى ومباينا له في

آن معا فوجب تغايرهما بالذات واستحال تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزام القول

وهو باطل لاستلزامه اجتماع النقيضين اعني الوصول واللاوصول

بالجزء وذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه

الحجة بعينها قائمة في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي يقطعها حركة ما

اعلم ان الحجة السابقة ايضا جارية في الحدود المفروضة كما لا يخفى عند التامل الصادق الا ان يقال ان المراد بالحجة الثانية في دليل المعهود هي الحجة بطريق الرجوع كما صرح به بخلاف ما ذكر في هذه الحجة فانها مطلقة حيث قال واذا تحرك عنه ولم يقيده بقوله ويرد عليه دون ذلك فتفكر والظاهر ان المراد به هنا ايضا هو حركة الرجوع ويدل عليه السوق ويؤيده كلام الشيخ فيما بعد هو حركة الرجوع منه ايضا عبد الرحيم

وقد بطلها الشيخ الرئيس في الشفا بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع فهناك اذا آن يقع فيه ابتداء

الرجوع والمباينة وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق مباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان عنوا

بآن المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا

بين زماني الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن

الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع

فان كل آن نفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع

ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة اقول قد ظهر بما ذكرنا ان العدول

عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى ان اللاوصول آني كما فعله المص بعيد جدا فعلم ان الحركة

الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع

الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة واذ لا حركة مستديرة يحتمل الدوام الا حركة الفلك

فاذن الفلك اي احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رايهم متحرك على الاستدارة دائما

وهو المط اقول فيه بحث لاحتمال ان لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا

فيكون الزمان فيه محفوظا بها هداية يرفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تخلل

السكون

السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقى فى الجو جبلا ساقطا

بحيث يماس سطحها سطحه ويرجع كلاهما فيجب توسط سكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة

وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف فى الجو مصادمة الحبة

فاجاب بان الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبل ينتهى حركتها الى سكون لانقطاع الحركة الصاعدة

فى آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا يوجد الا فى الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل

لان سكونها آنى ولا يستمر زمانا فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا فى آنين متغايرين ليكون

ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان فى آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل

الصاعد وعرضية الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق

يحس منه الرافع ميلا هابطا وهو ميله الذاتى الطبيعى ويحس منه من وضع يده عليه فى

تلك الحالة ميلا صاعدا وهو ميله العرضى الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل زمانية

ملبس بينهما اى بين هذه الحركة التى توجد فى زمان وذلك السكون الذى يوجد فى آن هو مبدأ

ذلك الزمان فينصرم بعدم ممانعة هذا خلاصة ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام فاقول فيه

بحث اذ المراد بالميل العرضى ما لا يقوم بالمتحرك بل بما يجاوره ويقارنه على قياس حركة العرضية

لحركة جالس السفينة

كحركة السفينة فان حركة السفينة بالنسبة الى جالسها

لا لجالسها حركة السفينة عرضية بالنسبة

اى فى آن الملاقاة ۱۲

اى حين التلاقى ۱۲

وهو سكون الجبل بل فالملزوم مثله وهو السكون بين الحركتين ۱۲

بالارتفاع

ارتفاع

اى المقابلة

حاصله منع الملازمة فانه لا نسلم ان سكون الحبة مستلزم لسكون الجبل ۱۲

اى سكون ۱۲

حتى ينافى حركة الجبل

هذا جواب عن سؤال تقدير السؤال ان يقال لو وجب السكون بين الحركة الصاعدة وبين حركة الهابط يلزم وقوف الجبل

اى فى آن الملاقاة

اى الحجر الذى وضعه شخص فوق يده

بيد الرافع ۱۲

اى يد دافع

الى محل بالرافع لا بالمرفوع لذاته

لا يخفى ان رمى الحجر الى فوق مستلزم لحدوث ميل قسرى الى الصعود واما الحجر المرفوع الى الفوق بان يوضع على يد فلا بل يرفع اليد لا يحصل له ميل من جهة الرافع بل الميل اليد الرافع

صفة آن

اى زمان الحركة لان كل جزء من اجزاء الزمان زمان فذلك الآن مبدأ ذلك الزمان فافهم ۱۲

جواب

منعدم اى ينقطع ۱۲

المقاومة ... ... [illegible]

الآنية ... ... [illegible]

[illegible]

بينهما ان سكون الحبة آنى وحركة الجبل زمانية ۱۲

بينهما ان سكون الحبة ... ... [illegible]

منه ميلا هابطا وهو ميله الذاتى والثانى يحس منه

ميلا صاعدا وهو ميله العرضى ... [illegible]

المجادلة ... ... اضطراب ... [illegible]

وللخصم ان يقول ان الميل الطابعة للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد

اى من قبيل الميل العرضى

للحجر المرفوع بين وقد يجاب ايضا بان الحبة لا تماس الجبل بل اذا وصلت ريحه اليها وقفت

من الشبهة التى تمسك بها بعض الحكماء

ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذى ذكرتم من تلاقيهما فرض محال ويجوز استلزامه

للمحال الذى هو وقوف الجبل وبان وقوف الجبل فى الجو غير مستحيل بل مستبعد للعقل لكن

اى بل الضرورية للحكمة الطبيعية تامل

الضرورات الطبيعية يقتضى امورا يستبعدها العقل كما فى الخلاء فصل فى ان الفلك

متحرك بالارادة لان حركته الذاتية لو لم يكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لا جائز

فى هذه الثلاثة لانحصار الحركة

ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملايمة

وذلك اى كل من الهرب والطلب فى الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان يكون هربا

فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته

عنها توجهه اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه فان قلت لو كان

ترك كل وضع فى الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحال كون حركة

وهو محال

الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد فى حالة واحدة قلت يجوز

ذلك من جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اغراضه بخلاف

اى النفس

اى كون الواحد مرادا وغير مراد

ما اذا كان

ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يقصود هناك اختلاف الجهات والاغراض وهٰهنا بحث

لانا لانم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك

الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة بل طالبا لحالة ملائمة فلان كل

وضع يتحرك اليه الجسم بحركة المستديرة فحركته اليه هرب عنه والتوجه الى الشئ

بالطبع استحال ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة

المطلوبة سكنته قيل انما يلزم اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل اليه

واما اذا كانت المط بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة

لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها يقتضي التادي الى الغير فيكون المط ذلك الغير ويمكن

ان يق لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطه نيل الحالة المطلوبة لان يتمنى

حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد

لحالة اخرى يطلبها فلذا يتحرك دائما والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا خاف

ان يكون قسرية لان القسر على خلاف ميل يقتضيه الطبع بحيث لا طبع لا قسر فيه

بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركة المستديرة طبيعية ان لا يكون له ميل طبيعي

مخالف لجهة الحركة فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة

لان القوة المحركة للفلك يقوى على افعال اى حركات غير متناهية بحسب العدة

فلا شئ من القوى الجسمانية المتشابهة الحالة فى الجسم البسيط المنقسمة

بانقسامه كذلك فالمحرك للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة

الجسمانية المذكورة لا يقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية

ذكرناها فهى قابلة بتجزى الجسم للتجزى الى اجزاء كل منها قوة والجزء اى كل جزء

منها بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على شئ نسبته الى ما تحرك القوة بالنسبة الى كل الجسم

كنسبة جزء الجسم الى كله والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء

جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا للكل اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر

منه فى التاثير هف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا

فى قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان

الجسمان متساويين فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت

هناك الا فى المحركين فيجب التفاوت فى الحركتين على نسبة تفاوتهما ومتى كان كذلك

فالمجموع

فالمجموع اى الفوق كلها لا يحتوى على غير المتناهى لان الجزء منها اما ان يحتوى على جملة متناهية من مبدأ

معين او على جملة غير متناهية والثانى باطل اذ المجموع يحتوى من ذلك المبدأ على ما هو زايد فيلزم الزيادة

على غير المتناهى المتسق النظام هف قيل لعل انما قيد غير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة على

غير المتناهى اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانها غير متناهية

مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية

وتوضيحه ان المراد بكون الغير المتناهى متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا فى نفسه

ولا يلزم من اتصال الزمان فى نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما يحصلان الا باعتبار

العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى له ح الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد

عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق ح لا يوجد فى اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المطلوب هو

على اتساق الحركة فى نفسها فهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزاء

المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعنى بالزيادة على

غير المتناهى العديم الانقطاع الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه وذلك لا ثم فيما نحن فيه

لفرض وقوع التحريكين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهى

الحواشي:

على تقدير كون الكل سلسلة من مبدأ واحد عصمه

اى باطل بحكم البديهة اذ هى حاكمة بانه لا يزيد غير متناه على آخر اذا كان على النسق واحدا بان يكونا مشتدادين من مبدأ الاجزاء مرتبة الاجزاء ومتوالية كما سيجى

بان يكون اجزاءه المفروضة او المحققة سلسلة متصلة الحدود كالحركات الفلكية بخلاف ما اذا كانت منتظمة مترتبة النظام المنفصل

قائله ميرك البخارى ١٢

كأن فى ما ذكر ابهام لعدم بيان المرام من اتساق النظام وبيان حصوله فى الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمآت والالوف المتضاعفة احتاج الى التوضيح لدفع ذلك الابهام وبيان المرام ط عصمه

كأنه قيل اذا كان معنى الاتساق ان يكون متصلا فى نفسه يلزم ان يكون الشهور والسنين متسق النظام لان كلا منهما زمانى والزمان متصل فى نفسه فاجاب بقوله ولا يلزم الخ

متصل واحد ١٢

لان العدد كم منفصل وهو ينافى الاتصال ع

اى حين اعتبار عروض العدد للاجزاء ١٢

والنزوم الخلف ١٢

اى حين كون عدم الاتساق باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة المعتبرة ١٢

وهو لزوم الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام

لان الحركة منطبقة على الزمان فاذا لم يكن الزمان متصلا بسبب عروض العدد عليه لم يكن الحركة ايضا متصلا ط

وح لا يرد ما قيل من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه ١٢

وفى توجيه قول المتن اعنى المتسق النظام ١٢

صفة غير المتناهى

منقول بعنى ١٢

حيث كان من مبدأ معين ١٢ واذا فرض من مبدأ واحد لم يتصور الزيادة فى جهة تناهيه اذ هو مساو له فى تلك الجهة ط

اعنى الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه ١٢

فى جهة التناهى فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين

من مبدئين مختلفين احدهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والليل

على هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة فى جهة عدم التناهى ولا بد من ذكره لما ذكرنا من

ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا

لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف تركه لظهوره فى الحركة واقول زيادة غير متناه على غير

متناه انما يستحيل اذا كانا ممتدين من مبدءها واحد فان لم يكونا ممتدين كاعداد الشهور

والسنين او لم يكن مبدءها واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدءه وسط خط كذلك فلا استحالة

فى الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين وقد يقال

لانم ان التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدء المفروض حتى يلزم المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت

فى الخلال لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطوء فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء

الاخر مثله والمجموع لا يقوى على غير المتناهى لان انضمام المتناهى الى المتناهى بمرات متناهية

لا يوجب اللاتناهى وانما كانت مرات الانضمام متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم

متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه

الحكيم المستوى ... (حاشية) ... ١٢

بدون قيد فى جهة اللاتناهى ١٢ — للمحال

كما فى الشهور والسنين ١٢

لانه لا انقطاع فيها بل هى متصلة واحدة فى نفسها ١٢

ولا يبعد ١٢ تمهيد لقوله ... النظام

متصلة واحدة احترازا عن الشهور والسنين ١٢

غير متناهى

اراد ممتدين ... ومبدءهما واحدا ١٢

قوله فلا يكون مقصورا ... فى عبارة المصنف ١٢

عه انما قيد بمرات متناهية دفعا لايراد اورده الشارح الجديد وهو انا لا نم ان انضمام المتناهى الى المتناهى لا يوجب اللاتناهى انما كان كذلك لو كان الانضمام مرات متناهية وهو فيما نحن فيه لان القوة السارية فى اجزاء الجسم كالجسم قابلة للانقسام الى غير النهاية كما هو المقرر عندهم فاجاب عن الاول بانه ... مراد المصنف من قوله لان انضمام ... الانضمام مرات متناهية واجاب عن الثانى بقوله وان كانت مرات الانضمام الخ وعن سنده بقوله وما قيل ط عبد الحكيم

اى الاجزاء الخارجية ... ١٢

للجسم — للتجزئة

اذ ليس يمكن في كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية فى القوة الى الفعل بل المراد انه لا تنتهى الانقسامات الى حد لا يتصور الانقسام بعده عندهم ... ولا يقبل